قضايا معاصرة

د. محمود وهبة





إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية





المكتبة الأكاديمية

اسرائيل والعرب

و

السوق الشرق أوسطية

اسرائيل والعرب

و

السوق الشرق أوسطية

دكتور

محمود وهبه

رئيس جمعية رجال الأعمال

المصريين الأمريكيين



الناشر

المكتبة الأكاديمية

١٩٩٤

حقوق النشر

المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير - الدقى - القاهرة

تليفون: ٣٤٨٥٢٨٢ / ٣٤٩١٨٩٠

تلكس: ABCMN U N ٩٤١٢٤

فاكس ٣٤٩١٨٩٠ - ٢٠٢

إهـــــداء

إلى زوجتى سوزان

وأولادى مى وطارق وبيرم وتيمور

الذين سمحوا لقلبى أن يعيش مع مصر مع إننا جميعا نعيش فى أمريكا.


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمه

فاجأنى ابنى بيرم وهو فى الثالثة عشرة من عمره، بالسنة الأولى الثانوية بمدرسة خاصة فى بلدة «جرينتش» التى (نعيش بها على بعد أربعين ميلا شمال مدينة نيويورك) ذات ليله بقوله «أنا أعرف عن مصر أكثر مما تعرف؟. فنظرت اليه مبتسما وقلت «لايمكن». فقال :هل تعلم ما هى طرق التجارة العالمية فى العالم العربى فى عهد البيزنطيين؟ فقلت له دون أن أبتسم هذه المرة، لا. فقال «هل تعرف هذا الطريق أيام الفراعنة؟ أو قبل الإسلام؟ أو فى عهد الخلفاء الراشدين؟ أو خلال الحملة الفرنسية وقبل حفر قناة السويس؟» فقلت مسلما «خلاص انت كسبت الرهان؟ أرجو أن تقول لى الإجابة. فذهب إلى حجرته وعاد ومعه بأطلس خرائط ضخم. ثم فتح صفحاته على كل حقبة ذكرها وقال ببساطة «ان طريق نقل السلع العالمية فى العالم العربى كان دائماً على محورين، أولهما الهلال الخصيب وشمل الشام وبغداد والخليج

العربى، وثانيهما طريق مصر ـ إلى الصعيد برياً ـ إلى البحر الأحمر ثم بحريا إلى عدن ـ باليمن الجنوبية الآن.

ثم بدأنا ننظر معا الى الخرائط فى العصر الحديث ـ وبعد حفر قناة السويس. وتبادلنا الرأى ـ وكل هذه المحادثات طبعا بالإنجليزية إذ لايجيد ابنى اللغة العربية ـ فى أثر قناة السويس على خطوط التجارة العالمية. وانتهينا إلى أنها ـ فى الواقع ـ لم تتغير على الإطلاق سوى أن الطريق أصبح بحرياً، وصار أسهل وأسرع. ورغم انه لازال يربط مصر على فم البحر الأبيض المتوسط، وعدن على فم البحر الأحمر إلا أنه بدا أن العلاقة التجارية التاريخية القديمة بين مصر وعدن أهملت قليلاً.

وهنا سألنى بيرم : من الواضح ان الخط بين بورسعيد وعدن هو أقصر الخطوط بين النقطتين؟ أليس فى مصلحة مصر وعدن أن يعيدا الطريق الذى ثبتت فعاليته على مدى التاريخ، ورغم كل الظروف».
فقلت له وأنا أتعجب : قد يكون السبب انه بعد حفر قناة السويس لم يتحكم المصريون فى مصر، أو العدنيون فى عدن ولكن الآن ليس هناك عذر.

وعندما بدأت كتابة سلسلة المقالات التى يشملها هذا الكتاب لصحيفة الأهرام، لم أنس هذه المناقشة مع ابنى ـ وبدأت أقرأ قليلاً عن العلاقة التجارية بين مصروعدن وانتهيت إلى أن هذه العلاقة لابد وأن تكون عن أوليات التعاون الإقليمى بين مصر وجيرانها ومهما

كانت العوائق أو الشعارات السياسية. وانتهيت أيضا إلى اننا ـ فى العالم العربى أهملنا الجغرافيا الإقتصادية والأسس الإقتصادية عندما تحدثنا عن التعاون أو التكامل بين العالم العربى ووحدته. وان العودة إلى أصل الأمور هى الطريق الوحيد الذى يضمن نجاح مثل هذا التعاون، والفصل بين السياسة والإقتصاد يحقق الرخاء لكل من مصر وعدن كما شرحنا فى احدى المقالات.

وعندما تم الإتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بدأ موضوع التعاون الإقليمى أو السوق الشرق أوسطية يأخذ دوراً هاماً فى فكر العرب واسرائيل ـ وخاصة بين المفكرين المصريين. وبهذا الكتاب أرجو أن أكون قد أبلغت الرسالة أن التعاون بين العرب ـ وخاصة مصر وعدن ـ اذا تم على أرض الجغرافيا الإقتصادية وحافز الربح، وبناء على استراتيجية واضحة، هو فى تقديرى الجدير بالدراسة أولا. وان لم يمنع ذلك من أن يكون هناك تعاون شرق أوسطى. ولكن لنبدأ بالمحتمل أولاً. أو لنبدأ من حيث انتهينا فى الماضى قبل أن نهمل التاريخ ونطرق الأرض الوعرة فى المستقبل.

ولقد صاحب اهتمامى بالتعاون الاقتصادى المصرى العربى حدث آخر. اذ كنت قد نشرت مقالا بالأهرام منذ عامين عن كيفية دخول مصر سوق المال العالمية. وذكرت عندئذ أن هناك مايسمى بصندوق الإستثمار فى الدول النامية بدأ ينجح فى بلاد أمريكا اللاتينية ويسمى Country FUND ودعيت إلى انشاء ما سميته «بصندوق مصر» Egypt

FUND . وهو عبارة عن شركة ـ أو صندوق إستثمار ـ تسجل فى إحدى البورصات العالمية ـ ولنقل وول ستريت الأمريكية ـ ثم تطرح أوراق هذه الشركة ـ أو الصندوق ـ للتداول فى بورصات العالم. ثم تستخدم حصيلة هذه السوق فى الإستثمارات بإحدى البلاد النامية. وذكرت أمثلة صندوق المكسيك، والأرجنتين، بل والهند، وقلت ان ظروف مصر الإقتصادية عندئذ مناسبة لانشاء مثل هذا الصندوق (ويشمل هذا الكتاب نفس المقال) وقمت فعلاً ـ كمستثمر لديه الجنسية الأمريكية وان كان من أصل مصرى ـ بالإتصال مع بعض كبار بيوت المال العالمية ـ ومنها Paine webber وشركة Merril lyuch وشركة Oppen heimer وشركة Ludlaw وأبدى الكثير اهتماما خاصا بالموضوع ثم بدأوا يدرسون جدواه. وسجلت فعلا شركة فى ولاية Delwave بأمريكا باسم Egypt Growth Fdund فى يونيه عام ١٩٩١ .ـ وفى ملاحق الكتاب صورة للتسجيل ـ وبدأت التفاوض مع بيوت المال، وفجأة، وخلال شهور، توقف كل شئ. نتيجة العنف العشوائى وخاصة ضد السياحة وتهديد الإستثمارات الأجنبية. وبدأت بيوت المال تتخوف. وفى نفس الوقت ـ وبالتحديد فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٩٢ . قامت اسرائيل ـ بمعاونة أنصارها ـ بإنشاء صندوق استثمار اسرائيلى ـ سمى The First Israel Fund, Snc. وشاركت فيه أربع من بيوت المال الأمريكية وهى Prudential securities وشركة Donalson, Luf-kin and Jenrette وشركة Lehwan BreHiw وأخيرا شركة Merrill lynch ـ وسيجد القارئ صور وثائق انشاء هذا الصندوق فى الملحقات ـ .

ولقد أحزننى ذلك، فان الارهاب فى إسرائيل - فى حجمه وطبيعته وتاريخه - هو إرهاب دولة وحرب مزمنه. ولكن العنف فى مصر ما هو إلا تعبير سياسى ورد فعل لقرارات اقتصادية مرحلية مطلوبة وان أدت إلى تضرر الكثيرين. وان الأمر كله يمكن - بل ويلزم حله - بالإتفاق بين الدولة وبين المتضررين وبحسن النيه المعروفة عن المصريين. المهم أن النتيجة هى أن صندوق الإستثمار لم يتم تنفيذه حتى كتابة هذه السطور - رغم أن عشرات بل مئات من الأطراف الأخرى بدأت تهتم بالموضوع وتضعه موضع دراسة الجدوى، بل وتشرع فى الدعاية له، بينما تم تنفيذ الصندوق الاسرائيلى.

وبدأت أهتم بدراسة الاقتصاد الإسرائيلى بمجرد أن تم انشاء صندوق الإستثمار الإسرائيلى حتى أعرف الفرق بينه وبين إقتصاد مصر وكيف نجحت إسرائيل فى إنشاء الصندوق بينما لم تنجح مصر. وعندما تم توقيع الإتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى بداية أغسطس عام ١٩٩٣ بدأ الحديث عن السوق الشرق أوسطية. وقررت عندئذ أن أكتب سلسلة مقالات عن الإقتصاد الإسرائيلى للأهرام، إذ بدا لى أن الموضوع لم يطرح بموضوعية فى الإعلام العربى. ويشمل الكتاب الذى بين يديك هذه المقالات. وحيث أن الأمر كله لازال فى دور التكوين فأريد أن أشكر القارئ لأن مثل هذا الكتاب لن يكتمل قبل أن تكتمل الصورة ويتم الإتفاق على السلام

الشامل العادل بين العرب واسرائيل. وما سنقرأه هو فى الواقع أفكار مبدئية لتاريخ تحت الصنع.

وهناك عدة ملاحظات أحب أن أضعها بين يدى القارئ منذ البداية عن موضوع الكتاب . .

١- رغم أن الأحداث السياسية لها اليد العليا فى تخطيط مسار التاريخ، إلا أننى أعتقد أن الإتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير هو نقطة بداية لارجعة فيها من ناحية الجغرافيا الإقتصادية. وبالتحديد فإن العالم العربى بمحوريه الشرقى والغربى قد اتصلا الآن بعد أن انفصلا. فان اسرائيل زرعت فى قلب العالم العربى وقسمته إلى قسمين جغرافيا، والإتفاقية تمكن العالم العربى بقسميه من إعادة التكامل الجغرافى بواسطة الطرق البرية من شبكات طرق ومواصلات واتصالات، وبتوفير حرية حركة الأفراد والسلع والمواد بين المحورين. ومهما كان شكل السلام، فإن هذا الإتصال نفسه هو الحقيقة الجغرافية الباقية ـ الا لو عاد شبح الحرب من جديد بين الفلسطينيين واسرائيل وألغى الإتفاق.

٢ـ اننى بدأت الكتابة عن الاقتصاد الإسرائيلى ومقارنته بالإقتصاد المصرى بشكل موضوعى، وفى ضوء المعلومات المتاحة. واستخدمت بعض الأرقام الرسمية رغم معرفتى السابقة بأنها قد لاتكون صادقة أو دقيقة أو تختلف من مصدر لآخر، حيث استخدمت عديد من المصادر. فمثلا كيف نهمل الصادرات والواردات الإسرائيلية

العسكرية؟ وهى عادة لا تذكر فى الاحصائيات المنشورة؟ وكيف نتجاهل التبادل التجارى السلعى بين مصر واسرائيل وهناك مؤشرات أنها أكبر فى حجمها من جميع التعاملات بين مصر وبلدان العالم العربى المجتمعة؟ وهل يمكن أن نتجاهل أن نسبة كبرى من الناتج المحلى الاجمالى المصرى هو فى الواقع «اقتصاد خفى» مثل كثير من دول العالم ـ بل يقدر «الاقتصاد الخفى» بأكثر من ثلث الناتج المحلى الإجمالى المصرى أو يزيد والاقتصاد الخفى هنا هو اقتصاد غير مرصود احصائياً ولا يحسب فى الأرقام الرسمية. وإذا صح هذا فإن الناتج المحلى الإجمالى المصرى عام ١٩٩٠ قد يزيد عن ٤٠ مليار دولار بدلا من حوالى ٣٠ مليار دولار ـ كما نذكر فى بعض الأحيان ـ مقابل الناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى وهو يقدر بمبلغ ٥١ مليار دولار. وكيف أقنع القارئ بالإحصائيات الرسمية المصرية التى تضع حجم البطالة فى مصر بحوالى ٩٪؟ والجميع بعلم أن الرقم قد يكون ضعف ذلك أو ثلاثة أضعافه. بل قد يصل فى حالة بعض خريجى الجامعات إلى أربعة أضعاف هذا الرقم. وكيف نهمل الدين العام المصرى الذى تزايد باستخدام سندات الخزانة ورغم أن ذلك قد أدى إلى انخفاض عجز الميزانية الحكومية؟ . خاصة وان انخفاض عجز الميزانية يذكر كدليل على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى، بينما تغفل زيادة الدين العام، وهى أخطر تأثيراً على الأجيال القادمة وعلى الإصلاح الإقتصادى نفسه.

الدين العام هو حجم القروض الحكومية الداخلية، بينما يمثل عجز الميزانية الفرق بين دخل الحكومة وايراداتها - وأخشى ما أخشاه ألا ندرس ذلك فى مصر وأن نركز فقط على خفض العجز الحكومى ونهمل زيادة الدين العام - فهذا خطر على الأجيال القادمة. وأرجو أن يدرس هذا الموضوع بواسطة المتخصصين، وأن يتم وضع خطة لمراقبة نتائجه السلبية.

٣- انتقلت الدراسة إلى أهم نقاط الضعف فى الإقتصاد الإسرائيلى، وهى اعتماده على معونات ومنح وتعويضات خارجية. ثم عقدت مقارنة بين الإقتصاد الإسرائيلى والإقتصاد العربى - حتى نؤكد للقارئ أن قوة اسرائيل العسكرية لا تمتد الى المجال الإقتصادى - وان هناك خطر حقيقى على الإقتصاد الإسرائيلى من السلام. بينما العكس صحيح بالنسبة للعالم العربى.

وهنا أيضا اعتمدنا على بعض الإحصائيات الرسمية الحكومية. ولعل القارئ قد لاحظ أن الناتج المحلى الإجمالى للسودان أعلى من مثيله فى مصر. وقد يرجع تفسير ذلك إلى سعر الصرف الرسمى الذى تستخدمه الإدارة السودانية. ومع ذلك فإن المؤشرات للإقتصاديات العربية وتحت راية السلام لازالت توضح بلاجدال ان «الميزة النسبية» الاقتصادية فى تحدى المستقبل هو فى صالح العرب. وان التخوف العربى من قوة الاقتصاد الإسرائيلى لامبرر له. ولكن ذلك يهمل أهمية مهارة الإسرائيليين وخبرتهم المشهورة فى التفاوض

وتحقيق مصالحهم بمختلف الأساليب ـ ميكيافيليه كانت أو طبيعية ـ ومن هنا تأتى أهمية تحديد استراتيجية عربية ذكية حتى لانقع ضحية لعدم الخبرة، أو المفاجأة، أو غياب المبادرة أو المثابرة. فإن الميزة النسبية العربية تتحقق فقط إذا صاحبتها استراتيجية واضحة للتعاون الإقليمى حتى لا تسبقنا اسرائيل. فإن استراتيجيتها واضحة ـ وستبدأ بمحاولة التخلص من المقاطعة العربية ـ ثم استخدام فلسطين كجسر للعبور إلى أسواق وأموال وعمالة العالم العربى. فماذا نحن فاعلون حتى تكون المبادرة عربية وليست اسرائيلية؟ ان البداية هى صياغة استراتيجية عربية للتعاون العربى من جهة، ولمواجهة التحدى الإسرائيلى من جهة أخرى.

٤ـ أوضحنا بعد طرح موضوع السوق الشرق أوسطية. انها حلم وخيال من الناحية الفنية. وان هناك مراحل للتعاون الإقتصادى بين الدول تبدأ بالتبادل السلعى، ثم التعاون الإقليمى، ثم التكامل الإقتصادى. وان السوق الشرق أوسطية هى من أشكال التكامل الإقتصادى ولن تتم قبل سنوات طويلة ومراحل عديدة للتعاون لا أراها ممكنة فى ظل الظروف السياسية الحالية أو فى ضوء التاريخ المرير للحروب بين العرب واسرائيل.

ولقد اطلقت على هذه السوق المزعومة «السوق الإسرائيلية» فهى التعبير الوحيد الذى يسمح لدولة غير عربية فى الاشتراك والتعاون مع جميع الدول العربية. وأوضحت أن مفهوم الشرق الأوسط

تاريخيا يختلف عما يذكره الإسرائيليون، فلا هو الشرق الأوسط الذى رسمه الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، ولا هو الشرق الأدنى الذى اخترعته إنجلترا فى نهاية القرن الماضى، ولا هو حوض البحر الأبيض المتوسط كما يعرف جغرافيا. وما يضفى على المفهوم الإسرائيلى ـ شرق أوسطيته هو إسرائيل، وإسرائيل فقط، أما بقية الدول الأخرى فإن تغيبت أو شاركت فأنها لاتضيف إلى هذا التعريف قليلاً أو كثيراً. بينما لو غابت إسرائيل فإن مفهوم السوق الشرق أوسطية سيغيب معها.

٥ـ ومن هنا تبدأ أهمية أن نعيد تقييم محاولات التعاون بين العالم العربى قبل أن نخطط للتعاون الشرق أوسطى. وليس هذا موقفاً عقائدياً فقط. ولكنه حقيقة جغرافية نتيجة إعادة الترابط بين المحور الغربى والمحور الشرقى للعالم العربى كما ذكرنا، ويمكن الآن تحقيقها لتماثل طبيعة معظم اقتصاديات العالم العربى. فانها اما أن تتحول، أو تحولت فعلاً إلى نظام السوق الحر بدلا من نظام التخطيط المركزى والملكية الحكومية، بعكس الحال فى إسرائيل إذ أن الحكومة، أو الأجهزة شبه الحكومية، لازالت تتحكم فى الإقتصاد الإسرائيلى. فالدولة فى اسرائيل تمتلك شركات تضيف أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى، ويقوم اتحاد النقابات «الهستدروت» بإضافة ٢٥٪ أخرى، ثم يضاف إلى ذلك مايسمى «بالكميونات» والمستوطنات الإسرائيلية وهى لاتعتمد على الإقتصاد الحر فى هيكلها الإقتصادى. وما تبقى من القطاع الخاص تتحكم فيه ١٤ شركة

احتكارية. ، محاولات التحول الى إقتصاد حر فى إسرائيل لم تفلح حتى الآن. وليست فى أوليات دولة يتحكم بها «حزب العمل» الإسرائيلى. وهذا وحده يحتاج إلى شبه ثورة اقتصادية فى إسرائيل لا يدعى الاسرائيليون انها بدأت حتى الآن، فلماذا اذن نبحث عن محاولة للتعاون بين اقتصاديات سوق حرة أو تهدف إلى ذلك مثل مصر، واقتصاد شمولى يعتمد على احتكارات الدولة أو ما شابهها مثل اسرائيل؟ ان تجربة العالم العربى نفسه تؤكد ان هذه «روشته» تضمن الفشل لمثل هذا النوع من التعاون الإقليمى.

٦ـ وطرحنا ضرورة أن نبدأ من التعاون الاقليمى على أساس مفهوم الرخاء بمعنى ألا نتعاون فى مصر إلا إذا استفدنا بنفس القدر الذى تستفيد به اسرائيل على الأقل، وبناء على «الميزة» النسبية للطرفين. ولذلك لا أرى امكانية الإستفادة من الموارد المحلية الإسرائيلية. وان العكس صحيح بمعنى أن اسرائيل يمكنها أن تستفيد من الموارد المحلية المصرية والعربية من الأموال والأسواق والعمالة، ولذا أوصيت بالتريث. واذا تمكنت اسرائيل من معاونة مصر خاصة والعرب عامة فى جلب موارد واستثمارات من خارج المنطقة بواسطة علاقاتها المترامية مع أمريكا والغرب، فإن ذلك سيعم الفائدة على العرب واسرائيل ولا اعترض عليه. وبنفس المنطق فأن المشاريع المشتركة التى تفيد الطرفين بدرجة متساوية لابد وأن تكون هى الهدف، خاصة عندما يتعلق الأمر ببناء بنيه أساسية تفيد الإقليم. أما

عن الإستثمار بواسطة اسرائيل داخل البلدان العربية فإننى أوصى بالحذر منه حتى لاتتحكم إسرائيل فى صناعاتنا أو مقدراتنا السياسية. وأرى خطورة فى عدم وجود تشريعات مصرية وعربية لتنظيم الإستثمار الأجنبى وخاصة بيع الشركات الحكومية. وأخشى أن تستفيد اسرائيل من ازدواجية جنسيةمواطنيها للتغلغل والإستثمار داخل مصر خاصة فى وقت تاريخى كهذا ونحن نغير هيكل الإقتصاد المصرى جذرياً. أما عن الإستثمار العربى داخل إسرائيل، فهو شبه مستحيل، أولا لعدم رغبته أو قدرته، وثانيا لأن القوانين الإسرائيلية - غير المكتوبة - تحافظ على الهوية اليهودية للإستثمارات داخل إسرائيل. ولن تسمح للعرب إلا بدور هامشى على أحسن الأحوال فى الإستثمار داخل اسرائيل، أو بمنع أية استثمارات عربية على أسوأ الأحوال - كما يحدث الآن. ولو غيرت اسرائيل هذه السياسة وسمحت بحرية انتقال السلع والاموال ثم الإفراد العرب داخل حدودها بدلاً من سياستها الحالية التى تعتمد فقط على الهوية اليهودية منذ انشائها، حينئذ فقط يمكن ان نعتبر ان الصراع قد انتهى، فان اسرائيل كما نعرفها لن تستمر طويلا فى مواجهة مائتى مليون عربى.. وهو أمر لا أراه ممكناً الآن. ولذلك فان الفائدة الحقيقية تأتى من مشاريع اقليمية مشتركة تخدم البلدين وليست من استثمارات متبادلة، لأن ذلك لن يكون فى صالح مصر، وأن تعتمد هذه المشروعات الإقليمية على موارد أو استثمارات من خارج الإقليم

نفسه مثل مشروع مارشال أو صناديق الإستثمار أو بنك للتنمية والتعمير.

٧ـ ويتبقى بعد ذلك أهمية التعاون الإقتصادى العربى، وكنت أرجو أن يبحثها المفكرون والاعلام بنفس أهمية موضوع الشرق أوسطية. ونرى ذلك ممكناً فقط اذا توقفنا عن تسيس الإقتصاد، ومتابعة الشعارات العاطفية والعقائديه، وبدأنا التعاون الإقتصادى على أساس حافز الربح، واعتمدنا على قواعد الإقتصاد عامة، والجغرافيا الإقتصادية خاصة، بدلا من السياسة والسياسيين بدأ رجال الصناعة والأعمال فى اتخاذ هذه القرارات، ويساعدنا على ذلك استخلاص الدروس المستفادة من محاولات التعاون الإقتصادى العربى، فرغم أن معظمها قد فشل إلا أن بعضها قد نجح. ويحسن أن ندرس أسباب هذا النجاح ونبنى عليه. وأمثلة التعاون العربى المشترك الناجحه التعاون القطاعى فى صناعات معينة.. بعض المشروعات القوية المشتركة.. التنظيمات الاحتكارية.. حركة تحرك العماله.. بعض الاستثمارات الخاصة لرجال الأعمال فى مجالاتهم.. التعاون بين الدول المتجاورة جغرافيا، خاصة وان الاتفاقيات والوثائق والمعاهدات قد تم الاتفاق عليها فعلاً، وتعتبر فى مجملها أساساً جيداً اذا تم احياؤها وتنفيذها. وبنفس المعيار فان مشروعات التعاون التى بدأت على أساس سياسى انتهت عندما فشلت هذه السياسات، ولكنها لو قامت على أسس اقتصادية فانها

كانت ستنجح رغم فشل السياسيين. ولنبدأ فى اعطاء هذا الموضوع حقه بالدراسة والبحث والتنفيذ.

٨ـ والتعاون العربى ـ يأتى أولا ـ قبل التعاون الشرق أوسطى ولكن الشرق الأوسط لابد وأن يتعدى الحالى من الأوضاع السياسية، وأن ينظر إلى المستقبل، وأن يستفيد من حلفاء العرب الطبيعيين فى البلاد الإسلامية للشرق الأوسط، ولامجال هنا لإهمال ايران وتركيا وأفغانستان. فهم الحلفاء الطبيعيون ولهم الصدارة، ثم هناك حوض البحر الأبيض المتوسط. ولعله قد جاء الوقت المناسب الآن لأن نقرأ ما كتبه طه حسين عن «أوسطية» مصر. فان فى كتاباته تصور طه حسين أن مصر لابد وأن ترتبط من دول حوض البحر الأبيض المتوسط ـ فهذه كانت أوسطيته. واليونان، وقبرص، وايطاليا، وغيرها هى دول أوروبية جغرافياً، ولكنها أثرت وتأثرت بمصر كثيراً وكان طه حسين يبغى لمصر أن تحتذى بهذه الدول وأن تتعاون معها. وآن لنا الآن أن نعيد قراءة فكر عظماء مفكرى مصر الذى تجاهلناه لأسباب أيديولوجية وعندما انتهت الايدلوجية، فلازال الواقع يفرض نفسه.

وكما ذكرت فى مقدمة الكتاب فاننى بدأت بالتوصيف قبل التحليل، ولذلك أنهيت مجموعة المقالات بأهم ما كتبت ـ فى رأيى ـ وعرضته باختصار وان كان بتركيز واضح. وذلك هو البحث عن استراتيجية مصرية للتعاون الإقليمى تتخطى ـ وان سبقت زمنيا ـ ما

سمى بالسوق الشرق أوسطية. وأرجو من القارئ أن يتأنى فى دراسة هذا الجزء من الكتاب، وأن يبحثه المسئولون وأن يناقشه الناقدون، وأن يضيف إليه المتخصصون. وكنت أرى أن أكتب مقالاً إضافياً خاصاً لإعطاء «الحيثيات» المناسبة لما عرضته من استراتيجية والإجابة عن السؤال وكيف التنفيذ. ولكنى قررت أن هذا الكتاب ليس هو المكان المناسب لذلك. وان الموضوع يحتاج إلى مجموعة مقالات أخرى تتعلق بالاستراتيجية المصرية للتنمية الإقتصادية وقد شرعت فى الاعداد لكتابة هذه المقالات وأرجو أن تظهر قريباً، وعندئذ ستكون استراتيجية التعاون إقليمياً جزء من كل، لان التنمية الإقتصادية أعم وأشمل، وان احتوت استراتيجية التعاون الإقليمى.

ويشمل دور الدولة فى التنمية: الاستثمار فى القوى البشرية، وتوزيع الدخل، واقتصاديات الفقر وعلاجه، ومستوى المعيشة، ولقد أسعدنى أنه رغم إيجاز وعمومية ما عرضته من استراتيجية للتعاون الإقليمى، إلا أنها لقيت اهتماما خاصا من معظم الذين قرأوا هذه المقالات. وبدأ عديد من المتخصصين فى محاولة تفسيرها، بل وقام بعض المسئولين بالاستفسار عنها ـ وأخيراً وصفها كثيرون بأنها «غير تقليدية» و«جديدة» و«متفائلة» بل و«مطلوبة». وهذه الصفات قد تكون صحيحة، ولكن ما يسعدنى أكثر هو أن نبدأ فعلاً فى دراستها، والإضافة إليها ونقدها، ثم الأخذ بما هو ممكن منها. ويكفى القارئ أن أذكر له مرة ثانية اننى لازلت أعتقد أن مصر يمكنها الخروج من وطأة اقتصاديات العالم الثالث اذا اتبعت مثل هذه الاستراتيجية ـ ولا

أقول بالضرورة هذه الاستراتيجية التى اقترحتها ـ فإن العقل المصرى بذكائه ومهارته سيتمكن من صياغة نهائية لمثل هذه الاستراتيجية بما يحقق لمصر اللحاق بدول العالم الأول بدلا من التهمش والهبوط إلى العالم الرابع. والخيار لنا ـ وان كان الوقت ليس فى صالحنا ـ وأسوأ ما يمكن أن تفعله مصر الآن هو ألا تفعل شيئاً. وهناك أمثلة عديدة يمكن لمصر أن تستفيد منها، فقد لاتصل مصر الى مستوأمريكا، ولكنها تستطيع اللحاق بدول عديدة فى أمريكا اللاتينية على الأقل، أو بالنمور الآسيوية، وكلها كانت فى مثل ظروف مصر منذ سنوات ثم خرجت من حالة الضعف الى حالة القوة باستراتيجية واضحة ومحددة.

ولن أكرر فى هذه المقدمة ماذكرته عن عناصر الاستراتيجية المصرية للتعاون الإقليمى ـ وأرجو القارئ أن ينتظر إلى أن يصل إلى نهاية الكتاب ـ.

ولكنى أرجو من القارئ ألا يتشاءم ويفترض أن الصعوبات الحالية، يومية كانت أو مزمنة، ستكون عائقاً، فان التجديد يأتى من التجريد. واذا لم يتحدد الهدف والاستراتيجية فلن نعالج العقبات. بل قد لانحاول تحدى هذه العقبات إذ غاب عنا الهدف والاستراتيجية. فمن المستقبل نبدأ، ثم إلى الحاضر نعود. ونصيغ الحاضر بما يحقق المستقبل. ولعل أهم صفات هذه الاستراتيجية المقترحة هى أنها يمكن تنفيذها بصرف النظر عما يحدث فى الساحة

السياسية وفى مجال الاتفاقات العربية الاسرائيلية لانها تتعلق بموقع مصر ومواردها. ومحور الاستراتيجية هو أن نضيف موقع مصر إلى مواردها لنعيد لها توازنها التاريخى ومعه عظمة مصر ومجدها. ولعل التوصية بالتعاون بين مصر وعدن، أو انشاء سوق مال عالمية للاستفادة من موقع مصر فى عقرب الساعة وتوسطه، فعندما تنام أمريكا واليابان فان مصر تكون مستيقظة وتستطيع بذلك أن تمكن التجارة المالية العالمية من أن تتم على مدار الأربعة وعشرين ساعة ـ فقط لأن مصر تتوسط فى توقيتها الزمنى وموقعها المكانى. وهذان العنصران من الاستراتيجية هى أمثلة فقط، لأنه لا ضرورة لأن يتوقف التنفيذ على الأحداث السياسية فى الإقليم. بل والأهم من ذلك ان الاستثمارات المالية المطلوبة متواضعة ويمكن تحقيقها من موارد مصر الداخلية. . سواء من الدولة أو القطاع الخاص ـ وان كنت لا أشك ان الاستثمار الخارجى سيكون على أهبة الاستعداد للاستفادة من هذه الفرصة التى لا تعوض ـ فهى تقوم على الهبة الإلهية لمصر، وهى موقعها فى الزمان والمكان. فرغم أن هيرودوت قال ان مصر هبة النيل فان ذلك جزء من الحقيقة، وأدى للأسف إلى أن أصبحت مصر دولة زراعية فى تاريخها ـ ولكن عندما تعترف مصر بأنها هبة الموقع وتساوى الموقع مع المورد وتتصرف على هذا الأساس فانها سوف تحقق المجد والعظمة ـ ويصبح النيل نفسه هبة الموقع. وهكذا يتسع الأفق ويزيد الأمل، وتخرج مصر من الإقتصاد الزراعى وتحتل موقعها الطبيعى فى العالم.

وسيلاحظ القارئ أن هناك ثلاثة مقالات اضافية سبق وان نشرت بالأهرام أو الأهرام الإقتصادى. وكلها تتعلق بالمقارنة بين الاقتصاد المصرى والاسرائيلى. فكما سبق وذكرت هناك مقال عن كيفية دخول مصر سوق المال العالمية، ويشرح هذا المقال الحاجة إلى «صندوق مصر للاستثمار» "Country Fund". وتبدو أهمية هذا المقال اذا تحقق تعاون اقليمى، فان هدف مصر لابد وأن يشمل انشاء مثل هذا الصندوق لخدمة اقتصادها أولاً وأخيراً.

أما المقال الثانى فإنه يقارن بين المعونة الأمريكية لمصر واسرائيل، وأرجو أن يتأمل القارئ فى تفاصيل هذا المقال، فان معلوماته لاتنشر عادة. ونشرت فى أمريكا فقط عندما حدث خلاف بين الرئيس بوش واسحق رابين. وعندئذ قامت الصحافة المتخصصة بنشر مالاينشر عادة، وعرضته فى هذا المقال. ودليل المقارنة توضح اعتماد اسرائيل الأساسى على المعونات الأمريكية وتبين مخاطر توقف هذه المعونات على الإقتصاد الإسرائيلى.

أما المقال الثالث فهو أيضاً يوضح كيف تواجه اسرائيل امكانية توقف مثل هذه المعونة وذلك باللجوء إلى أسلوب «ضمانات القروض» بدلاً من المنح والقروض، وهو الأمر الذى أحث مصر على أن تدرسه حتى لاتواجه أزمة اقتصادية اذا توقفت المعونة الأمريكية، وحتى نضمن أيضاً استقلالية مصر سياسياً.

وتشمل ملاحق الكتاب ترجمة بتصرف لبعض الاحصائيات والوثائق التى اعتمدت عليها فى كتابة مجموعة المقالات. والهدف هو أن تكون بين يدى القارئ مرجعاً للمعلومات والبيانات التى قد لايتاح تجميعها فى مصر.

وأرجو أن تكتمل الفائدة بأن تستخدم هذه الاحصائيات بواسطة المتخصصين لدراسة بعض الجوانب التى لم تتناولها دراستى، وننشر أيضاً بعض المراجع لتسهيل المهمة.

ومن المناسب هنا أن أذكر للقارئ أن مقدمة الكتاب الأول باسم «الرأسمالية المصرية الجديدة وبيع الشركات للأجانب» عرضت الاجابة عن السؤال : لماذا أقوم بالكتابة عن مصر بعدأن عشت بعيداً عنها حوالى ثلاثين عاماً؟ وارتبطت حياتى وحياة أسرتى بأمريكا مما لايسمح بالانفصال؟

ولن أعيد الإجابة هنا وأحيل القارئ الى مقدمة هذا الكتاب، وكما ذكرت فى الكتاب الأول فاننى سأتبرع بأية حقوق مالية عن نشر الكتابين الى جامع الشيخ/ أحمد وهبه ومدرسة الحاجة/ خيريه مصطفى وكلاهما تم بناؤه فى مسقط رأسى بقرية العلاميه مركز بيلا محافظة كفر الشيخ، وهذا وفاء لهما ولمصر.

وكما يقال.. وأخيراً وليس آخراً، فان شكرى وتقديرى الحار للأستاذ رجب البنا ـ الصديق العزيز فهو الذى شجعنى على نشر الكتابين من مقالات مختارة سبق نشرها فى صحيفة الأهرام ولم أكن

أهدف إلى نشرها ككتاب، وان كنت أرجو أن تحقق الفائدة منها.
والصديق رجب البنا هو رجل من قادة كتاب الرأى فى مصر، وتشكل أفكاره ركيزة فى الثقافة المصرية الحالية ولكنه لم يبخل بوقته وجهده فى مراجعة وإعداد هذان الكتابين فى أسرع وقت، وشكرى أيضاً إلى الأستاذ أحمد أمين صاحب ومدير المكتبة الأكاديمية، والأستاذ حمدى قنديل مدير ادارة النشر بها ، إذ حققا الحياد والجدية المطلوبة من دور النشر. والأهم من ذلك انهما حافظا على الوعد ونفذا الصعب، أما عن ترجمة الملاحق والمراجع فإن شكرى للآنسة أمانى رجب البنا المعيدة بكلية التجارة بجامعة عين شمس لن يكون كافياً، فما قامت بترجمته عادة لايترجم حتى بواسطة المتخصصين. ومثال ذلك وثائق صندوق الاستثمار.

وليغفر لى القارئ أية أخطاء، وسأرجو له المتعة والاستفادة، وأرجو أن أكون قد شجعته على دراسة الموضوع بشكل أعمق مما عرضت.

وعلى الله التوفيق،،،

جرينتش - فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

الاقتصاد الإسرائيلى
فى ظل الحرب والسلام

الاهرام فى ١٩٩٣

(١)

فى ندوة لمجموعة من كبار رجال سوق المال الأمريكية مؤخراً، وقبل أن يتم التوقيع على الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، قال أحد الحاضرين : «إن الاتفاق المتوقع هو آخر الحواجز قبل أن تصبح اسرائيل هونج كونج جديدة فى الشرق الأوسط». فسأله مدير الندوة «وكيف يتحقق ذلك؟» فرد بأن اسرائيل «ستكون الباب الخلفى لأموال واقتصاديات العالم العربى، وستقود السوق الشرق أوسطية، وتنشأ منطقة تجارة على المستوى العالمى كما فعلت سنغافورة».

ولم يكن كلام الرجل كله من صنع الأحلام. ففى خلال ساعات من تسرب أنباء الاتفاق ارتفعت أسعار الأسهم ببورصة اسرائيل ٩,٥٪، وازدادت قيمة أسهم الشركات الإسرائيلية المقيدة «بالوول

ستريت» الأمريكية وعددها٥٤ شركة بحوالى ٧,٥٪ وأيضا ازداد نشاط التعامل والعائد لصندوق الإستثمار الإسرائيلى الأول بنيويورك First Israel Fund، وفى نفس الوقت انخفضت الأسهم بالبورصة الأردنية.

ورغم أهمية الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل من الناحية السياسية، إلا أن نتائجه وأبعاده من الناحية الاقتصادية لاتقل أهمية، بل أن نجاح الاتفاق نفسه ـ فى الأجل الطويل ـ يتوقف على نجاح برنامجه الاقتصادى فى الأراضى الفلسطينية خاصةوالشرق الأوسط عامة. والآن بعد توقيع الاتفاق فإن جميع أنظار العالم، وبعض أمواله تتجه إلى اقتصاديات المنطقة وكيفية إنعاشها. وسيؤدى الاتفاق إلى متغيرات اقتصادية جديدة، ستكون لها آثار بالغة على اقتصاديات الشرق الأوسط بأكمله، ومن أمثلة ذلك :

ـ زيادة التدفقات المالية للإستثمار بالمنطقة، سواء من أسواق المال العالمية، أو المنظمات الدولية أو صو رأس المال الوطنى فى المنطقة، نظراً للإستقرار السياسى المتوقع.

ـ انخفاض تكلفة الدفاع والتسليح فى المنطقة، بما يحقق عائداً مالياً للسلام يمكن استخدامه لأغراض التنمية الاقتصادية.

ـ التحول من الحرب والمواجهات العسكرية الى المنافسات والتكتلات المالية والأسواق المشتركة على عدة محاور فى الشرق الأوسط ومثل مصر، إسرائيل، الدول النفطية العربية، لبنان، تركيا، ومستقبلا إيران.

ـ تقلص دور «الحلفاء» العسكريين لأمريكا فى منطقة الشرق الأوسط وازدياد أهمية «الشركاء» فى التجارة والاقتصاد، وما يعنيه ذلك من خفض أو إعادة توزيع المعونة الأمريكية بالمنطقة.

ـ خطط اسرائيل وأنصارها فى الغرب للإستفادة من إنهاء المقاطعة الإقتصادية العربية بعد الاتفاق مع الأردن وسوريا، ولبنان، وإنشاء سوق حرة دولية على الحدود الإسرائيلية، والمشاركة فى تكوين سوق شرق أوسطية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية لاختراق الأسواق العربية، والاستفادة من الأموال والعمالة العربية.

والخلاصه، أن تحدى السلام يكون باستخدام الاقتصاد. وأن الاقتصاد سيكون هو الشاغل الأول للشرق الأوسط لفترة طويلة مقبلة. وأن اسرائيل بدأت تأخذ المبادرة، وليس أمام البلاد العربية ـ ومنها مصر ـ سوى أن تقبل هذا التحدى وتأخذ المبادرة مثل إسرائيل وإلا انتهت بدور هامشى فى المجال الاقتصادى وتحديات المستقبل. ولذلك فمن الضرورى أن ندرس الاقتصاد الإسرائيلى والتغيرات الاقتصادية المقبلة على المنطقة. وفهمنا للاقتصاد الإسرائيلى سيمكننا من تحديد درجة التعارض أو التكامل معه، ثم نختار السياسات الإقتصادية التى تحقق لنا أقصى فائدة وتمكننا من مواجهة تحديات السلام.

وفى تقديرى أن السلام المتوقع يحمل فى طواياه فرصة نادرة لإنعاش الإقتصاد المصرى، بل قد يتيح فرصة لو استغلت سوف تخرج مصر من دائرة العالم الثالث.

ومصر قد بدأت تتهيأ للإستفادة من مثل هذه الفرصة خاصة وهى تقوم بتنفيذ برنامجاً للإصلاح الإقتصادى بدرجة ملموسة من النجاح. وليست هذه دعوة للتعاون ـ أو عدم التعاون ـ مع اسرائيل، فإن هذا قرار سياسى بالدرجة الأولى، ولكنها محاولة موضوعية لفهم الإقتصاد الإسرائيلى حاليا وفى المستقبل فى ظل السلام، حتى تتخذ القرارات التى تحقق أمثل عائد لمصر والمصريين.

وليست هذه دعوة «عاجلة» يلزم تنفيذها خلال أيام، فإن اتفاق السلام لايعنى حلول السلام، لأن ذلك يقاس بالسنوات. ولاشك أن الاتفاق ستواجهه صعوبات وانتصارات، ولكننا لو أهملنا المستقبل، فإن المستقبل نفسه قد يهملنا، ولن نستطيع أن نعود إلى نقطة البداية من جديد. واشارة البداية قد انطلقت فعلا وليس هناك رجعة.

وسوف نتناول هذا الموضوع فى عدة مقالات بادئين بالتوصيف ثم التحليل. ونخصص المقال الأول لعرض أهم الملامح الحالية للإقتصاد الإسرائيلى مع بعض المقارنات مع الإقتصاد المصرى.. ونخصص المقالات التالية لتحليل اقتصاديات مصر والشرق الأوسط فى ظل السلام.

والآن إلى بعض الأسس التى اتبعناها فى تحليلنا. اسرائيل هنا لاتشمل الأرض العربية المحتلة وهى غزة والضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان. سنعتمد فى الأرقام والمؤشرات التى سنعرضها على التقارير الاقتصادية للسفارات الأمريكية بإسرائيل ومصر، وكذا

دراسات من جامعة هارفارد ومجموعة من بيوت المال الأمريكية. وسنستخدم الدولار الأمريكى كعملة قياس رغم أننا لن نستخدم أرقاما قياسية لعدم توافرها. من المناسب أن نحث القارئ على أن يتمعن فى الأرقام ـ رغم ما قد يبعثه ذلك من ملل ـ لأنها تعطى صورة أكثر دقة.

والآن ننتقل إلى الملامح الأساسية للإقتصاد الإسرائيلى. ولنبدأ بالسكان لأن عددهم هو المعيار الأول لفهم كثير من الأرقام الإقتصادية وتحديد مستوى المعيشة ودخل الفرد. وازداد عدد سكان اسرائيل إلى ٥,٢مليون نسمة عام ١٩٩١ وذلك نتيجة للهجرة اليهودية من الإتحاد السوفيتى السابق. ومازالت الهجرة مستمرة.. ويتوقع الخبراء أن يصل اسرائيل ٦٠٠ ألف مهاجر جديد قبل عام ١٩٩٥. ومعنى ذلك أن عدد سكان اسرائيل قد ازداد بحوالى ٢٠٪ بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩١.. وبالمقارنة فإن عدد سكان مصر كان ٥٤,٧ مليون نسمة عام ١٩٩١.. ونجحت مصر فى خفض معدل المواليد من ٣٩,٨ فى الألف عام ١٩٨٥ إلى ٢٩,٩ فى الألف عام ١٩٩١.

أما الناتج القومى الإسرائيلى السنوى فإنه بلغ ٥٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩١، و٦٦,٦ مليار عام ١٩٩٢، بينما بلغ نفس الرقم فى مصر ٢٩,٦مليار دولار عام ١٩٩١ و٣٢,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢.. وبسبب الفرق فى عدد السكان بين البلدين فإن دخل الفرد

الإسرائيلى سنويا بلغ ١١٤٦٠ دولاراً عام ١٩٩١، وبلغ ١٢٨٣٢دولاراً عام ١٩٩٢، بينما الرقم المقارن فى مصر بلغ ٦٤٠ دولاراً عام ١٩٩١، ولم يتغير كثيرا عام ١٩٩٢.

ولقد بلغ معدل النمو الإقتصادى فى اسرائيل ٥,٩٪ عام ١٩٩١ و٦٪ عام ١٩٩٢، أما فى مصر فإن هذا المعدل كان ٢,٦٪ عام ١٩٩١ و ٢,٨٪ عام ١٩٩٢. وساهم القطاع الخاص الإسرائيلى بنسبة ثلثى الناتج القومى، وساهم القطاع العام الإسرائيلى بالثلث الباقى.

أما فى مصر فان القطاع الخاص ساهم في الناتج القومى بحوالى ٣٠٪ وساهم القطاع العام بحوالى ٧٠٪. ويوزع الناتج القومى الإسرائيلى - حسب الأولوية - بين القطاعات التالية :

قطاع الخدمات، قطاع الصناعة، قطاع المواصلات والاتصالات، قطاع التشييد والبناء ثم قطاع الزراعة.

ويعتمد قطاع الصناعة على ما يسمى بالتكنولوجيا العالية مثل الكمبيوتر والإلكترونيات.. ويعنى ذلك أن الإقتصاد الإسرائيلى قد بدأ يدخل مرحلة إقتصاد خدمات وتكنولوجيا عالية.

وبالسبة لمصر فعلى الرغم من أن قطاع الصناعة يساهم بأعلى نسبة فى الناتج القومى يليه قطاع الزراعة ثم قطاع الخدمات الحكومية، فان طابع الصناعة مازال معتمدا على تكنولوجيا بسيطة أو متوسطة..

وسنقوم بمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل فيما يلى لما يحمله ذلك من تناقضٍ واضحٍ بين الإقتصاديين.

عانت إسرائيل من نسبة مرتفعة للغلاء لم تعرفها مصر فى تاريخها، حيث بلغت نسبة الغلاء السنوية فى إسرائيل ٤٤٩٪ عام ١٩٨٤، و ١٨٥٪ عام ١٩٨٥. ولذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية برنامجا «للثبات الإقتصادى» قام بتنفيذه بنك إسرائيل (البنك المركزى). واعتمد البرنامج على تخفيض العملة الإسرائيلية وهى «الشيكل». واستمرت الحكومة فى تخفيض العملة كركيزة أساسية ووحيدة لبرنامج محاربة الغلاء حتى الآن، ويتوقع أن تستمر فى المستقبل، والنتيجة أن نسبة الغلاء انخفضت إلى ١٨٪ عام ١٩٩١، وبلغت ٩٪ عام ١٩٩٢.

ومن الجدير بالذكر أن اسرائيل لم تلتزم ببرنامج شامل للإصلاح الإقتصادى كما فعلت مصر وعديد من دول العالم، وإن كانت بدأت عام ١٩٩٢ تستخدم الميزانية كأداة للإصلاح، وقد يكون ذلك لأن المنظمات الدولية لا تتدخل كثيرا فى شئون الاقتصاد الإسرائيلى، ولم ينجح الكونجرس الأمريكى فى حث إسرائيل على اتخاذ الخطوات اللازمة للإصلاح الإقتصادى.

أما مصر فقد اتبعت سياسات لتحرير النقد والصرف والتجارة الخارجية أدت إلى انخفاض نسبة الغلاء من ١٩,٨٪ عام ١٩٩١ إلى ٩,١٪ عام ١٩٩٢. وبدأت مصر دخول مرحلة ثانية من التكيف

الهيكلى والتحول إلى إقتصاديات السوق الحر. ونتيجة لذلك فإن الحكومة الإسرائيلية مازالت تحصل على نصيب الأسد من إستخدامات الدخل القومى، إذ تخصص ٢٢٪ لنفقات الدفاع و١٢٪ إضافية للنفقات الحكومية. ومازال عجز الميزانية الحكومية الإسرائيلية ٨,٧٪ لعام ١٩٩٢، بينما انخفض فى مصر إلى ٣٪.

أما عن البطالة فى إسرائيل فقد بلغت ٩,٦٪ عام ١٩٩٠ و١٠,٦٪ عام ١٩٩١ و١١٪ عام ١٩٩٢، وذلك لازدياد البطالة بين المهاجرين السوفييت. ويقال إن البطالة بين المهاجرين تكاد تكون ضعف هذه الأرقام أو أكثر، فضلا عن البطالة المقنعة حيث يعمل كثير من المهاجرين فى غير تخصصاتهم. ويتوقع أن تستمر البطالة فى الزيادة فى ظل الهجرة المستمرة، وفى غياب برنامج للإصلاح الإقتصادى. وبالمقارنة فإن الأرقام الرسمية فى مصر تقدر البطالة بحوالى ٨,٦٪ عام ١٩٩١، وكانت البطالة قد قدرت بحوالى ٢٠٪ عام ١٩٩٠، وإن كانت هذه الأرقام لاتشمل تقديرات البطالة المقنعة. ويتوقع أن تنخفض نسبة البطالة فى مصر عندما يتحسن مستوى نمو الدخل القومى، بحيث تتوفر نصف مليون وظيفة كل عام لمواجهة الطلب على الوظائف.

أما عن الميزان التجارى الإسرائيلى فإنه يعانى من عجز قدره ٦,٢ مليار دولار، إذ أن واردات اسرائيل من السلع بلغت عام ١٩٩١ ١٨ مليار دولار، وبلغت صادراتها ١١,٨ مليار دولار. ولكن ميزان

المدفوعات كان فى صالح اسرائيل عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠، لزيادة المعونة الخارجية، ثم أبدى عجزاً صغيراً عام ١٩٩١، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات هذا العام.

وبالنسبة لمصر فإن العجز فى الميزان التجارى كان ٦ مليارات دولار عام ١٩٩١، إذ بلغت الواردات ٩,٨مليار دولار، والصادرات ٣,٨مليار دولار. وتحسن عام ١٩٩٢ بشكل ملحوظ نتيجة لقرارات الإصلاح الإقتصادى، إذ ازدادت الصادرات إلى ٤,٧ مليار دولار وانخفضت الواردات إلى ٩مليارات دولار، وبذلك نقص العجز إلى ٤,٣مليار دولار وتحسن ميزان المدفوعات بشكل واضح لصالح مصر من ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ٤,٣مليار دولار عام ١٩٩٢، مع أنه كان به عجز قدره ٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠.

ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض أعباء الديون الخارجية. والشريك الأول لإسرائيل فى وارداتها وصادراتها هو أمريكا. إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى أمريكا ٣,٢مليار دولار عام ١٩٩١ ووصلت الواردات من أمريكا (بخلاف الواردات العسكرية) إلى حوالى ٣,٥مليار دولار. أما مصر فإن شريكها الأول فى الواردات هو أمريكا، إذ بلغت الواردات الأمريكية إلى مصر ٢,٣مليار دولار عام ١٩٩١. وهناك عدم توازن واضح فى الميزان التجارى لصالح أمريكا بين البلدين، فلم تزد الصادرات المصرية لأمريكا عن ٢١٠ مليون دولار (بما فيها البترول)، بالمقارنة بـ ٣٩٦مليون دولار عام ١٩٩٠.

وسنترك مكونات الصادرات والواردات الإسرائيلية والمصرية للمقالات التالية لنناقش القيود على حرية التجارة فى البلدين.

يكفى أن نذكر أن القيود على التجارة الخارجية الإسرائيلية مازالت متشددة، بعكس ماحدث فى مصر فى الشهور الأخيرة من تحرير للتجارة الخارجية. وسيؤدى ذلك إلى تعارض واضح بين مصالح البلدين.

أما عن الديون الخارجية، فإن ديون اسرائيل للعالم بلغت عام ١٩٩١ ٢٤,٤مليار دولار، وانخفضت عام ١٩٩٢ إلى ٢٣,٩مليار دولار، وحوالى ١٧ مليار دولار ديون من أصدقاء اسرائيل ـ سواء أفراد أو مؤسسات ـ فى شكل سندات اسرائيل وبشروط ميسرة. أما مصر فقد أنجزت نجاحا واضحا فى تخفيض ديونها من ٤٢,٢مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩١. وتأمل أن تخفض هذا المبلغ بنسبة ١٥٪ بمجرد التوقيع على الاتفاق مع البنك الدولى هذا العام.

ومازالت الديون الخارجية المصرية ـ حتى بعد تخفيضها ـ مرتفعة بالقياس إلى الدخل القومى. ومازالت مصر تدين للحكومة الأمريكية بمبلغ ٦,٥مليار دولار بشروط أقل تيسيرا من شروط الأسواق المالية العالمية الحالية.

ولعل أضعف ملامح الإقتصاد الإسرائيلى هو اعتماده على المعونة الخارجية والتعويضات. ولقد ذكرت صحيفة «الوول ستريت جورنال»

أن هناك فرقا واضحا بين أرقام المعونة الأمريكية المعلنة والأرقام الحقيقية، فما هو معلن أن المعونة الأمريكية الإقتصادية والعسكرية هى ٣مليارات دولار، بينما تصل الأرقام الفعلية إلى أكثر من خمسة مليارات دولار. ولقد ناقش الكاتب هذا الموضوع فى مقال سابق بتفاصيل كاملة. وتحصل اسرائيل أيضا على نصف مليار دولار معونة من حلفائها من الأفراد، وكذلك تحصل على نصف مليار دولار كتعويضات من ألمانيا. ولاشك أن الاقتصاد الإسرائيلى يواجه خطر توقف أو انخفاض هذه المعونات والتى بدونها سينخفض دخل الفرد وباتالى مستوى معيشته بشكل واضح. أما المعونة الأمريكية لمصر فإنها أيضا تصل إلى حوالى ٢,١مليار دولار، وهى تمثل نسبة عالية من الدخل القومى . . لذلك يجب أن ندرس الآثار الناتجة عن توقفها أو انخفاضها خاصة وأن الكونجرس الأمريكى يثير شكوكا حول فاعليتها.

وحتى تكتمل الصورة، فمن المناسب أن نذكر أنه فى عام ١٩٩١ بلغ عدد سكان الضفة الغربية وغزة من الفلسطينيين ١,٧مليون نسمة. .ويصل الناتج القومى إلى ٢,٣مليار دولار، بينما يصل دخل الفرد السنوى إلى مبلغ ١٨٠٠ دولار.

وهناك حاجة ماسة لإعادة بناء البنية الأساسية من مرافق وخدمات ومؤسسات مدنية وأجهزة تعليمية قبل أن يتدهور الموقف. ومن هنا جاءت مطالبة البنك الدولى مؤخرا بمبلغ ٣مليارات دولار لإعادة بناء المنطقة ولضمان نجاح الاتفاق السياسى.

الاقتصاد الإسرائيلى والعالم

الاهرام فى ١٩٩٣

(٢)

في المقال السابق ذكرنا أن السلام المتوقع في الشرق الأوسط يحمل في طياته تحديا إقتصاديا من إسرائيل. وإنه أيضا سيتيح لمصر فرصة نادرة لانعاش إقتصادها، وإن كان ذلك يعتمد على درجة التكامل أو التنافس بين كل من الإقتصاد المصرى و الإسرائيلى.

وعرضنا بعض الملامح الرئيسية للإقتصاد الإسرائيلى مع مقارنات مختصرة مع الإقتصاد المصرى.

وسنخصص هذا المقال لعرض أبرز ملامح الإقتصاد الإسرائيلى والتى تميزه عن معظم اقتصاديات العالم ألا وهو اعتماده العضوى على العلاقات الإقتصادية والمالية والتجارية الخاصة مع أمريكا وأوروبا الغربية.. وسوف نغطى هذا الموضوع بالتعرض للنقاط الآتية:-

أولها : التجارة الخارجية لإسرائيل.

وثانيها : السياحة بإسرائيل.

وثالثها : المعونات والمنح والتعويضات الدولية لإسرائيل.

ورابعها : الاستثمار الأجنبى وحقوق ملكية الأجانب فى إسرائيل.

أولا ـ التجارة الخارجية لإسرائيل :

لكى نحدد درجة التكامل أو التنافس بين الإقتصاد المصرى والإسرائيلى يلزم أن ندرس أولا الاستراتيجية الإسرائيلية للتجارة الخارجية لأن هذه الإستراتيجية فريدة من نوعها فى العالم.. ثم سندرس مكونات الواردات والصادرات الإسرائيلية. وتعتمد الإستراتيجية الإسرائيلية على عدة ركائز وهى كالآتى :

١ـ الاعتماد على اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والتى تعتمد على إلغاء كافة القيود الإدارية على الصادرات والواردات مع الدول المعنية.. وتستخدم أسلوب تخفيض الجمارك تدريجيا على عدة سنوات. وإذا لم يكن هناك إتفاق ثنائى مع دولة ما فإن إسرائيل تفرض عديداً من القيود الإدارية مثل الحظر والتراخيص المسبقة والحصص فضلا عن مجموعة متنوعة من الرسوم والضرائب على واردات هذه الدولة.

٢ـ حماية الصناعة الوطنية الإسرائيلية لأن الاتفاقات الثنائية تعتمد على تخفيض الجمارك على مراحل محددة مسبقا حتى تسمح للصناعات الوطنية بالتأقلم.

وبعض هذه الاتفاقيات يستثنى الصناعات التى ترى فيها اسرائيل خطورة عليها أو تحتاج إلى الحماية.. فضلا عن أن إسرائيل تفرض ألوانا من الرسوم تحت مسميات أخرى مثل ضريبة المشتريات على الواردات ـ وهى مماثلة لضريبة المبيعات فى مصر ـ ورسوم دمغة ورسوم توقيع ورسوم أخرى مرتفعة على السلع الترفيهية، وذلك رغم أن الاتفاقيات الثنائية تنص على الإعفاء الجمركى.

٣ـ المبادرة فى إبرام الإتفاقيات الثنائية بما يحقق امتيازات خاصة لإسرائيل.. وحتى الآن نجحت إسرائيل فى تحقيق هذا الهدف ومن وأمثلة ذلك :

١ـ اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا عام ١٩٨٥ لخفض الجمارك بين إسرائيل وأمريكا بالتدريج حتى تلغى تماما عام ١٩٩٥. وكانت هذه أول اتفاقية للتجارة الحرة أبرمتها أمريكا مع أى من دول العالم. بل وكانت أول اتفاقية تشمل جميع صادرات إسرائيل لأمريكا بلا استثناء. وأن استثنت بعض السلع المصدرة من أمريكا لإسرائيل وتم التوقيع بدون اعتراضات شديدة على عكس مايحدث الآن أثناء مناقشة الإتفاق التجارى مع كندا والمكسيك.

٢ـ اتفاقية التجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة التى عقدت عام ١٩٧٥ وشملت السلع غير الزراعية، وطبقت أيضا بالتدريج حتى عام ١٩٨٩. وبذلك أصبحت إسرائيل أول دولة فى العالم تجمع بين اتفاقيتين ثنائيتين مع أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة رغم أن ذلك يعنى تنافس الصادرات الأمريكية والصادرات الأوروبية على دخول السوق الإسرائيلية.

٣ـ نجحت إسرائيل مؤخراً عام ١٩٩٣ فى توقيع اتفاقية ثالثة مماثلة مع دول الإفتا EFTA وتشمل النمسا، فنلندا، ايسلندا، لتشستين، النرويج، السويد، وسويسرا.

٤ـ تمكنت إسرائيل من الحصول على امتياز خاص يعطى لدول العالم الثالث ويسمح لها بتصدير بعض السلع بدون جمارك رغم أن مكونات صادراتها ووارداتها تماثل تلك من الدول المتقدمة الصناعية كما سنرى. وتتمتع بهذا الامتياز مع مجموعة كبيرة من الدول وهى أمريكا منذ عام ١٩٧٦، كندا، اليابان، السويد، فنلندا، النرويج، النمسا، سويسرا، ونيوزلندا بالإضافة إلى دول السوق الأوروبية المشتركة.

٥ـ تعطى إسرائيل أولوية خاصة لتوريد سلعها إلى وزارة الدفاع الأمريكية والقوات الأمريكية العسكرية فى مختلف بلاد العالم. وحصلت على هذه الأولوية مع مصر بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد. وإسرائيل تستخدم هذه الميزة دائما بينما لاتستخدمها مصر.

٦ـ أخيراً فإن إسرائيل عضو فى اتفاق الجات وتتمتع بحق الدول الأكثر رعاية مثل كثير غيرها من دول العالم.

ورغم أن اسرائيل أعلنت عام ١٩٩١ أنها ستلغى القيود الإدارية على التجارة الخارجية مع بقية دول العالم، وتستخدم بدلا منها التعريفة الجمركية إلا أنها قررت أن يتم ذلك بالتدريج على فترات تتراوح بين خمس وسبع سنوات.

وبالمقارنة فلقد أعلنت مصر فى الشهور الأخيرة أنها ستتحول من القيود الإدارية إلى استخدام التعريفة الجمركية لتحرير تجارتها الخارجية.

ولم تقم مصر بإتخاذ هذه الخطوات تدريجيا أو على سنوات كما تفعل إسرائيل بل قامت بتطبيق هذه السياسة دفعة واحدة وفى فترة قصيرة. وأدى ذلك إلى حوار فى مصر يتعلق بمستوى التعريفة الجمركية وخاصة حديها الأقصى والأدنى.

وأثارت هذه الخطوات تخوفا من جانب بعض الاقتصاديين ورجال الصناعة بشأن مخاطرها على الصناعات الوطنية والآثار العكسية التى قد تؤدى إليها هذه السياسة على برنامج التنمية فى الأجل الطويل. والكاتب يشاطر هذه المخاوف رغم اعترافه بأهمية تحرير التجارة الخارجية.

ومن العرض السابق فإنه من الواضح أن هناك تباينا شديدا بين الإستراتيجية الإسرائيلية للتجارة الخارجية ومثيلتها فى مصر. فمصر لا تتمتع باتفاقيات ثنائية كثيرة عدا بعض الإتفاقيات ـ غير المثالية ـ مع مجموعة من الدول العربية. ويخلق التباين بين الإستراتيجيتين، تناقضا سيؤدى إلى عدم التوازن فى التجارة الخارجية بين البلدين ضد المصلحة المصرية، لأن اسرائيل تقوم بحظر الواردات التى تؤثر على صناعاتها الوطنية، بينما بدأت مصر فى تحرير تجارتها مستخدمة التعريفة الجمركية فقط وتسمح باستيراد بعض السلع رغم منافستها للصناعة المحلية. ويمكن حل هذا التناقض بواسطة اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين البلدين. ولايعتقد الكاتب أن الإتفاقيات التجارية الملحقة بإتفاق كامب ديفيد تكفى لتحقيق هذا الهدف.

ان اتفاقيات كامب ديفيد المشار اليها كانت إتفاقيات سياسية بالدرجة الأولى. . وهى لم تأخذ كل الإعتبارات الإقتصادية فى صياغتها. والواقع الإقتصادى قد اختلف بمرور الزمن. وكمثال على ذلك فإن الإتفاق الذى ينظم بيع البترول المصرى لإسرائيل لم يخدم المصلحة المصرية. فأساس التسعير الذى استخدم عند توقيع الإتفاقة قد تغير عالميا، و لم يتم تعديلها بحيث تجارى هذا التغيير.

ولننتقل الآن إلى مكونات الصادرات والواردات الإسرائيلية. أن هيكل وتكوين هذه الصادرات والواردات يماثل تماما نظيره فى الدول الصناعية المتقدمة بعكس هيكل وتكوين الصادرات والواردات المصرية

إذ يعكس هيكل اقتصاد الدول النامية أو دول العالم الثالث. وهو كذلك يخلق تناقضا شديدا بين التجارة الخارجية للبلدين ليس فى صالح مصر، فإن مصر تحتاج إلى الصادرات الإسرائيلية لأنها تستورد مثيلاتها من الدول الصناعية المتقدمة. ولكن اسرائيل لاتحتاج من الصادرات المصرية سوى البترول لأنها لاتحتاج إلى استيرادها. ويمكن علاج هذا التناقض باتفاق ثنائى حتى تحمى مصر صناعاتها المحلية وحتى لا يختل الميزان التجارى لصالح إسرائيل وضد مصر فتصبح مجرد سوق للسلع الإسرائيلية.

ونظرة سريعة على مكونات الصادرات والوردات لمصر وإسرائيل ستوضح الرأى السابق. فى عام ١٩٩١ بلغت الصادرات الإسرائيلية ١١,٢مليار دولار تقسم كالآتى حسب ترتيب الأهمية :

(١) الكترونيات وآلات صناعية : ٣,٢مليار دولار.

(٢) معادن نفيسة (ألماظ) مشغول : ٢,٤مليار دولار.

(٣) كيميائيات : ١,٤مليار دولار.

(٤) منسوجات وملابس وجلود : ٨٥٠مليون دولار.

(٥) منتجات زراعية وموالح : ٦٦٦مليون دولار.

(٦) بلاستيكات ومطاط : ٣٨٠مليون دولار. . . .

أما عن الواردات الإسرائيلية عام ١٩٦١ فبلغت ١٦,٦مليار دولار تقسم كالآتى :

(١) سلع استثمارية : ٣مليارات دولار.

(٢) معادن نفيسة (ماس) خام : ٢,٥مليار دولار.

(٣) بترول خام ومنتجات بترولية : ١,٤مليار دولار.

(٤) مواد إنتاج مختلفة حوالى : ٦ مليارات دولار.

(٥) سلع غير معمرة : ٩٦٠مليون دولار.

(٦) سلع معمرة : ٩١٥مليون دولار.

أما شركاء اسرائيل فى التجارة الخارجية فإنهم ـ كما يتوقع ـ يمثلون معظم بلدان الإتفاقيات الثنائية وعلى رأسهم الولايات المتحدة إذ أنها الشريك الأول لإسرائيل من حيث الصادرات والواردات. وفى عام ١٩٩١ بلغت نسب صادرات اسرائيل الى هذه البلاد كالآتى: ٣٠٪ أمريكا، ٦,٧٪ ألمانيا الغربية، ٦,٧٪ انجلترا، ٦٪ اليابان، ٥,٨٪ بلجيكا ولوكسمبرج، ٤,٨٪ فرنسا . .

أما نسب الواردات الإسرائيلية فكانت كالآتى : ١٩,٣٪ أمريكا، ١١,٩٪ ألمانيا الغربية، ١١,١٪ بلجيكا ولكسمبورج، ٨,٥٪ سويسرا، ٨,٢٪ انجلترا، ٦,٥٪ من ايطاليا، ٤,٢٪ فرنسا . .

ويلاحظ أن حجم تجارة إسرائيل الخارجية مع بلاد العالم الثالث ضئيل، فيما عدا البترول الخام إذ يتم استيراده من مصر أو المكسيك.

وبالمقابل فإن الصادرات المصرية بلغت ٣,٨مليار دولار عام ١٩٩١ وتوزع كالآتى:

(١) بترول خام : ١,٢مليار دولار.

(٢) منتجات بترولية مكررة : ٧٠٠مليون دولار.

(٣) غزل ونسيج : ٥٢٨مليون دولار.

(٤) منتجات حديدية ومعدنية : ٢٧٧مليون دولار.

(٥) كيميائيات : ١٨٠ مليون دولار.

(٦) منتجات زراعية : ٨٥ مليون دولار.

أما الواردات المصرية فبلغت عام ١٩٩١ حوالى ١١,٩مليار دولار توزع كالآتى :

(١) آلات ووسائل مواصلات : ٢,٣مليار دولار.

(٢) مأكولات، أغذية، ماشية : ١,٦مليار دولار.

(٣) مواد كيميائية ومطاط وجلود : ١,١مليار دولار.

(٤) أخشاب، أوراق، ومنسوجات : ١,١مليار دولار.

(٥) زيوت للغذاء، منتجات معدنية ووقود : مليار دولار.

(٦) معادن ومواد معدنية : ٨٢٢مليون دولار.

وبالنسبة لـ شركاء مصر فى التجارة، فإن أمريكا هى الشريك الأول فى الواردات المصرية بنسبة ١٦٪ يليها ألمانيا بنسبة١٠٪ ثم فرنسا ٦,٩٪، ايطاليا ٦,٨٪، اليابان ٤,١٪، هولندا ٣,٤٪، البرازيل ٢,٢٪، والاتحاد السوفيتى سابقا ١,٨٪ . .

أما توزيع نسب صادرات مصر على شركائها فكانت : ايطاليا ١٤,٨٪، أمريكا ٧,٦٪، الاتحاد السوفيتي سابقا ٦,٣٪، فرنسا ٥,٩٪، هولندا ٣,٨٪، ألمانيا ٣,٧٪، رومانيا ٣,٤٪، ليبيا ٣,٣٪ . . . ويلاحظ أن واردات مصر تأتى معظمها من الدول الصناعية المتقدمة وكذلك صادراتها . . وقليل منها يتم استيراده أو تصديره إلى الدول النامية . .

ويلاحظ أيضا ضعف حجم التجارة الخارجية مع الدول العربية رغم اتفاق السوق العربية المشتركة وغيرها . . وستتضح أهمية هذه الحقيقة عندما نناقش موضوع السوق الشرق الأوسطية فى مقال تال .

ثانيا ـ السياحة العالمية لإسرائيل :

تعد السياحة العالمية أول القطاعات التى تستفيد من السلام سواء كان هناك تعاون مسبق مع اسرائيل أم لا ، فإن السائح للشرق الأوسط عادة ما سيزور اسرائيل وجيرانها أو العكس خاصة إذا توافر الأمن والاستقرار . . ولقد تأثرت السياحة الاسرائيلية عكسيا ـ أكثر من مصر ـ نتيجة للنضال الفلسطينى ضد الاحتلال وعدم الاستقرار السياسى فى المنطقة كحرب الخليج . وانخفض دخل السياحة الإسرائيلى من ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٩٤٣ مليون دولار عام ١٩٩١ . ويأتى معظم السائحين من أوروبا ثم أمريكا .

أما مصر فإن دخل السياحة ازداد من ٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ٣ مليارات دولار عام ١٩٩٢ . وتأثر فى بداية عام ١٩٩٣ نتيجة للتوتر الداخلى وحوادث العنف ضد السائحين .

ويتوقع أن تعود السياحة فى مصر إلى التحسن خاصة وأن حوادث العنف ضد السائحين بدأت تنتشر فى العالم . . فمثلا قتل هذا العام فى فلوريدا بأمريكا تسعة سائحين مقابل أربعة فى مصر . . ويتكرر نفس الأمر فى ايطاليا وانجلترا وغيرها .

وستلعب السياحة دوراً هاماً فى مجالات التعاون بين مصر واسرائيل وبقية البلاد العربية خاصة وأنها تجلب دخلا من خارج المنطقة ولاتعتمد على التنافس بين اقتصاديات المنطقة .

ثالثا ـ المعونات والمنح والتعويضات الدولية لإسرائيل :

تمول اسرائيل معظم وارداتها ـ سواء المدنية أو العسكرية ـ عن طريق المعونات والمنح والتعويضات الدولية . . ولقد سبق أن ناقش الكاتب ـ وبتفصيل كامل ـ هذا الموضوع فى عدة مقالات . . ويكفى أن نشير هنا إلى أن اسرائيل تحصل على معوناتها فى شكل نقدى بما يسمح لها بشراء الواردات من أفضل مصادرها وبشروط مرضية لها . . بعكس المعونة الممنوحة لمصر، حيث يشترط شراء السلع والخدمات من الدولة المانحة للمعونة .

وبالتالى فإن فرص مصر للبحث عن أفضل المصادر والشروط تصبح شبه معدومة . . وفى نفس الوقت فإن المعونات عادة تقترن بزيادة الديون الخارجية وهذا بالضبط ما حدث لمصر فى السنوات العشر الأخيرة . . وفى حالة اسرائيل فإن الديون الأمريكية بالذات

عادة ما تلغى بواسطة الكونجرس أو يؤجل دفعها فى حالة السندات الإسرائيلية التى تشترى عادة بواسطة أصدقاء اسرائيل من الأفراد والمؤسسات . . ومصر لاتبيع أية سندات فى الخارج . . وتقوم إدارة الرئيس كلينتون حالياً بدراسة شروط المعونة لكل من مصر واسرائيل لتقييم حجمها ومدى فاعليتها وضرورة استمرارها . .

وهناك اقتراح هذا الشهر فقط بأن يعاد توزيع المعونة بناء على تحقيق أهداف معينة، مثل حماية البيئة أو حقوق الإنسان، بصرف النظر عن الدول التى تتلقاها، بمعني أن تتنافس الدول على المعونة بناء على برامجها لتحقيق هذه الأهداف.

ولكن الكاتب لايعتقد أن مثل هذا التغيير سيتم فجأة أو فى الأجل القصير، بل سيتم بالتدريج وعلى سنوات . . ولقد بدأت اسرائيل تستعد لمثل هذا الإحتمال.

رابعا ـ الاستثمار الاجنبي وحقوق ملكية الاجانب في اسرائيل:

يتأثر الاستثمار الأجنبى فى اسرائيل بسياسة المقاطعة الإقتصادية العربية. وأمريكا تعتبر الإلتزام بتطبيق المقاطعة جريمة جنائية ومدنية، وتحاول أوروبا التهرب من الإلتزام بهذه السياسة، إلا أن كثيرا من دول العالم يلتزم بها. . فمثلا اليابان تقوم بتنفيذ هذه السياسة حرفيا، وكذلك العديد من دول العالم الثالث.

وكما يحدث فى السياحة، فإن الإستثمار الأجنبى فى إسرائيل ـ ومصر ـ أيضا تأثر بعدم الإستقرار السياسى فى المنطقة . .

فمثلا، استطاعت اسرائيل أن تجذب عدة شركات أمريكية. . إلا أن الرأسمال المدفوع لهذه الشركات لم يزد على مليار دولار . . وفى مصر هناك حوالى ٣٢ شركة برأسمال مدفوع أقل من ٤٠٠ مليون دولار. وهذا يعنى أن المستثمر الأجنبى قد يتبرع بأمواله لإسرائيل، ولكنه لن يخاطر برأسماله أو استثماراته فى غياب السلام بالمنطقة حتى وإن كان المستفيد هو اسرائيل ذاتها.

ولتشجيع الإستثمار المباشر قامت اسرائيل بتقديم عدة حوافز للمستثمر الأجنبى، ومنها ضمانات القروض والمنح وبعض التسهيلات، ولكنها لاتشمل الإعفاء الضريبى الكامل إلا بشروط خاصة كما يحدث فى مصر. ولابد أن يتقدم المستثمر الأجنبى بمشروعاته إلى هيئة بوزارة التجارة والصناعة للحصول على ترخيص مسبق. ولكن يتحكم البنك المركزى فى معظم المشروعات الأجنبية عن طريق التحكم فى إمكانية تحويل الأرباح والنسبة المسموحة لكل مشروع. ويرجع ذلك إلى أن العملة الإسرائيلية غير قابلة للتحويل الكامل إلى العملات الأجنبية. ولا يتم التحويل إلا عن طريق البنك المركزى. وكالعادة فإن المستثمر الأجنبى يشتكى من البيروقراطية الإسرائيلية، وصعوبة الحصول على الموافقات الحكومية أو اتباع كافة الاجراءات الروتينية.

أما عن ملكية الأجانب للأراضى فيتطلب ذلك ترخيصا خاصا من مراقب الخزانة الإسرائيلى، وكذلك الأمر بشأن نسبة المشاركة

الأجنبية فى المشروعات الإستثمارية حيث أن قواعدها وشروطها غير مكتوبة ـ تماما مثل الدستور الإسرائيلى ـ بل يترك للسلطات تحديدها. واسرائيل أولا وأخيرا هى دولة تعتمد على الاعتبارات الدينية ـ بصرف النظر عن الجنسية ـ وليس على تحقيق الفرص المتكافئة للجميع ..

أما إذا كنت عربياً أو مصرياً وترغب فى الإستثمار أو تملك الأراضى فى اسرائيل فإن لذلك قانونا خاصا ولكنه أيضا غير مكتوب.

مقارنة بين المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل

الاهرام فى ١٩٩٣

(٣)

من النتائج غير المتوقعة للخلاف بين أمريكا واسرائيل حول قرض العشرة بلايين دولار لتوطين المهاجرين السوفيت أن انكشفت كثير من خبايا اسرائيل التى كانت غير معروفة أو غير واضحة فيما سبق.

فقد بدأت الصحافة الأمريكية المتخصصة فى ذلك الوقت فى نشر كثير من الوثائق والاحصائيات الجديدة عن هذا الموضوع.

والمفاجأة فيما نشر ليس فى إبراز قدرة اسرائيل على التحكم فى الكونجرس الأمريكى ـ فهذا متوقع لأسباب سياسية معروفة ـ ولكن الجديد هو الإستراتيجية الفنية المتطورة والمعقدة التى تستخدمها اسرائيل للحصول على المعونة الأمريكية بالحجم والشكل والتوقيت الذى ترغبه.

وفى ضوء المعلومات الجديدة أصبح من الممكن أن نقارن بين المعونة الأمريكية لمصر واسرائيل. ويجدر بمصر أن تدرس الاستراتيجية الإسرائيلية بعناية إذ أنها تقدم نموذجا فنيا يمكن أن يحتذى به لتحسين المعونة الأمريكية لمصر، خاصة وأن بعض لجان الكونجرس الأمريكى كانت تنتقد فاعلية المعونة الأمريكية لمصر، وأبدت مصر رغبتها فى التفاوض لتطويرها.

وتحصل إسرائيل ومصر على أكثر من نصف ميزانية المعونة الأمريكية الخارجية بأكملها.

ولذلك فإن المقارنة بين المعونة للبلدين تتم دائما سواء فى الكونجرس أو الإدارة الأمريكية، بل أن اسرائيل نفسها تقوم بهذه المقارنة لتبرر مطلبها الدائم بأن تعامل «معاملة خاصة» بالقياس إلى مصر بالنسبة لحجم أو شكل أو توقيت المعونة لها.

وقد لا يتاح لمصر أن تطلب «معاملة خاصة» بالقيإس الى اسرائيل لأسباب سياسية، ولكنه من الجائز أن تطالب ـ على الأقل ـ بالمعاملة بالمثل من النواحى الفنية.

والآن إلى عرض مكونات الإستراتيجية الإسرائيلية ومقارنة المعونة الأمريكية لمصر واسرائيل.

أولا ـ تدفع المعونة الأمريكية لاسرائيل نقداً ومقدماً :

تبدأ السنة المالية للحكومة الفيدرالية الأمريكية فى أول أكتوبر من كل عام.

وفى هذا اليوم نفسه تتسلم اسرائيل شيكا مسحوبا على الخزانة الأمريكية بقيمة المعونة الأمريكية عن العام التالى بالكامل. وبعد إيداع الشيك فى حسابها تقوم اسرائيل بشراء أذون الخزانة الأمريكية بنفس المبلغ فى نفس اليوم. وبذلك فإن اسرائيل تحصل على معونتها نقدا فى أول يوم من السنة المالية ويضاف إليه فوائد أذون الخزانة على هذه المعونة طول العام. وعلى سبيل المثال يقدر حجم الفائدة المكتسبة على المعونة الأمريكية لاسرائيل مبلغ ١١٠,٧ ملايين دولار بداية من أول أكتوبر سنة ١٩٩١.

أما المعونة الأمريكية لمصر فمعظمها عينى ويدفع على مدار السنة المالية، ويحصل على معظمها المصدرين الأمريكيين مقابل سلع وخدمات تصدر من أمريكا لحساب مشروعات محددة مسبقا. والاستثناء الوحيد هو مبلغ ١١٥ مليون جنيه تدفع نقدا لمصر ويقوم الكونجرس أحيانا برفض دفعها ـ لأسباب سياسية ـ كما حدث من عامين.

ثانيا ـ تخصص المعونة الأمريكية لاسرائيل فى أشكال متنوعة ومتناثرة مما يصعب تجميعها :

تدرج المعونة الأساسية لاسرائيل ـ مثل باقى الدول التى تتلقى المعونة ـ تحت ميزانية واحدة مخصصة للمعونة الخارجية.

ولكن اسرائيل استطاعت أن تخصص معونات إضافية أخرى عديدة تحت ميزانيات وبنود أخرى لاتمت للمعونة الخارجية بصلة،

حتى أن صحيفة النيويورك تايمز أشارت إلى أنه يصعب تجميع الأرقام المخصصة للمعونة الإسرائيلية. وتقدير الحجم الحقيقى لها. وتتخذ اسرائيل عدة أساليب لتحقيق هذا الغموض.

أولها: أن بنود المعونة تدرج فى أوقات مختلفة دون ارتباط بعضها ببعض.

وثانيها : أن هذه البنودتلحق بالميزانيات الأمريكية الداخلية حتى لاينكشف أمرها، وكما يقال فإنها تخفى بين طيات هذه الميزانيات.

وثالثا : أن المبالغ الاضافية المخصصة تقسم إلى مبالغ صغيرة وتلحق ببنود متناثرة حتى لا تثير الانتباه من حيث حجمها .

ورابعا : إذا توقعت اسرائيل أية اعتراضات من الاداراة الأمريكية لأى من هذه البنود فإنها تلحقها بإحدى التشريعات الهامة التى ترغب الإدارة الأمريكية فى إقرارها، وبالتالى تضمن اسرائيل أن طلبها لن يرفض باستخدام الفيتو حيث يتطلب القانون الأمريكى إقرار التشريعات برمتها وليس كل بند على حدى. وكمثال فإن مؤيدى اسرائيل فى الكونجرس فى خلافهم مع الرئيس بوش حول ضمانات العشرة بلايين دولار كانوا يخططون لإلحاقها بميزانية المعونة الخارجية لذلك العام، وبذلك يرغمون الرئيس على الاختيار بين الموافقة عليها أو استخدام الفيتو وما يعنيه هذا من قطع المعونة الخارجية عن جميع دول العالم بما فيها مصر.

وهذه مخاطرة يصعب على مصر أن تقبلها. ونتيجة لهذه الأساليب فإن المعونة الإسرائيلية تقسم على عشرات بل مئات البنود حتى أن صحيفة «وول ستريت جورنال» حصرت عشرين بندا منها فقط ثم ذكرت أن بقية البنود أحجامها صغيرة أو يصعب حصرها أو لم تكتشف بعد.

وبالمقارنة فإن المعونة الأمريكية لمصر تتكون من أربعة بنود أساسية.

أولها ملحقة بميزانية المعونة الخارجية إلا فى حالة الاستثناء القصوى. ويتم إقرارها فى أوقات متقاربة، ومن السهل حصرها ومتابعتها والرقابة عليها.

ثانيا : حجم المعونة الأمريكية لإسرائيل المعلن أقل من حجمها الفعلى، فحسب التقارير الرسمية تحصل اسرائيل على معونة قدرها ٣ بلايين دولار سنويا، حتى أن الرئيس بوش بنفسه استخدم هذا الرقم عندما قال ان كل مواطن اسرائيلى يتلقى ألف دولار كمعونة أمريكية. وتقول صحيفة «النيويورك تايمز» أن الرقم الفعلى هو أربعة أو خمسة أضعاف ما ذكره الرئيس بوش.

بينما نشرت صحيفة «الوول ستريت» جورنال احصائية تقول أن الحجم الحقيقى للمعونة هو ٥,٤١٤ بلايين دولار وليس ثلاثة بلايين دولار، وأن اسرائيل حصلت فعلا على ٧٧ بليون دولار معونة ما

بين أعوام ١٩٦٧ و ١٩٩٠ والمتوسط السنوى هو ٥,٩٢٣ بلايين دولار!!

وحتى نفهم كيف تحصل اسرائيل على هذا المبلغ يلزم أن نوزع المعونة على بنودها المتنوعة والمتناثرة والتى بدأت تتضح. ولنبدأ بالمعونة العسكرية لعام ١٩٩١ وتقسم كالآتى :

المعونة العسكرية الأساسية ١,٨بليون دولار + الفائدة المكتسبة على هذه المعونة ٣٤ مليون دولار + منحة صفقة الطائرات «١٥ ـ ف» ١٥٠ مليون دولار + تكلفة تخزين المعدات العسكرية الأمريكية بإسرائيل ١٠٠ مليون دولار + منحة فائض معدات عسكرية عشرة ملايين دولار + منحة لتطوير صواريخ آرو ٤٢ مليون دولار + منحة فائض معدات عسكرية أخرى ٧٠٠ مليون دولار + منحة لتطوير ميناء حيفا ١٥ مليون دولار.. والمجموع للمعونة العسكرية هو ٢,٩٢٢ بليون دولار، وليس ١,٨بليون دولار كما يعلن رسميا.

أما المعونة الإقتصادية فإن بنودها أعجب وتشمل : المعونة الإقتصادية الأساسية ١,٢بليون دولار + الفائدة المكتسبة على هذه المعونة ٣٦مليون دولار + تعويضات عن خسائر حرب الخليج ٦٥٠ مليون دولار + مساعدات لاجئين ٤٥ مليون دولار + منحة لتغطية تكلفة المعونة الاسرائيلية لدول العالم الثالث ٧,٥ مليون دولار !! + منحة لبرنامج التعاون مع العرب ٣,٥ مليون دولار + ضمانات لقروض الاسكان ٤٠٠ مليون دولار + منحة لتخزين بترول احتياطى

لاسرائيل ١٥٠ مليون دولار. والمجموع للمعونة الإقتصادية هو ٢,٤٩٢بليون دولار وليس ١,٢بليون دولار كما يعلن رسمياً.

وتشمل الأرقام السابقة المعونة الحكومية فقط، ولاتشمل:

(أ) التبرعات الأهلية وتصل مابين واحد واثنين بليون دولار، تعفى من الضرائب وتتحمل الخزانة الأمريكية خسارة هذه الضرائب.

(ب) السندات الإسرائيلية التى يشتريها مؤيدو إسرائيل وتبلغ ١٦ بليون دولار تعفى من الضرائب وتتحمل الخزانة الأمريكية خسارة هذه الضرائب.

(جـ) الضمانات الأمريكية لقروض اسرائيل، ومثالها الديون العسكرية التى تم بيعها للبنوك الخاصة. وتتحمل الخزانة الأمريكية تكلفة ضمانات هذه الديون الخاصة.

وبالمقارنة فإن مصر تحصل على معونة أمريكية معلنة قدرها ٢,٥ بليون دولار لعام ١٩٩٠ بينما حصلت فى الواقع على مبلغ أقل من ذلك. لأن المعونة تخصص لمشروعات معينة وإذا لم تنفذ هذه المشروعات فان المخصصات ترحل للأعوام المالية التالية. وللأسف لايوجد لدى احصائيات عن الرقم الحقيقى للمعونة الفعلية لمصر. وتوزع المخصصات المصرية على أربعة بنود رئيسية، وهى المساعدة العسكرية الأساسية والمساعدة الإقتصادية الأساسية وقرض لاستيراد الحبوب الأمريكية وضمانات لاستيراد السلع الأمريكية الأخرى.

ثالثاً ـ تدرج المعونة الأمريكية لإسرائيل كقروض فى البداية ثم تتحول إلى منحة لا ترد عندما تستحق:

تدرج معظم مخصصات المعونة الأمريكية لإسرائيل تحت عنوان «قروض» رغم أنها لاتكون كذلك. والسبب ببساطة أن القروض لاتخضع للمتابعة والرقابة بواسطة الكونجرس أو الإدارة الأمريكية بينما تخضع المنح لهذه الرقابة.

وبمجرد أن يحق سداد هذه «القروض» يحولها الكونجرس فجأة إلى منح لاترد. والنتيجة أنه تم تحويل مبلغ ١٦,٤بليون دولار من قروض إلى منح لاترد ما بين عامى ١٩٧٤ و١٩٨٩. وفى نفس الوقت استطاعت اسرائيل أن تتجنب المحاسبة أو الرقابة من أي سلطة أمريكية. وكان لها حق اختيار استخدام هذه المعونة كيفما تشاء ومتى تشاء بدون رقيب أو حسيب.

والدليل على ذلك هو أن تقرير المتابعة السنوى للكونجرس الأمريكى عن المعونة لاسرائيل عن عام ١٩٩٠ بأكمله كان عبارة عن صفحة فلوسكاب واحدة!!

واذا نظرنا إلى مصر فسوف نجد أن الكونجرس قد ألغى القرض العسكرى إليها وقدره ٦,٥بلايين دولار بعد مجهودات شاقة من الحكومة المصرية خلال أزمة الخليج. وتبقى الديون الإقتصادية وقدرها حوالى ٥,٥ بلايين دولار دون أن تلغى أو تحول إلى منحة

لاترد رغم أن الحكومة الأمريكية قامت بمجهود يشكر لإلغاء نصف الديون المصرية لدى حكومات الدول الأخرى بنادى باريس.

والمعونة الأمريكية لمصر تخضع للرقابة قبل صرفها وبعده. فهى تخصص لمشروعات يتم الموافقة عليها مسبقا وبشروط تتطلب شراء المعدات والآلات والخدمات والنقل من مصادر أمريكية مهما كانت الأسعار، أو الشروط أو النوعية. وتدفع المعونة لمصدرى هذه السلع والخدمات وهم بالطبع من الأمريكيين.

وبالتالى فإن حرية مصر فى استخدام هذه المعونة محدودة، بل ويعاد انفاق هذه المعونة فى أمريكا نفسها، وبذلك تفقد تأثيرها على الإقتصاد المصرى.

رابعاً : مستقبلية المعونة الأمريكية لإسرائيل مضمونة :

هناك إحتمالات بأن المعونة الأمريكية للعالم الخارجى لن تستمر فى المستقبل بشكلها الحالى لأسباب سياسية واقتصادية نابعة من أمريكا نفسها.

وفى استقصاء تم منذ شهور اعترض أكثر من ٦٠٪ من الأمريكيين على أية معونة خارجية واعترض ٤٦٪ منهم على أية معونة لاسرائيل نفسها. واسرائيل تعلم ذلك وتستعد له، ولذلك فإن شعار اسرائيل الآن هو «التعاون» وليس «المعونة». وبدأت فعلاً فى اتخاذ الخطوات الفنية اللازمة لتنفيذ هذا الشعار وضمان التعاون الأمريكى.

ومن الأمثلة على ذلك، التحول من «القروض» إلى «ضمانات» لهذه القروض حتى تستطيع اسرائيل دخول سوق المال العالمى للاقتراض بفائدة منخفضة وعلى آجال طويلة. وبدأت اسرائيل أيضا تحصل على «مقابل» بدلا من «منحة» مثل مقابل تخزين الأسلحة الأمريكية فى اسرائيل، وكذا الدخول فى مشاريع مشتركة مثل مشروع تطوير الصواريخ، وكذلك تطوير العلاقات التجارية مع أمريكا والحصول على امتيازات للتصدير أو الاعفاءات من الجمارك أو الضرائب وتشجيع الاستثمار الأمريكى المباشر أو غير المباشر فى اسرائيل بل وزيادة الاستثمارات الإسرائيلية فى أمريكا.

هذه الخطوات ستضمن لاسرائيل مستقبلية المعونة أو التعاون الأمريكى.

أما فى مصر فقد يكون من المناسب الآن أن نتساءل : وماذا نفعل لو انقطعت المعونة الأمريكية؟

الاقتصاد الإسرائيلى
والسوق الشرق أوسطية

الاهرام فى ١٩٩٣

(٤)

ولدت فى قرية اسمها «العلامية» بمحافظة كفر الشيخ. ولم يكن بالقرية سوق. ولكن على بعد كيلو مترات كانيقام كل يوم خميس سوق بقرية اسمها «بشبيش» بمحافظة الغربية. وكان أهل قريتى وعدة قرى أخرى يذهبون إلى سوق بشبيش ليبيعوا البيض والفراخ والبط والحمام وغير ذلك مما كانوا ينتجونه بأنفسهم داخل منازلهم. ثم يعودون بعد أن يشتروا اللحوم والفواكه والقماش وبعض المواد البقولية وغيرها مما كانوا لاينتجونه داخل منازلهم. وبذلك كانت سوق بشبيش تعد سوقا إقليمية. ولم تكن هناك رسوم أو ضرائب على البيع والشراء، بل ونادرا ماكانت تستخدم النقود، إذ اعتمدت السوق على تبادل السلع كلما أمكن ذلك. وبقدرة قادرٍ كان العرض دائما يوازى الطلب.. ونادراً ما كان يعود فرد من السوق دون أن يبيع كل ماعرضه من السلع.

والطريف أن هذه الصورة البدائية للسوق ظلت فى مخيلتى حتى عندما كنت أدرس إقتصاديات ريكاردو وآدم سميث ولورد كينز وكارل ماركس و ملتون فريدمان وغيرهم من الإقتصاديين الكلاسيكيين أو النيوكلاسيكيين أو المعاصرين. ويبدو لى أن كثيرين ممن يتعرضون لموضوع السوق الشرق أوسطية ـ سواء بالموافقة أو المعارضة وسواء فى الغرب أو فى الشرق ـ إنما يتخيلون نفس المفهوم البسيط للسوق الشرق أوسطية. فهم يتصورون سوقا إقليمية تشمل بلدان الشرق الأوسط، ويتبادل كل بلد السلع التى يتميز فى إنتاجها، ويتم التبادل بدون استخدام عملة. ويباع كل المعروض ويشترى كل المطلوب ويتوازن العرض والطلب بفعل قاعدة مرونة السعر. ويتم كل ذلك بدون رسوم أو ضرائب أو قيود أو حتى حدود. ويستفيد كل من البائع والمشترى رغم اختلاف جنسياتهم.

وهناك فريق مؤيد وآخر معارض لفكرة السوق الشرق أوسطية. فالفريق المؤيد ينظر إلى الموقف بين البائع والمشترى على أنه يعكس مكسباً للبائـع ومكسباً للمشترى أيضاً أى Win-Win situotion بينما الفريق المعارض يرى فى الموقف مكسباً للبائع وخسارة للمشترى أى Win-Lose situation .

وسواء كنت مؤيدا أو معارضا فإن هناك اتفاقا على أن الكسبان هو إسرائيل.. وأن كنت من المعارضين فإن الخسران هو الطرف العربى دائما.

ولقد طرح موضوع السوق الشرق أوسطية كأنه حقيقة واقعة. ويبدو أنه أصبح موضوع الساعة بين مؤيدى إسرائيل فى الغرب. وفى نفس الوقت اشتدت الاعتراضات عليه فى العالم العربى وكأنه سيحدث غدا.. ولكن مفهوم السوق الشرق أوسطية ليس بهذه البساطة.

ومن السهل الهجوم عليه أو الدعوة له لأسباب سياسية، ولكن من الصعب تعريفه فنيا وتحديد كل أبعاده الإقتصادية أو حتى الأفق الزمنى الذى يتطلبه تنفيذ أبسط أشكال هذه السوق أو تقييم حجم المكاسب أو الخسارة للمشتركين فيه.

ورغم كثرة ماكتب فى هذا الموضوع فى الآونة الأخيرة، إلا أنه لاتوجد دراسات علمية منشورة عنه بالكم الكافى.. وكل مانشر حتى الآن هو عبارة عن أفكار متفرقة ومجهودات فردية.. ورغم كثرة الإشارة إلى دراسة أجرتها جامعة هارفرد الأمريكية - فى هذا الصدد - بالاشتراك مع مجموعة من الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين، إلا أنها لم تشر إلى موضوع السوق الشرق أوسطية إلا بشكل محدود جداً. والجدير بالذكر أن هذه الدراسة - التى نشرت فى شهر يونيو الماضى - بدأت فى القاهرة واستغرقت ١٨ شهراً.

وقد تكون هناك دراسات أخرى غير منشورة، إلا أننى أشك فى ذلك. وحتى ننتقل فى عرض الموضوع من السهل إلى الأصعب فيلزم أن نجيب أولا عن ماهو المقصود بالشرق الأوسط. وحسب تعريف

دائرة معارف العالم الأمريكية، فإن الشرق الأوسط ـ حاليا ـ يشمل البلاد التالية : البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الامارات، اليمن. ونلفت النظر إلى أنه توجد تعريفات أخرى للشرق الأوسط اختلفت فيما بينها فى بعض التفاصيل فقط.

ويلاحظ الآتى حول هذا التعريف للشرق الأوسط :

(١) أن هذا التعريف هو من صنع الحلفاء عندما أعادوا تقسيم مناطق النفوذ فى العالم بعد الحرب العالمية الأولى. وسمى الشرق الأوسط Middle East لتوسطه جغرافيا بين القارات الثلاث.

(٢) أن هذا التعريف يختلف عما سمى بالشرق الأدنى Near East والذى صنعه الإنجليز للتفرقة بينه وبين الشرق الأقصى Far East لبعد مسافة الأخير عن إنجلترا. وشمل بالإضافة إلى بلاد الشرق الأوسط بعض المناطق فى روسيا، وأفغانستان وباكستان ـ أى الطريق الذى احتاجته بريطانيا لحماية مستعمراتها فى الهند وآسيا.

(٣) أن هذا التعريف لايشمل الأمة العربية كلها. ولايشمل جميع أعضاء الجامعة العربية.. فمثلا لايشمل المغرب العربى مثل ليبيا، الجزائر، تونس، والمغرب.

(٤) يشمل هذا التعريف عدة دول غير عربية مثل قبرص، إيران، تركيا، وإسرائيل.

وحتى الآن، فإن كلمة الشرق الأوسط مازالت غامضة عند مناقشة السوق الشرق أوسطية. ولم يزعم أحد حتى الآن أن ماتعنيه هو سوق يضم جميع هذه الدول فى سوق إقليمى واحدة.

والواضح أن تعريف الشرق الأوسط هنا هو تعريف خاص not clearلم يعرف من قبل ويستند أولا وأخيرا على عضوية إسرائيل فى هذه السوق بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشتركين، ولذا فإنه يمكن تسمية هذه السوق بالسوق الإسرائيلية بدلا من السوق الشرق أوسطية ولن يختلف المعنى كثيرا.

وإذا كان هناك أى شك فى ذلك فلنستبعد إسرائيل من هذه السوق وسنجد أن الفكرة برمتها قد تلاشت. وقد يتغير الشركاء ولكن مادامت اسرائيل باقية فى السوق فإن هذه السوق ستبقى تحت مسمى السوق الشرق أوسطية. وكما تبدأ السوق الشرق أوسطية بإسرائيل، فإنها أيضا بدأت تتبلور كجزء من الإتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد خلق هذا الإتفاق السياسى النواة الإقتصادية للسوق الشرق أوسطية.

وستجد الدول العربية نفسها أمام هذا الواقع الإقتصادى الجديد ولن يمكنها إهماله. وليس فى الأمر خيار فإن هذا الواقع الإقتصادى سيفرض نفسه بمرور الوقت.. فليس أمامنا إذاً سوى أن نستعد له، وخاصة فى مصر. وحتى نوضح ذلك نستعرض السيناريو المتوقع لما يمكن أن يحدث على الساحة الإقتصادية. وإن اختلف هذا السيناريو

فى بعض التفاصيل أو التوقيت فإن الخطوط العامة يتفق عليها كثير من المراقبين والمتخصصين فى الغرب ويقسم هذا السيناريو إلى المراحل التالية :

المرحلة الأولى :

التعاون بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة لإعادة إنشاء البنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية والتعاون فى حل مشاكل التنمية الإقتصادية المشتركة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية وذلك تنفيذاً للاتفاق الذى تم بين المنظمة وإسرائيل.

المرحلة الثانية :

بداية التجارة الخارجية بين الضفة الغربية وغزة والأردن ثم التعاون بينها لحل مشاكل التنمية الإقتصادية.. وهذا يتفق مع ما تنبأت به دراسة للبنك الدولى نشرت مؤخراً.

المرحلة الثالثة :

بداية التجارة الخارجية بين إسرائيل والأردن ـ بطريقة مباشرة ـ نتيجة لإتفاق سياسى أو ـ بطريقة غير مباشرة ـ من خلال الضفة الغربية وغزة. وقد أشارت دراسة أجرتها جامعة هارفرد الى توقعها هذه المرحلة.

المرحلة الرابعة :

زيادة النشاط التجارى بين مصر وإسرائيل تنفيذاً لسياسة التطبيع المتفق عليها فى كامب ديفيد وأيضاً عن طريق التبادل التجارى من خلال الضفة الغربية وغزة والأردن.

المرحلة الخامسة :

بداية النشاط التجارى بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا. وسيتبعهما ـ بلاشك ـ بعض الدول العربية الأخرى. وبالنسبة لمصر فقد تبدأ التبادل التجارى مع إسرائيل فى وقت مواز أو لاحق أو ربما سابق لبداية تعامل هذه الدول مع إسرائيل. أما عن الدول العربية التى سترفض التعامل مع إسرائيل تجارياً، فان إسرائيل غالباً ما ستتخد من مص وغزة والضفة والأردن جسراً لتوصيل منتجاتها إليها.

وهناك عدة ملاحظات حول هذا السيناريو :

(١) أنه قد لاينُفذ بسرعة أو بدقة حسب المراحل المذكورة سابقاً. . فمثلا قد تقرر القيادة الفلسطينية اتخاذ خط اقتصادى مستقل عن إسرائيل ـ على الأقل فى البداية ـ وتتجه مباشرة للتجارة مع الأردن وبقية البلاد العربية. . ولكن هذا يتوقف على مدى رغبة وقدرة الدول العربية على تدعيم الكيان الفلسطينى من الناحية المالية.

(٢) قد تقوم بعض البلدان العربية باتخاذ خطوات لتقييد التجارة حتى لا تتسرب السلع الإسرائيلية إليها عن طريق غزة أو الضفة أو الأردن.

(٣) أن تطبيع التجارة الخارجية مع إسرائيل يتطلب مفاوضات تجارية معقدة حتى تلغى القيود الإسرائيلية على حرية التجارة الخارجية. وبالمثل يتحتم على الدول العربية إنهاء المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل وهو هدف رئيسى لإسرائيل. وبدون إلغاء المقاطعة العربية فإن أية محاولات لخلق سوق شرق أوسطية لن تفلح. وإذا حققت إسرائيل هذا الهدف وحده فإنه سيعد نجاحا رائعا لإسرائيل.

(٤) أن هناك شبه إجماع على أن ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية هو هدف نهائى وطويل الأجل.

كما أوضحت سابقا فإنه يجب التدرج من تطبيع العلاقات التجارية الخارجية إلى التعاون الإقتصادى المشترك إلى الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية لتحرير التجارة إلى إنشاء أسواق حرة وأخيراً تحرير حركة رأس المال والأفراد، مع مايتبع ذلك من خطوات نحو التكامل الإقليمى فى الشرق الأوسط. ومن الناحية الفنية فإن هذا التكامل هو التطبيق الفعلى للسوق الشرق أوسطية. وسنتعرض لهذا التدرج فى المقال التالى. ولكن يكفى أن نذكر هنا أن مثل هذا التكامل يعد حاليا من ضرب الأحلام فالسوق الأوروبية المشتركة لم تتكامل بعد رغم مرور عشرات السنين على فكرتها. . وبدلاً من إضاعة الوقت فى الهجوم على هذا التكامل، يجب علينا مناقشة ما يمكن عمله وليس ما يستحيل تنفيذه.

وما يمكن عمله الآن هو تحقيق التعاون بين إسرائيل والكيان

الفلسطينى والأردن وفقاً لما قرره معظم المراقبين. وسنخصص باقى هذا المقال لمناقشة بعض نواحى هذا التعاون ونلقى بعض الضوء على المستقبل بعد ذلك.

وكما قارنا بين الإقتصاد الإسرائيلى والمصرى فى مقال سابق فسنقارن هنا بين الإقتصاد الإسرائيلى والأردنى والضفة الغربية وغزة.

وكالعادة سنبدأ بالسكان.. يبلغ عدد سكان الأردن ٤,١ مليون نسمة والضفة الغربية ١,٠١مليون نسمة وغزة ٦٨٠ ألف نسمة، أى أن مجموع سكان إسرائيل والأردن والأراضى الفلسطينية معاً هو حوالى ١١ مليون نسمة علماً بأن عدد سكان إسرائيل يبلغ ٥,٢مليون نسمة، وكمؤشر لحجم السوق فإن هذه المناطق تعد سوقا صغيرة بالمقارنة مثلاً بالسوق المصرية والتى تبلغ ستة أضعاف هذا الرقم تقريباً.

وهذا وحده سيكون دافعا هاما للبحث عن شركاء إضافيين أو أسواق لمنتجاتها. أو سوق لمنتجات الكيانات الثلاثة.

ورغم أن الناتج القومى الإسرائيلى السنوى هو ضعف الناتج القومى المصرى، إذ بلغ ٦٢مليار دولار عام ١٩٩١، إلا أن الناتج القومى الأردنى عام ١٩٩١ لم يزد على ٤مليارات دولار والدخل القومى للضفة الغربية ٢,٢مليار دولار وغزة ١,٣مليار دولار.

أما دخل الفرد الإسرائيلى السنوى فهو حوالى ١٩ ضعف دخل الفرد المصرى السنوى لأنه بلغ ١٢٨٣٢دولار عام ١٩٩٢ بينما دخل الفرد المصرى السنوى هو ٦٤٠ دولاراً، وفى نفس الوقت فإن دخل الفرد الأردنى السنوى عام ١٩٩١ هو ٩٦٨دولاراً، وفى الضفة ٢١٧٥دولاراً، وفى غزة ١٣١٠ دولارات، وهذا التفاوت فى دخل الفرد يؤثر على مايسميه الإقتصاديون بالطلب الفعال فى حالة إنشاء سوق إقليمية حيث قد تتوافر الرغبة فى الشراء بينما تنعدم القدرة عليه.

وهذا نفسه يوضح أهمية اشتراك دول عربية أخرى يتع الفرد فيها بمستوى دخل مرتفع فى مثل هذه السوق. وتلقى مصادر الناتج القومى للكيانات الثلاثة ـ الأردن وغزة والضفة ـ ضوء على درجة التناقض بينها .. فالصناعة والبناء تمثل ٣٢٪ من مصادر الناتج القومى الإسرائيلى مقابل ٢١,٨٪ فى الأردن و٧,٣٪ فى الضفة وغزة معا. أما الزراعة فهى ٢,٨٪ فى إسرائيل وتتضاءل كل عام مقابل ٨,٣٪ فى الأردن و٦ و٢٠٪ فى الضفة وغزة معا.

وكما تعتمد إسرائيل ـ كما سبق أن ذكرنا ـ على المعونات والمنح والتعويضات بمليارات الدولارات، فإن الأردن أيضا يعتمد على أكثر من ٤٠٠مليون دولار من المعونات وتعتمد الضفة وغزة على ٣٠٠مليون دولار من تحويلات الفلسطينيين بالخارج.

وبعكس الصناعة والزراعة الإسرائيلية المتقدمة تكنولوجيا، فإن

الصناعة والزراعة فى الضفة وغزة بدائية للغاية وتعتمد على المشروعات الأسرية. ويلعب الإحتلال الإسرائيلى دوراً هاماً فى عدم نمو المشروعات الصناعية أو الزراعية بالمنطقة حيث تعرقل إسرائيل منح التراخيص اللازمه لإقامة مثل هذه المشروعات.

أما البطالة فقد بلغت ١١٪ فى إسرائيل عام ١٩٩٢ وازدادت إلى ١٢٪ بالأراضى الفلسطينية عندما منعت إسرائيل ١٠٠,٠٠٠عامل فلسطينى من العمل داخل إسرائيل هذا العام وتبلغ الآن حوالى ٥٠٪. ونسبة البطالة فى الأردن وفى إسرائيل واحدة. ومن الناحية النظرية فانه لايوجد تبادل تجارى بين إسرائيل والأرض المحتلة، حيث ان اسرائيل ضمت هذه الأراضى اليها. وبالمثل لايوجد تعامل تجارى بين اسرائيل والأردن. ولكن من الناحية الواقعية فان عمليات تهريب البضائع عبر الحدود، بالاضافة إلى اتمام التبادل التجارى بالتحايل على القوانين القائمة، تشكل حجماً لايستهان به، ومع ذلك يصعب قياسه للطبيعة غير الرسمية لهذه العمليات.

وتذهب ٨٢٪ من صادرات الضفة الغربية وغزة إلى اسرائيل وتحصل على ٨٧٪ من وارداتها من إسرائيل. وهناك عجز واضح فى الميزان التجارى بين المناطق المحتلة وإسرائيل لصالح اسرائيل.. وعلى سبيل المثال يقتطع الإسرائيليون نسبة من مرتبات العمالة الفلسطينية فى اسرائيل منذ ٢٥ عاما لغرض التأمين الاجتماعى. ووصل المبلغ المتراكم عبر هذه السنين الطويلة إلى مايزيد على

٢٥٠مليون دولار ترفض إسرائيل سدادها. ويطالب الفلسطينيون الآن بهذه المستحقات إما لتنمية أراضيهم أو كمعاشات لمستحقيها.

ورغم ما قيل عن التعاون بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية بعد توقيع الإتفاق، ورغم بعض نصوص الإتفاق التى تذكر التعاون الإقتصادى، ورغم أن إسرائيل ضمت المناطق الفلسطينية إليها فإن هناك قيود عديدة قائمة الآن على حرية التجارة بين إسرائيل والكيان الفلسطينى الجديد، ونذكر فيما يلى بعض الأمثلة البسيطة على ذلك:

(١) منع الفلسطينيين من دخول اسرائيل حتى وان كان ذلك بغرض العمل. ومن المتوقع قيام مفاوضاتبين الطرفين من أجل الاتفاق على عودة المائة ألف عامل ـ المشار اليهم سابقاً ـ بالكامل أو جزء منهم. ومن المتوقع أيضاً أن تضع اسرائيل شروطاً لتنفيذ هذا الاتفاق.

(٢) منع ملكية الفلسطينيين أو العرب للأراضى أو الأصول الإسرائيلية بدون تصريح خاص.. بل ونزع هذه الملكيات عنوة جماعيا أو فرديا أو شراؤها، والعكس غير صحيح.. كذلك يشترط حصول الفلسطينيين على تراخيص من الإدارة الإسرائيلية لإنشاء مشروعات فى الأراضى المحتلة.

(٣) التحكم فى حركة السلع بواسطة الجيش الإسرائيلى، كذلك منع إنشاء مناطق تجارة حرة فى الأراضى الفلسطينية. ومن المناسب هنا أن نذكر أن إسرائيل ليست بها مناطق تجارة حرة حاليا رغم أن هذا الموضوع ذكر كثيراً فى بعض الصحف وكأنه حقيقة واقعة.

(٤) الدعم الحكومى الإسرائيلى للتكنولوجيا سواء الزراعية أو الصناعية لتتنافس مع منتجات الأراضى الفلسطينية. وأهم أشكال هذا الدعم هو أسعار المياه ـ لندرتها ـ وذلك يعطى ميزة للمنتجات الزراعية الإسرائيلية ضد المنتجات الفلسطينية المماثلة.

(٥) الحماية الجمركية وغير الجمركية ضد المنتجات الزراعية من الأراضى الفلسطينية وهى تمثل أكثر من ٦٠٪ من صادراتها إلى إسرائيل. وتشمل هذه الحماية قيوداً ضد تصدير الزيتون من الضفة الغربية، والموالح من غزة، وكذلك منتجات الألبان، والدواجن والخضروات.

ولكى يتم التعاون بين إسرائيل والكيان الفلسطينى فإن هذه القيود على حرية التجارة وغيرها يلزم التفاوض حولها حتى ولو تم الإتفاق على خطوات التعاون بهدف التنمية الإقتصادية بين إسرائيل والمنظمة. ومن المعروف أن هناك عدة مشروعات تدرس الآن وتهدف الى تحقيق التنمية الإقتصادية المشتركة، ومنها كيفية توزيع المياه، إنشاء الطرق المشتركة، بناء المطارات والموانئ، مد أنابيب الغاز والبترول، التعاون بشأن توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المشروعات والإستثمارات الأجنبية المشتركة. ولقد قامت أمريكا بدعوة عدة دول للتبرع لإعادة بناء البنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية.

ويتوقع الإسرائيليون أن يكون ذلك أول عائد للسلام فى مصلحتهم وذلك بدخولهم فى عمليات البناء والإنشاء والمقاولات

بمجرد الحصول على هذه المعونات. وقد قررت أمريكا منح معونة قدرها ٢٥٠ مليون دولار على مدى سنتين منها ١٥٠مليون دولار منحة والباقى قرض، ووافقت اليابان على مبلغ مماثل، والسوق الأوروبية المشتركة على مبلغ ٥٠٠مليون دولار على خمس سنوات. ودعت أمريكا عدة دول أخرى إلى عقد مؤتمر خاص بهذا الشأن ـ منها السعودية ومصر ـ.

ويلاحظ أن البنك الدولى قدر حاجة الفلسطينيين بحوالى ٣ مليارات دولار بينما قدرها الفلسطينيون بحوالى ١٠ إلى ١٢ مليار دولار، وهو مبلغ مماثل لما حصلت عليه إسرائيل كضمانات لتوطين المهاجرين السوفييت رغم أن عددهم أقل من عدد الفلسطينيين.

والسؤال الآن : السوق الشرق أوسطية إلى أين؟ وماذا بعد ذلك؟

والإجابة هى أن أمام إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن خياران:

أولهما : التعاون مع مصر لتكملة المشوار.

وثانيهما : التعاون مع لبنان وسوريا وإحياء ما سمى بالهلال الخصيب.

الاقتصاد الإسرائيلى والتعاون الإقليمى

الاهرام فى ١٩٩٣

(٥)

ترتكز اقتصاديات الإتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على ثلاثة محاور متشابكة :

المحور الأول : وهو التنمية الإقتصادية لغزة والضفة الغربية.

والمحور الثانى : وهو التعاون الثقافى بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

والمحور الثالث : وهو التعاون الإقليمى مع البلاد العربية.

وسنعرض بعض المشروعات والبرامج المقترحة لهذه المحاور الثلاثة كما جاء ببروتوكولات الإتفاق ونشير إلى آثارها على مصر، ثم نقارن بين مفهوم التعاون الإقليمى كما جاء بالإتفاق، ونقارنه بما يسمى بالسوق الشرق أوسطية.

المحور الأول ـ التنمية الإقتصادية لغزة وفلسطين :

منذ أن كتبت المقال الأخير تم عقد مؤتمر فى واشنطن فى أول

أكتوبر حضرته ٤٣دولة بغرض المساهمة فى تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية للأراضى الفلسطينية. وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية - بتفاؤل - إن حجم المساعدات بين منح وقروض سيصل إلى ٢,٤مليار دولار خلال خمس سنوات رغم أن المبلغ الذى تم الالتزام به فعلا كان أقل من ذلك، حيث التزمت دول السوق الأوروبية المشتركة بالمساهمة بمبلغ ٦٠مليون دولار، وأمريكا ٥٠مليون دولار، واليابان ٢٠٠مليون دولار، والدول الاسكندنافية ١٥٠مليون دولار والسعودية ١٠٠مليون دولار واسرائيل ٧٥مليون دولار (٥٠مليون دولار كقرض و٢٥مليون دولار كمنحة علما بأن برنامج المساعدات الأمريكية لاسرائيل شمل منذ سنوات مبلغ ٥٠مليون دولار سنويا للأراضى المحتلة). ولقد قدر البنك الدولى فى دراسة خاصة نشرت الشهر الماضى ثم عدلت مؤخراً بأن غزة والضفة تحتاجان إلى ٤٠٠ مليون دولار هذا العام ثم ٤٧٥مليون دولار على باقى السنوات الخمس. ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية تقدر احتياجاتها بثلاثة أو أربعة أضعاف هذا المبلغ إلا أن هذا المجهود العالمى يعد بداية جادة وطيبة. وحسب بروتوكول الاتفاق ستستخدم هذه الأموال فى إعادة إنشاء البنية الأساسية لغزة والضفة التى تدهورت تماما.

ويشمل ذلك: المياه، المجارى، الكهرباء، الطرق، المواصلات، المدارس، الاتصالات، الإسكان .. وغيرها.

وكذلك هناك حاجة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير المشروعات

الصناعية والتجارية التى لم تسمح لها السلطات الإسرائيلية بالنمو بدون ترخيص خاص.

وتتيح هذه المشروعات الفرصة لمصر لأن تساهم فى تنمية الأراضى الفلسطينية، وفى نفس الوقت تستفيد من التسهيلات المالية العالمية المقررة.

ولقد بدأت اسرائيل فعلا - كالعادة - المبادرة للاستفادة من هذه التسهيلات الدولية والقيام بأعمال المقاولات وإنشاء المشروعات المقترحة، وكمثال لذلك أعلنت أكبر الشركات الصناعية الاسرائيلية وهى شركة كور للصناعات Koor Industries الدخول فى شركة مع مستثمرين فلسطينيين وشركة مغربية اسمها اونا ONA وبنك أسبانى اسمه بانستو Bansto بهدف الاستثمار فى بناء مشروعات التنمية فى غزة والضفة.

ويمكن لمصر أن تنافس الاسرائيليين وغيرهم خاصة وأن قطاع المقاولات والبناء المصرى لهما خبرة طويلة فى العمل بالبلاد العربية.

ومن الطبيعى أن تشارك مصر أيضا فى مجهودات التنمية البشرية من تدريب وتأهيل وكذلك للإجابة عن استفسارات الشركات الصغيرة، فإن خبراء الإدارة والمديرين والمدرسين والمهنيين من أطباء ومهندسين وغيرهم من المصريين قد أثبتوا نجاحهم فى العالم العربى، وأيضا لتماثل اللغة والحضارة. وللاستفادة من هذه الفرصة يلزم القيام بمبادرات على الصعيد السياسى وصعيد القطاع الخاص والحكومى.

والمحور الثانى - هو التعاون الثنائى بين الاسرائيليين والفلسطينيين :

حسب ما جاء بالبروتوكولات الملحقة بالاتفاقية فإن بعض المشروعات ستكون سلاحا ذو حدين بالنسبة لمصر، والبعض الآخر قد يفيد مصر. فمثلا مشروع قناة البحر المتوسط ـ غزة : البحر الميت ـ وكذا مشروع مد أنابيب لنقل البترول أو الغاز الطبيعى أو تشغيل بعض الأنابيب غير المستخدمة حاليا، قد تؤثر على أهمية قناة السويس والتى تستمدها من تميز وضعها الجغرافى.

وكذلك بالنسبة لمشروعات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعى، إذ قد تؤدى إلى خفض صادرات البترول المصرية إلى إسرائيل. وفى نفس الوقت هناك مشروعات يمكن لمصر أن تستفيد منها متغلة تميز موقعها الجغرافى.

ويمكن الإستفادة من هذه المشروعات حتى ولو اقتصرنا على التعاون فقط مع غزة والضفة الغربية لغياب المخاوف التى ترتبط بالتعاون مع اسرائيل. فعلاقة مصر بغزة تسبق قيام إسرائيل وشهدت فترات انتعاش عديدة سابقة. وغزة والضفة تعتمدان اقتصاديا على السياحة الدينية حتى تحت الإحتلال الإسرائيلى. ومشروعات تطوير السياحة ستكون على قائمة مشروعات التعاون مع مصر.

وبالمثل يمكن القيام بمشروع شبكة للطرق البرية تسمح لمصر بالإرتباط بالأردن والشام ثم ببقية بلاد الخليج والعراق، وأيضا

مشروعات تطوير الزراعة ومنع انتشار التصحر، ومشروع تحلية المياه، ومشروعات الربط بين شبكات الطاقة والكهرباء، ومشروعات الإتصالات الإلكترونية ومشروعات حماية البيئة.

ولتحقيق الأحجام الإقتصادية المثلى لهذه المشروعات ستجد مصر نفسها فى وضع تنافسى، فهى الامتداد الجغرافى الطبيعى لهذه المشروعات. وستكون غزة هى الشريك المشترك وستتطلع إلى مصر للمساهمة فى برنامج التنمية المقترح واقتسام المنفعة. وبدون مصر فإن الحجم الأمثل لهذه المشروعات لن يتحقق. وإذا أدت مشروعات إعادة تعمير غزة والضفة إلى إنشاء مشروعات بنية أساسية لمصر، فإن ذلك فى حد ذاته يعتبر دفعة حقيقية لزيادة دخل مصر القومى فى المستقبل.

المحور الثالث - هو التعاون الإقتصادى الإقليمى بين اسرائيل والعالم العربى :

ولقد أشار بروتوكول الإتفاق إلى بعض نواحى هذا التعاون وذكر الأردن ومصر بالتحديد.

ومن المشروعات المشار اليها مشروع «مارشال» للشرق الأوسط مماثل للمشروع الأوروبى بعد الحرب العالمية الثانية، والذى كان نواة السوق الأوروبية المشتركة.

وذكر الاتفاق أيضا صندوق استثمار محلى Country Fund يتحول

إلى صندوق استثمار شرق أوسطى Regional Fund ثم يليه بنك للانشاء والتعمير والتطوير شرق أوسطىRegional Development Bank . ولعل استخدام هذه المسميات هو مادفع كثير من المعلقين إلى الربط بين الاتفاق والسوق الشرق أوسطية والتى يفترض انها ستماثل السوق الأوروبية المشتركة.

ولكن هذه قفزة ـ فى تصورى ـ غير ممكنة حاليا لسببين رئيسيين:

الأول : هو غياب الإرادة السياسية لدى اسرائيل والعرب لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. ولن تتوافر مثل هذه الإرادة السياسية قبل فترات طويلة بالنظر إلى التاريخ الدامى بين العرب واسرائيل، وبالنظر إلى التضحيات السياسية والاقتصادية التى تتطلبها مثل هذه السوق، ولو فى أبسط أشكالها.

ثانيا : أن الشروط الاقتصادية لتحقيق مثل هذه السوق لاتتوافر فى المنطقة، وهى نفس الشروط التى لم تمكن العرب أنفسهم من خلق تعاون قومى فعال بينهم رغم تكرار المحاولات وقوة الارتباط القومى والايدلوجى.

وفى الواقع فإن الاتفاق ذكر بعض الأساليب الحديثة مثل : صناديق الاستثمار أو بنوك التنمية لدخول سوق المال العالمية وإشراك رؤوس المال الخاصة العالمية فى عملية التنمية بالمنطقة. ولا أرى ضرراً شديداً فى ذلك فإن ذلك لايتطلب تعاون سافر مع اسرائيل، ولا يحتاج الى تنازلات سريه، وفى نفس الوقت يسمح بانسياب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر بمعدلات أعلى مما هى عليه الآن.

وفكرة صندوق الاستثمار طرحت فى مصر منذ فترة ولم تنفذ حتى الآن وسميت صندوق مصر Egypt Fund. وتعتمد هذه الفكرة على إنشاء شركة عالمية بهدف الاستثمار فى المشروعات المحلية بمصر. وتسجل الشركة فى أسواق المال العالمية ويتم تداول أوراقها المالية.

ولقد لجأت المكسيك وشيلى والبرازيل والأرجنتين وغيرها لمثل هذا الصندوق وبدأت بمئات الملايين من الدولارات ثم تطورت الآن إلى مئات المليارات التى تستخدم فى الاستثمار فى بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق توزيع بعض هذه الاستثمارات على بلدان الاقليم بأكمله.

ولذلك هناك صندوق استثمار إقليمى لأمريكا اللاتينيةLatin American Fund تستفيد منه معظم بلدان أمريكا اللاتينية دون تخطيط مشترك بينهما. ونجحت اسرائيل فعلا قبل مصر فى إنشاء صندوق استثمار اسرائيلى اسمه First Israeli Fund. وإذا تحول أو تطور هذا الصندوق إلى صندوق اقليمى فإن مصر ستستفيد منه لأن المستثمر الأجنبى يرغب دائماً فى توزيع مخاطره على عدة بلاد.

وستكون مصر من أوائل المستفيدين علما بأن الاستثمارات فيما يسمى بالأسواق النامية Emerging Market هو أول وأهم أشكال الاستثمار الأمريكى والغربى حاليا لما حققه من نجاح، حتى أن صحيفة «الوول ستريت» نشرت ملحقا خاصا هذا الشهر ذكرت فيه أن الاستثمار بالأسواق النامية هو أفضل الاستثمارات عائدا، وأن الأموال المخصصة له من شركات المال العالمية أكبرها حجما بالمقارنة

بمنافذ الاستثمار الأخرى بما فيها الاستثمار داخل أمريكا وأوروبا. ولقد كتبت مقالا عن هذا الموضوع منذ عامين موضحا أنه أحد أساليب دخول مصر سوق المال العالمية.

وما ينطبق على صندوق الاستثمار الاقليمى ينطبق على بنك التنمية الإقليمى المقترح بالبروتوكول، وكذلك مشروع مارشال. ولاستثمارات بهذا الشكل داخل المنطقة لايتعرض للمخاطر لأنه يعتمد على التنافس بين اقتصاديات المنطقة أو إهدار الموارد المحدودة لمصر لأنها تساعد على زيادةالموارد بجلب الاستثمارات من الخارج.

وقد يتخوف البعض من أن هدف صندوق الاستثمار أو بنك التنمية هو تمكين اسرائيل من التحكم فى الأموال العربية. وهذا احتمال قائم ويلزم الحذر منه والعمل على تجنبه. ولكن لابد أيضا وأن نعترف بالواقع. فإن الأموال العربية ـ وخاصة النفطية ـ يستثمر معظمها خارج المنطقة وفى أمريكا وأوروبا بالذات. ويقدر حجم هذه الاستثمارات ما بين ٦٥٠ مليار دولار و٨٠٠ مليار دولار. ومعظم هذه الاستثمارات غير ناجح، فنسبة خسارتها تصل إلى ما بين ٢٥٪ و٣٥٪ من أصل الاستثمارات. ويقوم باستخدامها نفس بيوت المال العالمية التى أنشأت صناديق الاستثمار للدول النامية مثل أمريكا اللاتينية وغيرها وبدون تدخل من العرب أصحاب هذه الأموال. هذه هى طبيعة سوق المال، إذ يقوم بيت المال بإختيار الاستثمارات المناسبة فنيا بدون تدخل من صاحب المال نفسه إلا فى حدود ضيقة.

وقد آن الآوان لأن تعـود بعـض الأمـوال العربيـة للإستثمـار بالمنطقة ولو بطريق غير مباشر بواسطة بيوت المال العالمية.

وهنا يلزم أن أكرر ما سبق أن ناديت به من حاجة مصر إلى اتخاذ خطوات قانونية بشكل عاجل لتحديد حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية بمصر، وخاصة فيما يتعلق بملكية الأصول والشركات وبالذات الشركات المعروضة للبيع، وكذلك إصدار قانون ضد الاحتكارات Anti-Trust Law وقانـون ضد تقييد التجارة الداخلية وضمان حرية المنافسة Anti Competitive Law. والهدف هو الحفاظ على المصالح الوطنية المصرية، وتحديد حقوق وواجبات المستثمر الأجنبى بما يحميه ويشجعه على الاستثمار بمصر.

وبصراحة، فإن كثير من الاستثمارات الأجنبية بمصر قد تمكن اسرائيل من التحكم فى بعض الصناعات أو الشركات المصريـة عن طريق بيـوت المـال العالميـة أو رجـال الأعمال فى أمريكا والغرب. فكثير من المواطنين الاسرائيليين يحملـون جنسيات مزدوجة يمكنهم استخدامها للاستثمار فى مصر.

وهذه التشريعات ليست بدعة. فاسرائيل نفسها لديها بعض التشريعات المكتوبة والمعلنة ولديها قانـون صارم يتعلـق بمحاربـة الاحتكار ومحاربة تقييد التجارة وخاصة عند بيع الشركات أو دمجها أوبيع الأسهم والسندات أو إصدارها سواء للمواطن أو للأجنبى. وهـو نفـس المطلـوب تطبيقـه فى مصر. أن المحتكر يضر بالمستهلك سواء كـان مصريـا أو أجنبيا.

فمثلا فى اسرائيل لايجوز ملكية الأجانب للصناعات الحربية. بشكل عام كذلك منشآت توليد الكهرباء، وبعض أنواع المواصلات، وبعض مصانع الكيماويات والوقود كذلك البنوك وشركات التأمين. ولكن التحكم الحقيقى فى ملكية الأجانب يأتى عن طريق السماح لهم - أو عدمه - بتحويل رؤوس أموالهم أو أرباحهم أو قروضهم خارج اسرائيل. والبنك المركزى يتحكم فى ذلك بما يحافظ على الهويه اليهودية للإستثمارات بصرف النظر عن الجنسية.

ومن الواضح أن العرب والفلسطينيين لايمكنهم الاستثمار فى اسرائيل رغم عدم وجود نص صريح بذلك. وليست دعوتى تهدف إلى تقييد الاستثمار الأجنبى فى مصر بل فقط إلى تنظيمه على غرار مايحدث فى معظم بلاد العالم.

والآن ما هى الشروط الإقتصادية اللازمة لتحقيق السوق الشرق أوسطية؟

يمكن وضع هذه الشروط فى شكل تدريجى يبدأ من البسيط الى الأكثر تعقيداً.

ويبدأ التدرج من التعامل التجارى والاقتصادى الاقليمى إلى التعاون إلى التكامل. وقد تتشابك هذه المراحل إلا أنه يمكن عرضها كالآتى :

المرحلة الأولى وهى التعامل التجارى والاقتصادى بين اسرائيل والدول العربية :

ومن الواضح أنه لايوجد تعامل تجارى أو اقتصادى مباشر بين إسرائيل والدول العربية ـ فيما عدا الاراضى الفلسطينية باعتبارها أراضى.اسرائيلية حسب قانون ضمها الاسرائيلى ـ ومصر.

وتحاول اسرائيل جاهدة أن تبدأ علاقات تجارية مع العالم العربى بإلغاء المقاطعة العربية الأوليه أو على الأقل أن تنهى المقاطعة العربية الثانوية.

والسبب ببساطة أن اسرائيل تحتاج إلى تعاون إقليمى وإلا فإن مصادرها لن تكفى لنموها الاقتصادى بدون معونات أجنبية، ولأنها تبحث عن سوق لصادراتها التى تصل إلى ٣٧,٥٪ من الناتج المحلى الاسرائيلى.

أما المقاطعة الثانوية فإنها تكلف اسرائيل سنويا حوالى مليار دولار لرفض بعض الشركات والدول التعامل معها واحترام سياسة المقاطعة العربية.

ولن يكون هناك تعاون مع اسرائيل قبل أن يتم التعامل التجارى أولا. ورغم وجود احصائيات وثيقة عن التعامل التجارى بين مصر واسرائيل ـ إذ لاتفصح أى من البلدين عن هذه الأرقام ـ إلا أنه فى عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ كانت صادرات مصر لاسرائيل وحدها أعلى من

مجموع صادراتها للبلدان العربية بأكملها، إذ بلغت الصادرات المصرية لإسرائيل ٢٣٧,٨مليون دولار مقابل ٢١٩,٣مليون دولار للعالم العربى كافة. وليس من الواضح اذا كانت صادرات البترول المصرى قد حسبت ضمن هذا الرقم أم لا. واذا لم تكن محسوبة ضمن الصادرات فإن هذه المفارقة غير المتوقعة تكون أيضا مؤسفة.

وقبل أن يتم التبادل الطبيعى بين اسرائيل وبين البلاد العربية فإن محاولات التعاون ستكون ضيقة ومحدودة الفاعلية. وسيترك ذلك للأحداث السياسية فى المستقبل.

المرحلة الثانية وهي التعاون الإقتصادى الإقليمى بمعنى تسهيل القيود الجمركية وغير الجمركية بين الأعضاء المشتركين، وتأخذ بعض الأشكال التالية :

(١) اتفاقيات التفضيل الجمركى، وهى تعطى تفضيل جمركى للتجارة الثنائيه بين أعضاء الإتفاقية لتشمل السلع الماديه ولا تشمل الشق المادى. وتعتمد اسرائيل على ٨٥٪ من تجارتها على اتفاقيات التفضيل الجمركى. وتفرض قيودا جمركية وغير جمركية صارمة على النسبة الباقية وخاصة من بلاد شرق آسيا.

ورغم دخول اسرائيل فى اتفاقيات تفضيلية مع أمريكا ودول السوق المشتركة والافتا، إلا أن تطبيق اسرائيل هذه الإتفاقيات هو محل خلاف دائم مع هذه الأطراف. ويحسن أن ندرسه قبل أن ندخل فى مثل هذه الإتفاقيات.

فرغم عدم فرض اسرائيل جمارك على السلع المستوردة إلا أنها تفرض رسوما تقدرها وزارة التجارة الأمريكية بحوالى ٢٠٠٪ لبعض السلع و١٠٠٪ لسلع أخرى وذلك تحت مسميات رسوم بنك، رسوم تخليص، غرامات، ضريبة مشتريات، ضريبة القيمة المضافة. .الخ. وتمنع اسرائيل دخول بعض السلع عن طريق تمسكها بالتطابق التام بين المواصفات المكتوبة على السلعة Label وبين ما هو وارد فى الاتفاقيات الموقعة أو النشرات الخاصة بالسلعة. . وينطبق هذا على السجاد والأجهزة الكهربائية والالكترونية والمواد الغذائية والأطعمة. وتفرض اسرائيل استخراج تصاريح استيراد لبعض السلع مثل الأدوية. وتحتكر الدولة استيراد اللحوم.

وتعطى الحكومة والأجهزة شبه الحكومية أفضلية للسلع المحلية علما بأن قطاع الحكومة يساهم بحوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى ونقابات الستروت بحوالى ٢٠٪ أخرى أى أن مكونات ٤٠٪ من الناتج المحلى الاسرائيلى تعطى أفضلية للسلع الاسرائيلية المحلية. وتتطلب بعض الصفقات ذات القيمة العالية المقايضة، بمعنى أن المصدر لاسرائيل لابد أن يستورد نسبة معينة من السلع الاسرائيلية.

أما عن محاربة الاغراق أوالتهريب فإن السياسة الاسرائيلية تصلح للاستخدام فى مصر، إذ أن التهريب يشمل كثير من السلع الرخيصة وسهلة التصنيع التى يأتى معظمها من دول شرق آسيا. وتقوم لجنة مكونة من رجال الصناعة الاسرائيلية الذين ينتجون هذه السلع بفرض

غرامات صارمة على السلع المهربة أو التى تهدف إلى اغراق الأسواق، ولايترك الأمر للدولة كما يحدث فى مصر. وهناك قائمة خاصة للدول غير الصديقة التى يتطلب الاستيراد منها تصريح خاص مسبق، وإحدى هذه الدول غير الصديقة هى مصر.

ومن العدل أن نذكر أن اسرائيل ليست الدولة الوحيدة التى تفرض مثل هذه القيود «غير المنظورة»، فبعض الدول العربية لايفصح حتى عن حجم الجمارك على بعض السلع، ولكن الفرق هنا أن اسرائيل تفرض هذه القيود رغم وجود اتفاقيات تفضيل جمركية.

(٢) منطقة ـ أو سوق ـ التجارة الحرة. وهذا ما يشار إليه بخلق منطقة تجارة حرة مثل سنغافورة وقيام هذه المناطق بالتصنيع بهدف التصدير بدون قيود جمركية أو غير جمركية وتشمل السلع وليس الأموال.

ولكل عنصر يشارك فى هذه المنطقة الحرة الحق فى تحديد سياسته الجمركية.

والواقع أن سنغافورة لديها ميناء حر وليس مناطق حرة. إذ تجلب السلع أو تقوم بالتصنيع حول الميناء ثم تقوم بالتصدير للعالم الخارجى.

وهذا بالضبط ما تبغيه اسرائيل. فلديها ميناء حر فى إيلات وحيفا وأشدود. ويمكن أن يزداد دوره بالتعاون مع ميناء بغزة أو الأردن أو

مصر مجتمعين إو منفردين. وهذا مثال آخر لإمكانية جذب مصادر جديدة للدخل إلى المنطقة دون تنافس بين بلادها ودون التأثير على سيادتها القومية أو إستخدام مواردها المحدودة.

والموقع الجغرافى لمصر وغزة والأردن وفلسطين قد يعيد تنشيط حركة التجارة العالمية فى هذه المنطقة بما يفيد جميع البلاد.

ولاجدال أن مثل هذه الخطوة تحتاج إلى دراسة لتحمى الحقوق المصرية والعربية.

ومن اللازم أن نذكر أن اسرائيل هى فى الواقع منطقة حرة للسلع التى تستوردها من أمريكا ودول السوق الأوروبية المشتركة والافتا، لأنها نظريا لاتفرض قيودا جمركية أو غير جمركية على هذه السلع.

وإذا تم تبادل تجارى طبيعى بين اسرائيل والدول العربية فإنه يمكنها أن تلغى الرسوم والقيود التى ذكرتها مسبقا، ثم تعيد تصدير هذه السلع للدول العربية وسيشجعها على ذلك الشركات الأمريكية والأوروبية التى تبغى اختراق هذه الأسواق ولن تحتاج إسرائيل عندئذ أى اتفاقيات تعاون لتحقيق ذلك وكل ما تحتاجه هو تطبيع العلاقات التجارية مع العرب.

وحتى تتم الفائدة للجميع فإن اسرائيل يمكنها ربط مينائها الحر مع ميناء حر بغزة أو الأردن أو مصر. ونظرا للموقع الجغرافى للمنطقة فإن فرص جذب التجارة العالمية إلى المنطقة ستزداد. وهذا مثال آخر

لكيفية استفادة المنطقة من مصادر دخل جديدة خارجية بدلا من الاعتماد على مصادرها المحدودة والتنافس مع بعضها البعض. ويمكن حماية السوق العربية بإتخاذ بعض الاجراءات الإدارية.

وفى تقديرى أن أى ميناء مصرى ستكون له ميزة مطلقة بالقياس لغيره من الموانئ العربية.

(٣) الاتحاد الجمركى الإقليمى وهو يشبه المنطقة الحرة بالاضافة إلى ميزة إمكانية اتخاذ سياسة موحدة جمركية وغير جمركية تجاه العالم. ولقد تمت بعض المشاورات بين أمريكا واسرائيل ومصر لعمل اتفاق ثلاثى يعطى مصر نفس الأفضلية الإسرائيلية.

ولكن الميزان التجارى بين مصر وأمريكا ليس فى صالح مصر بشكل صارخ، ولأن ذلك يفتح السوق المصرية أمام السلع الإسرائيلية فقد أجلت مصر بحث هذا الموضوع.

المرحلة الثالثة وهى التكامل الإقتصادى الإقليمى سواء فى شكل سوق مشتركة أو وحدة اقتصادية :

تتطلب هذه المرحلة إزالة كل العوائق الجمركية وغير الجمركية وتوحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والاستثمارية وحتى السياسية بين الدول الأعضاء. ومن الأنسب أن نترك هذا الموضوع للأجيال القادمة للدراسة فى ضوء الشرق الأوسط الجديد. ونرجو له أن يكون مشرقا.

حقيقة المعونة الأمريكية
لمصر وإسرائيل

الاهرام فى ١٩٩٣

(٦)

من النتائج غير المتوقعة للخلاف بين أمريكا وإسرائيل حول ضمانات قرض العشرة مليار دولار لتوطين المهاجرين السوفيت أن إنكشف كثير من خبايا المعونة الأمريكية لإسرائيل التى لم تكن معروفة أو غير واضحة من قبل. وبدأت الصحافة الأمريكية المتخصصة مؤخرا فى نشر كثير من الوثائق والإحصائيات الجديدة عن هذا الموضوع. . المفاجأة فيما نشر ليست فى إبراز قدرة إسرائيل على التحكم فى الكونجرس الأمريكى ـ فهذا متوقع لأسباب سياسية معروفة ـ ولكن الجديد هو الاستراتيجية الفنية المتطورة.والمعقدة التى تستخدمها إسرائيل للحصول على المعونة الأمريكية بالحجم والشكل والتوقيت الذى ترغبه.

وفى ضوء المعلومات الجديدة أصبح من الممكن أن نقارن بين المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل. ويجدر بمصر أن تدرس

الاستراتيجية الإسرائيلية بعناية إذ أنها تقدم نموذجا فنيا يمكن أن يحتذى لتحسين أداء المعونة الأمريكية لمصر. وخاصة أن بعض لجان الكونجرس الأمريكى بدأت تنتقد فاعلية المعونة الأمريكية لمصر وأبدت مصر رغبتها فى التفاوض لتطويرها. وتحصل إسرائيل ومصر على أكثر من ٥٠٪ من ميزانية المعونة الأمريكية الخارجية بأكملها ولذلك فإن المقارنة بين المعونة للبلدين دائما قائمة سواء فى الكونجرس أو الإدارة الأمريكية. بل إن إسرائيل نفسها تقوم بهذه المقارنة لتبرر مطلبها الدائم بأن تعامل «معاملة خاصة» بالقياس إلى مصر بالنسبة لحجم أو شكل أو توقيت المعونة لها - وقد لا يتاح لمصر أن تطلب «معاملة خاصة» بالقياس إلى إسرائيل لأسباب سياسية ولكنه من الجائز أن نطالب - على الأقل - بالمعاملة بالمثل من النواحى الفنية.

والآن إلى عرض مكونات الاستراتيجية الإسرائيلية ومقارنة المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل:

أولا - تدفع المعونة الأمريكية لإسرائيل نقدا ومقدما:

تبدأ السنة المالية للحكومة الفيدرالية الأمريكية فى أول أكتوبر من كل عام. وفى هذا اليوم نفسه تتسلم إسرائيل شيكا مسحوبا على الخزانة الأمريكية بقيمة المعونة الأمريكية عن العام القادم بأكمله. وبعد إيداع الشيك بحسابها تقوم إسرائيل بشراء أذون - الخزانة الأمريكية بنفس المبلغ وفى نفس اليوم. وبذلك فإن إسرائيل تحصل على معونتها نقدا فى أول يوم من السنة المالية ويضاف إليه فوائد

أذون الخزانة على هذه المعونة طوال العام. وكمثال يقدر حجم الفائدة المكتسبة على المعونة الأمريكية لإسرائيل بمبلغ ١١٠,٧ ملايين دولار بداية من أول أكتوبر سنة ١٩٩١ أما المعونة الأمريكية لمصر فهى معظمها عينية وتدفع على مدار السنة المالية ويحصل على معظمها المصدرين الأمريكيين مقابل سلع وخدمات تصدر من أمريكا لحساب مشروعات محددة مسبقاً. والاستثناء الوحيد هو مبلغ ١١٥ مليون جنيه تدفع نقدا لمصر ويقوم الكونجرس أحيانا برفض دفعها لأسباب سياسية كما حدث من عامين.

ثانيا ـ تخصص المعونة الأمريكية لإسرائيل في أشكال متنوعة ومتناثرة بما يصعب تجميعها:

تخصص المعونة الأساسية لإسرائيل مثل بقية الدول التى تتلقى المعونة تحت ميزانية واحدة للمعونة الخارجية. ولكن إسرائيل استطاعت أن تخصص معونات إضافية أخرى عديدة تحت ميزانيات وبنود أخرى لاتمت للمعونة الخارجية بصلة. حتى أن صحيفة نيويورك تايمز تذكر أنه يصعب تجميع الأرقام المخصصة للمعونة الإسرائيلية لتحديد الحجم الحقيقى لهذه المعونة وإجمالها. وتتخذ إسرائيل عدة أساليب لتحقيق هذا الغموض أولها: أن بنود المعونة تدرج فى أوقات مختلفة دون أن ترتبط بعضها بعض. وثانيها: أن هذه البنود تلحق بالميزانيات الأمريكية الداخلية حتى لا ينكشف

أمرها، وكما يقال فإنها تدفن فى أضابير هذه الميزانيات. وثالثا: أن المبالغ الإضافية المخصصة تقسم إلى مبالغ صغيرة وتلحق بتشريعات متناثرة حتى لا تثير الإنتباه من حيث حجمها. ورابعا: إذا توقعت إسرائيل أية اعتراضات من الإدارة الأمريكية لأى من هذه البنود فإنها تلحقها بأحد التشريعات الهامة التى ترغب الإدارة فى إقرارها. بالتالى تضمن إسرائيل أن طلبها لن يرفض بواسطة الفيتو حيث يتطلب القانون الأمريكى إقرار التشريعات برمتها وليست بندا ببند. وكمثال فإن مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس فى خلافهم مع الرئيس بوش حول ضمانات المليارات العشرة كانوا يخططون لإلحاقها بميزانية المعونة الخارجية لهذا العام وبذلك يرغمون الرئيس على الاختيار بين الموافقة عليها أو استخدام الفيتو وما يعنيه هذا من قبل المعونة الخارجية عن جميع دول العالم بما فيها مصر وهذه مخاطرة يصعب على مصر نفسها تقبلها. ونتيجة هذه الأساليب فإن المعونة الإسرائيلية تخصص فى عشرة بل مئات البنود حتى أن الوول ستريت جورنال حصرت فقط عشرين بندا ثم ذكرت أن بقية البنود إما أحجامها صغيرة أن يصعب حصرها أو لم تكتشف بعد.

وبالمقارنة فإن المعونة الأمريكية لمصر تتكون من أربعة بنود أساسية كلها ملحقة بميزانية المعونة الخارجية إلا فى حالة الاستثناء القصوى. ويتم إقرارها فى أوقات معينة ومن السهل حصرها ومتابعتها والرقابة عليها.

ثالثا ـ حجم المعونة الأمريكية لإسرائيل المعلن أقل من حجمها الفعلي:

حسب التقارير الرسمية تحصل إسرائيل على معونة قدرها ٣ مليارات دولار سنويا. حتى أن الرئيس بوش بنفسه استخدم هذا الرقم عندما قال أن كل مواطن إسرائيلى يتلقى ألف دولار كمعونة أمريكية، وتقول النيويورك تايمز أن الرقم الفعلى هو أربعة أو خمسة أضعاف ما ذكره الرئيس بوش. بينما نشرت الوول ستريت جورنال إحصائية تقول أن الحجم الحقيقى للمعونة هو ٥,٤١٤ مليار دولار وليس ٣ مليارات دولار وأن إسرائيل حصلت فعلا على ٧٧ مليار دولار معونة ما بين أعوام ١٩٦٧ و ١٩٩٠ والمتوسط السنوى هو ٥,٩٢٣ مليار دولار!! وحتى يتفهم القارئ كيف تحصل إسرائيل على هذا المبلغ يلزم أن نوزع المعونة بين بنودها المتنوعة والمتناثرة التى بدأت تتضح. ولنبدأ بالمعونة العسكرية لعام ١٩٩١ وتقسم كالآتى:

المبلغ دولار	أمريكي	اسم المعونة
١,٨	مليار	المعونة العسكرية الأساسية.
٣٤	مليون	الفائدة المكتسبة عن هذه المعونة
١٥٠	مليون	منحة فائض طائرات اف ١٥.
١٠٠	مليون	تكلفة تخزين المعدات العسكرية الأمريكية.
١٣	مليون	منحة فائض معدات عسكرية.
٤٢	مليون	منحة تطوير صواريخ أرو.
٧٠٠	مليون	منحة فائض معدات عسكرية أخرى.
١٥	مليون	منحة تطوير ميناء حيفا.
٢,٩٩٢	مليار	اجمالى المعونة العسكرية.

وهـذا هو المبلغ المدفوع فعلا وليس ١,٨ مليار كما يعلن رسميا. أما المعونة الاقتصادية فإن بنودها أعجب وتشمل:

المبلغ دولار أمريكي		اسم المعونة
١,٢	مليار	المعونة الاقتصادية الأساسية.
٣٦	مليون	الفائدة المكتسبة عن هذه المعونة
٦٥٠	مليون	تعويضات عن خسائر حرب الخليج.
٥٤	مليون	مساعدات للاجئين.
٧,٥	مليون	منحة لتغطية تكلفة المعونة الإسرائيلية.
٣,٥	مليون	لدول العالم الثالث.
٤٠٠	مليون	منحة لبرامج التعاون مع العرب.
١٥٠	مليون	ضمانات لقروض الاسكان.
٢,٤٩٢	مليار	منحة لتخزين بترول احتياطى لإسرائيل.
		المجموع للمعونة الاقتصادية.

وهذا هو المبلغ الحقيقى وليس ١,٢ مليار دولار كما يعلن رسمياً.

وتشمل الأرقام السابقة المعونة الحكومية فقط ولا تشمل. (أ) التبرعات الأهلية وتصل ما بين واحد واثنين مليار دولار تعفى من الضرائب وتتحمل الخزانة الأمريكية خسارة هذه الضرائب (ب) السندات الإسرائيلية التى يشتريها مؤيدو إسرائيل وتبلغ ١٦ مليار دولار تعفى من الضرائب وتتحمل الخزانة الأمريكية خسارة هذه الضرائب (ج) الضمانات الأمريكية لقروض إسرائيل ومثالها الديون العسكرية التى تم بيعها للبنوك الخاصة وتتحمل الخزانة الأمريكية تكلفة ضمانات هذه الديون الخاصة.

وبالمقارنة فإن مصر تحصل على معونة أمريكية معلنة قدرها ٢,٥٨٦ مليار دولار لعام ١٩٩٠ بينما ما حصلت عليه فعلا أقل من ذلك لأن المعونة تخصص لمشروعات معينة وإذا لم تنفذ هذه المشروعات فلا تنفق المخصصات وترحل للأعوام المالية التالية.. ولا توجد لدى احصائيات عن الرقم الفعلى. وتوزع المخصصات المصرية بين أربعة بنود رئيسية وهى: المساعدات العسكرية الأساسية وحجمها ١,٣ مليار دولار. المساعدات الاقتصادية الأساسية وحجمها ٩٢٧ مليون دولار. قرض لاستيراد الحبوب الأمريكية وحجمها ١٦٠ مليون دولار. وضمانات لاستيراد السلع الأمريكية الأخرى وحجمها ٢٠٠ مليون دولار. وبطبيعة هذه المعونة يمكن القول بأنها معونة للمصدرين الأمريكيين كما هى معونة لمصر.

رابعا ـ تدرج المعونة الأمريكية لإسرائيل كقروض في البداية ثم تتحول إلي منحة لاترد عندما تستحق:

تدرج معظم مخصصات المعونة الأمريكية لإسرائيل تحت التوصيف القانونى «قروض» رغم أنها لا تكون كذلك والسبب ببساطة أن القروض لا تخضع للمتابعة والرقابة بواسطة الكونجرس أو الإدارة الأمريكية بينما تخضع المنح لهذه الرقابة. وبمجرد أن يحق سداد هذه القروض يحولها الكونجرس فجأة إلى منح لا ترد. والنتيجة أنه تم تحويل مبلغ ١٦,٤ مليار دولار من قروض إلى منح لا ترد ما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٩ وفى نفس الوقت استطاعت إسرائيل أن تتجنب المحاسبة أو الرقابة بواسطة أى من السلطات الأمريكية. وكان لها حق اختيار استخدام هذه المعونة كيفما تشاء ومتى تشاء بدون رقيب أو حسيب، والدليل على ذلك هو أن تقرير المتابعة السنوى للكونجرس الأمريكى عن المعونة لإسرائيل عن عام ١٩٩٠ بأكمله لا يتجاوز صفحة فلوسكاب واحدة!

وبالمقارنة بمصر فلقد ألغى الكونجرس القرض العسكرى وقدره ٦,٥ مليار دولار بعد مجهودات شاقة للحكومة المصرية خلال أزمة الخليج وتتبقى الديون الاقتصادية وقدرها حوالى ٥,٥ مليار دولار دون أن تلغى أو تحول إلى منحة لا ترد رغم أن الحكومة الأمريكية قامت بمجهود يشكر لإلغاء نصف الديون المصرية لحكومات الدول الأخرى بنادى باريس.

وبطبيعة المعونة الأمريكية لمصر فإنها لا تخضع للرقابة قبل صرفها وبعده إذ أنها تخصص لمشروعات يوافق عليها مسبقا وبشروط تتطلب شراء المعدات والآلات والخدمات والنقل من مصادر أمريكية مهما كانت الأسعار أو الشروط أو النوعية وتدفع المعونة لمصدرى هذه السلع والخدمات الأمريكيين وبالتالى فإن حرية مصر فى استخدام هذه المعونة محدودة بل ويعاد إنفاق هذه المعونة فى أمريكا نفسها ولذلك تتأثر فعاليتها فى الإقتصاد المصرى.

خامسا ـ مستقبلية المعونة الأمريكية لإسرائيل مضمونة:

هناك تكهنات بأن المعونة الأمريكية للعالم الخارجى لن تستمر فى المستقبل على شكلها الحالى لأسباب سياسية وإقتصادية داخل أمريكا نفسها. وفى استقصاء تم هذا الأسبوع إعترض أكثر من ٦٩٪ من الأمريكيين على أية معونة خارجية واعترض ٤٦٪ منهم على أية معونة لإسرائيل نفسها. وإسرائيل تعلم ذلك وتستعد له. ولذلك فإن شعار إسرائيل هو «التعاون» وليس «المعونة». وبدأت تتخذ الخطوات الفنية لتنفيذ ذلك وضمان التعاون الأمريكى وأمثلة ذلك التحول من «القروض» إلى «ضمانات» لهذه القروض حتى تستطيع إسرائيل دخول سوق المال العالمى للإقتراض بفائدة منخفضة وعلى آجال طويلة. وبدأت إسرائيل أيضا تحصل على «مقابل» بدلا من «منحة» مثل مقابل تخزين الأسلحة الأمريكية فى إسرائيل وكذا

الدخول فى «مشروعات مشتركة» مثل مشروع تطوير الصواريخ وكذلك تطوير العلاقات التجارية مع أمريكا بالحصول على امتيازات للتصدير والإعفاءات من الجمارك أو الضرائب وتشجيع الإستثمار الأمريكى المباشر أو غير المباشر فى إسرائيل. بل وزيادة الاستثمارات الإسرائيلية فى أمريكا. هذه الخطوات تضمن لإسرائيل إستمرار المعونة أو التعاون الأمريكى. أما فى مصر فقد يكون من المناسب الآن أن نسأل. وماذا سنفعل لو انقطعت المعونة الأمريكية؟

ضمانات القروض
الإسرائيلية
ومستقبل المعونة الأمريكية

الاهرام فى ١٩٩٣

(٧)

وافق الرئيس بوش ـ لأسباب سياسية ـ على منح اسرائيل ضمانات لقروض قدرها عشرة مليارات دولار بغرض توطين المهاجرين السوفييت. وسيتم عرض هذا التشريع على الكونجرس فى شهر سبتمبر القادم رغم أن النتيجة معروفة مقدما.. فالكونجرس ـ كما قال بوكانان المرشح الجمهورى السابق للرئاسة الأمريكية ـ هو مستوطنة اسرائيلية. ورغم الأهمية السياسية لهذا القرار فإننا سنقصر هذا المقال على تحليل المعنى الاقتصادى لضمانات القروض وعلاقتها ببرنامج المعونة الأمريكية الخارجية. باختصار فإن ضمانات القروض ستكون أحد النماذج الجديدة الهامة لبرنامج المعونة الخارجية الأمريكى. وسيتزايد استخدام هذا النموذج فى المستقبل لأسباب اقتصادية أمريكية داخلية. وسيكون أحد النماذج التى يمكن أن تستفيد بها مصر خاصة وأن برنامج المعونة الأمريكى الحالى يتعرض لانتقادات

عديدة ستؤدى إلى تغيير طبيعة هذا البرنامج برمته. ولذلك يجدر أن ندرس بعض الجوانب الاقتصادية لضمانات القروض حتى نتجنب قطع أو تخفيض المعونة الأمريكية لمصر خلال فترة الرئاسة الأمريكية القادمة أو التى تليها على الأكثر. وسنعرض هذه الجوانب فى النقاط التالية:

أولا: توضح أرقام قياس الرأى العام الأمريكى أن غالبية الشعب الأمريكى لا توافق على برنامج المعونة الخارجية.. وتقدر صحيفة «الوول ستريت جورنال» أن ٧٦٪ من الأمريكيين ضد المعونة الخارجية ـ بما فيها المعونة والضمانات لاسرائيل ـ وذلك رغم أن حجم المعونة الأمريكية انخفضت نسبته من ٣٪ من حجم الميزانية الأمريكية فى الأربعينيات إلى ١٪ العام الحالى. وتعد هذه أقل نسب المعونة لأى من الدول الصناعية الكبرى.

ولقد قام حوار تحول إلى هجوم على برنامج المعونة فى بداية الحملة الانتخابية الحالية بدأه بوكانان ثم توجه المرشح المستقل روس بيرو.

ورغم أن حدة الهجوم قد خفت حاليا إلا أنه يتوقع أن يتجدد بعد الانتخابات حيث لابد وأن تواجه الادارة الأمريكية الجديدة العجز الحالى فى الميزانية ويقدر بأربعمائة مليار دولار بما يعنى ذلك من خفض الانفاق الداخلى والخارجى.

وقد شكل الرئيس بوش نفسه لجنة خاصة لدراسة برنامج المعونة الأمريكية أصدرت تقريرا توصى فيه بإعادة النظر فى طبيعة البرنامج الحالى. وذكرت أن هذا البرنامج تتضارب أهدافه وتقل فاعليته ولا يتلاءم مع التغييرات العالمية التى حدثت خلال الأعوام الماضية، وذلك فى وقت يتزايد الطلب فيه على المعونة الأمريكية من دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا ودول أخرى بلغ عددها ١١٧ دولة. فى حين تحصل اسرائيل ومصر على أكثر من ثلث ميزانية المعونة الخارجية الأمريكية بأكملها.

ثانيا: عندما تقدمت اسرائيل بطلب ضمانات القروض منذ حوالى عامين كانت تتوقع أن يهاجر إليها مليون سوفييتى كل عام كما حدث عام ١٩٩٠. ورفض هذا الطلب عندما إمتنعت اسرائيل عن تجميد بناء المستوطنات. ومنذ هذا الوقت بدأ عدد المهاجرين فى الانخفاض حتى أنه لم يزد هذا العام على ٣٥ ألف مهاجر. . أى أن الهدف من ضمانات القروض قد انتفى.

ولا يتوقع أحد أن يعود عدد المهاجرين إلى الزيادة. ولذلك فان الموافقة على ضمانات القروض حاليا ماهى إلا موافقة على منح اسرائيل معونة مقنعة بالإضافة إلى المعونة المباشرة التى تحصل عليها اسرائيل سنويا. وتقدر رسميا هذه المعونة بثلاثة مليارات دولار ولكنها فى الحقيقة تصل الى مابين خمسة وستة مليارات دولار من الناحية العملية.

ولم يكن ممكنا أن تطلب اسرائيل فى وجه معارضة الرأى العام وظروف الركود الاقتصادى الأمريكى قرضا مباشراً أو منحة جديدة بعشرة مليارات دولار. ومن هنا نشأت فكرة اللجوء إلى نموذج ضمانات القروض.

ثالثا: تحقق هذه الضمانات لاسرائيل أغراضها حيث أنها تحصل على ضمانات من الخزانة الأمريكية بدفع هذه القروض إذا لم تتمكن اسرائيل من دفعها.

وهذا يمكّـن اسرائيل من الاقتراض من أسواق المال العالمية. وبدون هذه الضمانات لن تتمكن اسرائيل من الاقتراض وقد حاولت اسرائيل فعلا اللجوء إلى الحكومات الأوروبية أو أسواق المال العالمية عندما رفضت أمريكا طلبها ولكنها لم تتمكن من الاقتراض. فضلا عن ذلك فإن شروط هذه القروض وتكلفة خدمتها تكون ميسرة للغاية وبأقل من شروط السوق العادية، ويشمل ذلك سعر فائدة رمزيا وجداول للسداد طويلة الأجل مع فترات سماح مريحة.

وقد أثار بعض الاقتصاديين الشكوك بشأن قدرة اسرائيل على سداد هذه القروض ومنهم أحد كبار بيوت المال العالمية وهو سولمون برذرز.

وفى الماضى لم تكن اسرائيل عادة تدفع ديونها إلى أمريكا.. وكان الكونجرس يقوم بإلغاء هذه الديون بشكل روتينى وبدون دعايـة.

رابعا: وفى نفس الوقت يحقق نموذج الضمانات مزايا لمؤيدى اسرائيل فى الكونجرس وأهمها هو أن الميزانية الأمريكية الحالية لن تتحمل أعباء المليارات العشرة مليارات دولار، وبالتالى فلن يزداد عجز الميزانية الأمريكية نتيجة لهذا القرار. ومن الناحية الفنية البحتة قرر الخبراء أن الميزانية الحالية ستتحمل احتياطيا فقط لهذه الضمانات. وقدر الخبراء أن الاحتياطى المناسب يجب أن يكون ٩٪ أى أن تتحمل الميزانية الحالية ٩٠٠ مليون دولار. ولكن الادارة الأمريكية قررت خفض هذا الاحتياطى إلى حوالى ٣,٥٪ فقط حتى لا تثير الرأى العام..

أما الميزة الأخرى فإنه لو توقفت اسرائيل ـ أو امتنعت ـ عن دفع هذه القروض فى المستقبل فإن الكونجرس الحالى سيتجنب المسئولية لأنه إذا إتخذ القرار لن يكون موجودا حين تظهر نتائجه. وهذا أسلوب برلمانى معروف يستخدمه الكونجرس لتغطية تحيزه لاسرائيل.

خامسا: ومما يؤكد أن هذه الضمانات ما هى إلا معونة مقنعة فإن اسرائيل لم تجمد إنشاء المستوطنات كما اشترطت أمريكا. فعلى الرغم من أنها وافقت على عدم إنشاء حوالى ٦ آلاف مستوطنة مدرجة بالميزانية، إلا أنها ستقوم باستكمال المستوطنات التى بدأت البناء فيها فعلا ـ مهما كان حجمها ـ وتبلغ ٩ آلاف مستوطنة جديدة تعد «دفاعية» وليست «أيديولوجية».. أى أن اسرائيل ستبنى ١٥ ألف مستوطنة ستمكن من إيواء ٥٠ ألف مستوطن جديد.. ولما كان عدد

المستوطنين حاليا هو ٥٠ ألفا ايضا فإن اسرائيل بذلك ستتمكن من مضاعفة عدد المستوطنين إلى مائة ألف حسب الاتفاق الأخير ومقابل ذلك ستخصم تكلفة إنشاء هذه المستوطنات من مبلغ العشرة من مليارات دولار.

سادسا: استخدمت اسرائيل نموذج ضمانات القروض بنجاح فى الماضى.. فقد حولت ديونها العسكرية لأمريكا وقدرها ٤,٥ مليار دولار إلى ديون تجارية بشروط ميسرة وبضمان الخزانة الأمريكية. ولم تدفع هذه الديون حتى الآن. ومن المهم أن نذكر أن خطة برادى - وزير الخزانة الأمريكى - لخفض ديون العالم الثالث تقوم أيضا على نموذج ضمانات القروض.

ولقد استفادت من خطة برادى حتى الآن تسع دول. ومن المتوقع أن يتزايد استخدام نفس النموذج فى مجالات أخرى، ومنها على سبيل المثال التشريع الحالى الذى يعرف بمقايضة حماية البيئة بالديون والذى يناقش حاليا بالكونجرس.

وفى مقال سابق اقترح الكاتب كيف تستفيد مصر من هذا التشريع.

سابعا: بدأت اسرائيل اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة التغييرات المقبلة فى برنامج المعونة الأمريكية حيث أن ذلك يستدعى تخطيطا طويل الأجل.. فمثلا بدأت ترفع شعار «التعاون» بدلا من «المعونة».. وضمانات القروض هو أحد نماذج هذا التعاون. وتشمل

النماذج الأخرى المشاركات التجارية أو العسكرية أو الحصول على مزايا خاصة لفتح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات الاسرائيلية أو دخول أسواق المال العام. وتحاول اسرائيل حاليا عمل اتفاق للتعاون مع دول السوق الأوروبية المشتركة.

لقد نادى بعض الاقتصاديين فى اسرائيل بقطع المعونة الأمريكية حتى ترغم الحكومة الاسرائيلية على القيام بإصلاح الهيكل الاقتصادى مثل بقية بلدان العالم الثالث. وقد سبقت مصر اسرائيل فى اتخاذ بعض الاجراءات لإصلاح هيكلها الاقتصادى.. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات الاستعداد للتغييرات المستقبلة فى برنامج المعونة الأمريكية حتى لا نؤخذ على غرة.

مصر بين السوق الشرق أوسطية والسوق العربية المشتركة

الاهرام فى ١٩٩٣

(٨)

حرفة الكتابة ليست مهنتى. وكنت قد عزمت على أن أختم هذه السلسلة من المقالات بالمقال السابق. ولكنى فجأة ترددت. تخوفت أن يعتبرنى القارئ مثل مرشحى الكونجرس الأمريكى، فهم عادة يعدون ولكن لا يوفون. وكنت بدأت مقالاتى بالقول بأن اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفسلطينية واسرائيل قد تتيح لمصر فرصة لانعاش اقتصادها. بل وزعمت أن السلام قد يمكن مصر من الخروج من وطأة اقتصاديات العالم الثالث. وعددت بضعة اقتراحات متناثره، فلم أجب بوضوح بعد عن السؤال : كيف يتحقق ذلك؟ ومن هنا شعرت بضرورة هذا المقال. وسأحاول أن أعرض الخطوط العامه لاستراتيجية مصرية للتعاون الإقليمى للاستفادة من السلام العادل الشامل بين العرب واسرائيل.

وسندخل الآن فى أرض وعرة. أرض المستقبليات، وهى مزيج من الحقيقة والخيال فى موقعة طويلة من الزمان.

ولنبدأ بإحدى الحقائق. وهى أن العرب يعيشون تحت وهم التخوف من الإقتصاد الإسرائيلى، ويتساوى فى ذلك المؤيد والمعارض للتعاون الإقتصادى مع اسرائيل. فالمعارض يتخوف من ان اسرائيل ستتحكم فى الاقتصاديات العربية بمهارتها أو قوة اقتصادها. أما المؤيد فيتخوف من ان المهارة والقوة الاقتصادية الاسرائيلية لابد من الاعتراف بها ثم التعاون معها، والا فاته القطار.

والحقيقة غير ذلك. فقد تكون اسرائيل متفوقة على العالم العربى عسكريا ـ وإن كان من حقنا أن نتذكر أن مصر كسبت المعركة العسكرية من اسرائيل عام ١٩٧٣ ـ إلا أن هذا التفوق العسكرى لا يمتد ويشمل المجال الاقتصادى. وفى المعارك العسكرية يتطلب النصر «ميزة مطلقة». أما النصر فى المجال الاقتصادى فيتطلب فقط «ميزة نسبية».

وأعتقد أن السلام سيحقق للعرب ولمصر بالذات الميزة النسبية فى مواجهة المنافسة الاسرائيلية. وإن تطلب ذلك استراتيجية واضحة وذكية. وحتى لا يساء فهمى، فلا أقول أن الاقتصاد الاسرائيلى ضعيف أو سينهار كعادة الاعلام العربى الذى يبرز فقط نقاط الضعف ويهمل عوامل القوة رغم وجودها. ولكن ما أقوله هو أن السلام مع

استراتيجية قادرة عربية سيضمن للعرب ولمصر التفوق الاقتصادى على اسرائيل. وأن التخوف من الاقتصاد الاسرائيلى لا مبرر له.

ولعل بعض المؤشرات الاقتصادية تعطى بعض المصداقية للافتراض السابق. فعادة يذكر المراقبون العسكريون أن إسرائيل تعد من قوى العالم العسكرية الخمسة. وتدعى إسرائيل أنها ثالث قوة عسكرية فى العالم، وليكن ذلك كما يكون. إلا أنه من الناحية الإقتصادية فإن قسم المعلومات بالايكونوميست الانجليزية يضع حجم الاقتصاد الاسرائيلى فى المرتبة ٣٧ بين دول العالم عام ١٩٩٠. وترتيب الايكونوميست مماثل - وإن لم يطابق - غيره من المصادر. وقد استخدمت هذه المصادر حجم الناتج المحلى الإجمالى مع عدة مؤشرات اقتصادية أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى، وحجم ناتجها المحلى الإجمالى ٥٤٤٦ مليار دولار مقابل ٥١ مليار دولار لاسرائيل، وأرجو أن يلاحظ القارئ الفرق المطلق للحجم بالإضافة إلى الترتيب.

وكان ترتيب إسرائيل من حيث معدل النمو الاقتصادى فى الحقبة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ ٣٩ بين دول العالم. وكانت كوريا الجنوبية فى المرتبة الأولى بمعدل ١٠,١٪ سنويا مقابل ٣,٢٪ لاسرائيل. وتحتل إسرائيل المرتبة ٢٨ من حيث دخل الفرد السنوى بين دول العالم. وكانت سويسرا فى المرتبة الأولى بدخل ٣٢٦٩٠ للفرد سنوياً مقابل ١٠٩٧٠ للفرد الإسرائيلى.

وهذه المؤشرات تعنى أن الاقتصاد الاسرائيلى لا يرقى إلى مقدمة اقتصاديات العالم. وبمقارنته باقتصاديات دول الشرق الأوسط ـ أوالبلدان العربية ـ فسنجد أن الاقتصاد الاسرائيلى لايحتل المقدمة فى الإقليم أيضا. ـ ولازلنا نستخدم أرقام عام ١٩٩٠ ـ وإن جاز أن ننبه القارئ إلى أن اختلاف الأرقام التى أذكرها يرجع إلى اختلاف المصادر، والطريقة المحاسبية، وأسعار العملة، ومعدلات التضخم، فضلا عن مدى دقة ـ أو عدم دقة ـ الجهات الحكومية فى احصائياتها. ويحسن أن نأخذ هذه الأرقام كمؤشر فقط. وترتيب الناتج المحلى الإجمالى لبلاد الشرق الأوسط كالآتى:

١ـ ايران ١٣٩ مليار دولار. ٢ـ السعودية ٩٢ مليار دولار. ٢مكرر ـ تركيا ٩٢ ملياردولار. ٣ـ العراق ٥٥ مليار دولار. ٤ـ الجزائر ٥٢ مليار دولار. ٥ـ اسرائيل ٥١ مليار دولار. ٦ـ السودان ٣٦ مليار دولار. ٧ـ الامارات العربية ٣٢ مليار دولار. ٨ـ مصر ٣١ مليار دولار. ٩ـ ليبيا ٢٩ مليار دولار. ١٠ـ الكويت ٢٤ مليار دولار. ١١ـ المغرب ٢٤ مليار دولار. ١٢ـ سوريا ١٢ مليار دولار. ١٢ مكرر ـ تونس ١٢ مليار دولار. ١٣ـ اليمن ٩ مليار دولار. ١٤ـ عمان ٨ مليار دولار. ١٥ـ قطر ٧ مليار دولار. ١٥مكررـ البحرين ٧ مليار دولار. ١٦ـ الأردن ٤ مليار دولار. ١٧ـ غزة والضفة الغربية ٢,٦ مليار دولار. ١٨ـ لبنان ٢ مليار دولار.

يلاحظ أن هذه الأرقام قبل حرب الخليج وفى غضون الحرب الأهلية بلبنان، وعادة يزيد مجموع الناتج المحلى الاجمالى لدول

الجامعة العربية عن أربعة أضعاف الناتج المحلى الاسرائيلى، فلقد كان أكثر من ٤٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ أيضا.

أما من حيث دخل الفرد السنوى فإنه فى الامارات العربية وصل إلى ١٩٨٥٠ دولار للفرد، وقطر ١٥٨٠٠ دولار للفرد، والكويت ١١٢٤٠ دولار للفرد، وكلها تسبق إسرائيل. أما معدل النمو الاقتصادى فى الحقبة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ فكان ٨,٨٪ بعمان، ٥,٥٪ بتركيا، ٤,٧٪ بمصر، ٤,٣٪ بالمغرب، ٣,٢٪ بتونس.

وكلها معدلات أعلى من اسرائيل. وحتى الناتج الصناعى المحلى الإجمالى فكان ٣٦ مليار دولار بالسعودية و٢٥ مليار دولار لتركيا، وكلاهما يسبق إسرائيل التى تساوت مع ايران بمبلغ ٢٣مليار دولار (بلغ المبلغ فى أمريكا ١٤٩٥ مليار دولار).

وحتى بالقياس إلى مبيعات الشركات العالمية، فإن هناك أكثر من ٢٠ شركة تزيد مبيعاتها عن الدخل القومى الإسرائيلى. وأكبر شركات العالم ـ وهى جنرال موتورز الأمريكية ـ بلغ حجم مبيعاتها ١٢٥ مليار دولار فى نفس العام.

ومن حق القارئ المتخصص أن يعترض. لأن قوة الاقتصاد لاتقاس فقط بالكم بل بالكيف أيضا. ومن ذلك هيكل الاقتصاد، وحيويته واتجاهاته المستقبلية. ولكن هذا المعيار أيضا ليس لصالح إسرائيل فى المستقبل وفى ظل السلام. لأن السلام أكثر خطورة

على الاقتصاد الإسرائيلى من الحرب. فالاقتصاد الاسرائيلى وليد الحروب ونما بنموها. والعكس صحيح بالنسبة إلى العالم العربى.

وسيواجه مستقبل الاقتصاد الإسرائيلى فى ظل السلام عدة عقبات، ستؤدى إلى إضعافه. وأمثلة ذلك :

١ـ انخفاض قدرة الاقتصاد الاسرائيلى على الاعتماد على العالم ـ كما ذكرنا فى مقال سابق ـ وخاصة أمريكا وأوروبا ومن ذلك المعاملة «الخاصة» التى تتمتع بها إسرائيل أو المعونات والمنح والتعويضات. فمثلا بلغت المعونة الأمريكية لإسرائيل بين عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ مايزيد عن ٧٧ مليار دولار. ولقد استغلت إسرائيل تهديد الحرب ـ حقاً أو ظلماً ـ للحفاظ على هذه المعاملة الخاصة. ومثلا فى حرب الخليج أودع أصدقاء إسرائيل فى الخارج بالبنوك الإسرائيلية ما يزيد عن ٩,١مليار دولار. وازداد هذا المبلغ كلما ازداد خطر الحرب على إسرائيل بعكس المتوقع من حروب يكون فيها رأس المال فى حالة الخطر.

٢ـ تقدم الصناعة الإسرائيلية على صناعات الأسلحة والذخيرة. وتقدر إحدى الاحصائيات بأن أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة الإسرائيلية تعمل فى مجال الصناعات الحربية. وإذا حل السلام بالمنطقة فإن هذه الصناعات ستنعكس بما يعنيه ذلك من آثار عكسية على الاقتصاد الإسرائيلى وخاصة قطاع التكنولوجيا المتقدمة الذى تعول عليه إسرائيل آمالا كبيرة.

٣ـ إن استراتيجية التنمية الاقتصادية الإسرائيلية تعتمد على تشجيع الصادرات بدلا من إحلال الواردات، ولذلك فهى دائمة البحث عن أسواق لصادراتها، وستحرص على اختراق السوق العربية لكى تنجح هذه الاستراتيجية. ولكن من أهم صادرات إسرائيل الأسلحة والذخائر. وهذه يواجهها منافسة عالمية حامية لانخفاض الطلب. فرغم اعتراضات الولايات المتحدة ـ هذا الشهر ـ قامت إسرائيل ببيع معدات عسكرية أمريكية الصنع أو معدلة الصنع فى اسرائيل إلى الصين بعشرات المليارات من الدولارات، وغالبا فإن الاحتكارات العالمية فى المستقبل هى التى ستفوز بنصيب الأسد من هذه التجارة على حساب دول مثل إسرائيل.

٤ـ فى ظل السلام ستصبح إسرائيل مثل بقية دول المنطقة وتعتمد على التعاون الإقليمى ومواردها الذاتية. ويعوق ذلك أن الموارد الطبيعية الاسرائيلية محدودة. فرقعة أرضها لاتزيد عن ١ إلى ٤٨ من حجم الأرض المصرية. وحجم سوقها محدود بصغر عدد سكانها، والمياه بها نادرة والأمطار شحيحة لدرجة الخطورة. ومصادر طاقاتها شبه معدومة. ومنافذها البرية مغلقة، ومنافذها البحرية مستخدمة. والصحراء تكاد تبتلعها. وميزتها النسبية وهى التكنولوجيا المتطورة تواجه منافسة دولية حادة.

والخلاصة أنه فى حالة الحرب اعتمدت إسرائيل على أمريكا وأوروبا اقتصاديا. وفى حالة السلام ستعتمد على مهارة أهلها

المعروفة والتعاون الاقليمى مع جيرانها. ومن هنا يمكن لمصر أن تستفيد، وأن ينتعش اقتصادها كما افترضنا فى المقدمة.

وكيف يكون ذلك؟

ذكرنا فى المقال السابق عدة برامج ومشروعات لإمكانية التعاون الإقليمى. وذكرت الصحف العربية والعالمية عدة مشروعات أخرى عديدة. ورغم أن التقييم النهائى لهذه المشروعات هو بالضرورة تقييم فنى من حيث درجة فائدته لمصر من عدمه. إلا أننى استسمح القارئ بأن أخرج عن هذا المنوال فى التفكير. وأرجو أن أتمكن من التفكير مع القارئ بصوت عال - كما يقول الأمريكان - وأبحث معه عن استراتيجية مصرية للتعاون الإقليمى.

ومفهوم الإستراتيجية هنا يعنى تحديد الهدف، ثم وضع القواعد الفكرية التى تحكم اختيار البدائل لتحقيق هذا الهدف. والاستراتيجية بذلك تسبق السياسة، أو البرنامج، فإن ذلك يشمل خطوات تنفيذية محددة ترتبط بتوقيت زمنى محدد. وما ينقص مصر الآن هو البحث عن استراتيجية للتعاون الاقليمى قبل الحكم على المشروعات والبرامج. وأرجو أن يكون واضحا أننا لسنا بصدد البحث عن استراتيجية شاملة للتنمية الإقتصادية فى مصر، فهذا موضوع آخر أكثر عمومية جدير بدراسة خاصة.

فما هى الاستراتيجية المصرية المقترحة للتعاون الاقليمى؟ وسنقسمها إلى شقين : الأول وهو الهدف، والثانى هو البدائل المختارة.

الشق الأول : الهدف : إن هدف التعاون الاقتصادى هو اقتصادى. ومن أوليات علم الاقتصاد ـ ومعذرة للمتخصص ـ ان التعاون بين الدول لابد وأن يؤدى إلى رخاء المشاركين فردا وجماعة. وإلا انتفى الغرض ومعيار الرخاء هنا هو ـ بحد أدنى ـ أنه إذا استفادت دولة (أ) فلا يكون ذلك على حساب دولة (ب). وتعود الفائدة إلى مايسمى «بالميزة النسبية» والتى تؤدى إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للدولة المقارنة.

وبذلك يتحقق التخصص بين الدول على أساس أقل تكلفة للجميع. ولذا يتحقق الرخاء للمتعاونين فردا وجماعة.

وبتطبيق هذه الأوليات لعلم الاقتصاد على مصر. فمن اللازم أن يحدد الميزة النسبية لمصر. وحيث أننا بصدد التعاون الاقليمى خاصة، وليس التنمية الاقتصادية عامة. فإن ذلك سيأخذنا إلى الجغرافيا الاقتصادية لمصر. إذ أننا فى غمرة الشعارات السياسية نسينا الميزانية الاقتصادية، وخاصة عندما تعلق الأمر بالتعاون أو الوحدة الاقتصادية بين العالم العربى. فرغم المحاولات العديدة لهذا التعاون ـ والمحددة ـ إلا أننا قمنا بتسييس الاقتصاد وليس العكس. ونجحت فقط المحاولات التى أخذت الجغرافيا الاقتصادية فى الاعتبار. ولعل قراءة كتاب جمال حمدان عن «شخصية مصر» يفصح عما أقصده بأكثر براعة وإسهاب.

فماذا تقول لنا جغرافية مصر الاقتصادية؟

كلنا يعرف مزايا مصر الطبيعية. فمصر هبة الموقع فى المكان والزمان ـ تقع بين ثلاث قارات ـ فى الوسط ـ عرضها على البحر

الابيض المتوسط، طولها على البحر الأحمر، وربطنا عرضها بطولها بقناة من صنع أيدينا. ويشقها النيل ـ بكرم مائه ـ من الجنوب إلى الشمال فى شكل نصفين. وزمنها فى عقرب الساعة الأربعة وعشرين ـ فى الوسط ـ إذ تكمل اليوم بين أمريكا واليابان. فمصر تستيقظ عندما تستعد اليابان للنوم وقبل أن تستيقظ أمريكا.

أما مواردها فهى ـ حاليا ـ لا تتناسب مع موقعها. فهى نهر فى صحراء. وواد بين رمال. وسكان كثيرون عزل وإن لم يعتزلهم العالم. ومعادنها ومواردها مستنفذة.. وتراثها من أهم مواردها. وبيروقراطيتها متوارثة. ومناخها موسمى ـ فى الوسط ـ شحيح الأمطار.

وفى تاريخ مصر عندما تتوازن مواردها مع موقعها فإنها تتبوأ عظمة ومجداً. وعندما تنخفض مواردها عن موقعها فإنها تضعف. ولكنها ـ أبداً ـ لاتنحدر. ومواردها الآن أقل من موقعها. وحتى موقعها سلبته الحروب ـ واسرائيل بالذات ـ بعض عظمته. ولكن السلام سيعيد له مرة أخرى مجده. فالموقع فريد فى الإقليم. فلو كان موقع مصر ـ فى وسط ـ مدينة العالم. فإن موقع اسرائيل فى زقاق مسدود. وعندما تستعيد مصر موقعها، فإن استراتيجيتها للتعاون الإقليمى لابد وأن تعتمد على إضافة موقعها إلى موردها. وأكرر للتأكيد «إضافة موقع مصر إلى مواردها» يقترح أن تكون أساس استراتيجية مصر للتعاون الاقليمى. وقد يقول البعض إن هذا تنظيم

مترف. وهو كذلك فهو لا يتعامل مع ما هو قائم الآن. ولكن الجديد يأتى مع التجريد. وأقصد أن أرجع إلى الأوليات. فإن الحال لايدوم . وعلم الاقتصاد يوجه، والجغرافيا تؤشر، والتاريخ يعلم، والمستقبل يصنع بأيدينا.

الشق الثانى : اختيار البدائل للتعاون الاقتصادى الإقليمى، وسنناقش ذلك فى عدة نقاط :

أولا : إن الرفاهية لمصر ستأتى من موارد خارج مواردها الحالية. من القارات الثلاث، ومن التعاون الإقليمى نفسه. ولا أتوقع أن مصر ستستفيد كثيراً من موارد الاقتصاد الإسرائيلى الداخلى نفسه، بل العكس هو الصحيح. ولذا أوصى بالتريث فى التعاون المباشر داخل البلدين، ومع ذلك فإن التعاون الاقليمى الذى يمكن لمصر أن تضيف موقعها إلى مواردها له الأولية. وإذا ساعدت أو ساهمت اسرائيل مثل بقية بلاد الاقليم لتحقيق الهدف المصرى. فإن الفائدة ستتم. ولكن وضوح الرؤية واستمراريتها لابد وأن تكون المعيار حتى لاننحرف عن أهدافنا. ونخسر المعركة للآخرين.

ومصر لم تستغل موقعها ـ تاريخيا ـ فلقد تحولت مصر إلى نقطة عبور ومحصل للرسوم بدلا من مركز للتجارة العالمية وشريك بها. بل وركزنا تعاملنا مع التجارة العالمية فى منطقة قناة السويس. وأهملنا ـ حتى سيناء ـ وهى جوهرة، وتركنا تجارة العالم تأتى إليها ولم نبادر بالذهاب إليها والبحث عنها. ولم نشارك كتجار أو فلاحين أو شركاء

أو مستثمرين أو مصدرين أو موردين. ولا أعنى الصادرات والواردات المصرية فقط بل صادرات وواردات العالم. مع أننا تعلمنا فى أيام محمد على عندما امتلكنا الأسطول البحرى أننا نتفوق بالمشاركة. وحتى الخدمات الثانوية تركت لغيرنا من وساطة وسمسرة وتشهيلات وشحن وتفريغ واتصالات.

إن الأمثلة عديدة لدول غيرنا نجحت فى المشاركة العالمية فليبريا تسجل معظم سفن العالم تحت اسمها وعلمها. والموانى الحرة تحتكرها شرق آسيا. والبنوك والمصارف الحرة off shore هى مصدر دخل دول الكاريبى. بل وعلمتنا البحرين أن الخدمات المالية والبنكية الإقليمية هى مورد للثروة لا ينضب.

والفرصة الآن متاحة، حتى ولو بدأنا ببداية متواضعه وباستثمارات محلية. وسيمكن نتيجة التعاون الإقليمى أن توجه الاستثمارات العالمية لمصر لبناء البنية الأساسية وإنشاء الخدمات العالمية حتى تصبح مركزا تجاريا للتجميع والتوزيع.

ثانيا: إن التعاون الإقليمى يلزم أن يتبع الواقع الجغرافى. وتاريخيا هناك محورين للتجارة العالمية خلال العالم العربى. المحور الشرقى عن طريق الشام ـ فالعراق ـ فالخليج العربى «الهلال الخصيب» والمحور الغربى عن طريق مصر ـ فعدن ـ باليمن ـ وكان الشام هو دائما همزة الوصل بين المحورين حتى جاءت اسرائيل وقسمت العالم

العربى قسرا وعنوه. وعمل الشام وحدة رغم أن طريقه برى ومتعرج. وعمل محور مصر وحده مع أن طريقه بحرى ومستقيم.

والآن فان السلام سيربط بين المحورين من جديد، ويفتح الشام ويمكن التعاون الاقليمى لتسهيل المواصلات والاتصالات بين المحورين، وسيعود ذلك بالخير على مشرق العرب ومغربه.

ثالثا: فى تقديرى أن أى تعاون إقليمى بين مصر وبقية بلاد المنطقة لابد وأن يبدأ بالمحور الغربى لحركة التجارة العالمية. فهذه دعوة للتعاون أو التكامل بين مصر وعدن باليمن. فمصر على فم البحر الأبيض المتوسط. وعدن على فم البحر الأحمر. وكلاهما يمكن أن يكون منطقة جذب وارتكاز. وأحث القارئ أن ينظر إلى الخريطة ولقد ثبت نجاح هذا المحور على مر التاريخ وإن تم بالطبيعة وتلقائيا، وما ندعو له هنا هو أن يتم كجزء من استراتيجية التعاون الإقليمى. وبين مصر وعدن يصبح هذا المحور كفك الفرس تشجع العالم وترغمه ـ فى نفس الوقت على مشاركة المنطقة فى تجارته.

رابعا: إن موقع مصر المتميز لا ينحصر فى شرقها. فإن مصر كلها هى هبة الموقع بطولها وعرضها وشمالها إلى جنوبها. فغرب مصر يربطها بالمغرب العربى، وجنوب مصر يربطها بوادى النيل. كما يربطها شرقها بالشام والمحور الشرقى والمحور الغربى للتجارة. وهكذا تقع مصر فى مركز الالتقاء فالانتشار.

فشرق العالم العربى الآسيوى يتصل بغربه عن طرق مصريه، وشرق وغرب العالم العربى يتصل بوادى النيل الأفريقى عن طريق النهر العظيم.

وحتى تستفيد مصر من هذا الحق الالهى. فإن التعاون الاقليمى مطلوب للاستثمار لبناء البنية الأساسية، لتسهيل كل هذه التحركات والانتقالات والاتصالات، على أن يشمل ذلك مصر بأجمعها شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ووسطا.

خامسا : لقد نجحت إسرائيل فى تقسيم العالم العربى جغرافيا وقوميا. والآن هل تنجح اسرائيل فى توحيد العالم العربى اقتصاديا؟ إن ذلك يتوقف على العرب أنفسهم. والمحاولات العديدة للتعاون أو التكامل أو حتى الوحدة العربية، ونجح بعضها وفشل معظمها بسبب الحروب مع اسرائيل، أو لأنها قامت على معايير سياسية، ولم تأخذ الجغرافيا العربية فى الاعتبار. وشمل ذلك السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ . ومحاولات التكامل الجزئى مثل تكامل وادى النيل، وتكامل المغرب العربى، وتكامل الجمهورية العربية المتحدة ومجلس التعاون لبلدان الخليج العربية ومحاولات التكامل القطاعية مثل منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ـ الأوابك. ومحاولات الاستثمار فى مشروعات عربية مشتركة. أما ما نجح من هذه المشروعات فيبدو أنه بعض أشكال التعاون القطاعيه مثل الأوابك، أو المشروعات التكاملية الإقليمية مثل بلدان الخليج، وبعض الاستثمارات ـ غير الحكومية ـ التى هدفت إلى الربح على أسس اقتصادية.

ولا يعقل أن نبحث عن صيغة للتعاون الإقليمى أو الشرق أوسطى دون أن نحدد الدروس المستفادة من تجارب التعاون العربى. فإن السلام سيغير الخريطة الجغرافية والاقتصادية.

ولحسن الحظ بدأت معظم الدولة العربية التحول إلى نظام السوق الحر بما يفصل بين السياسة والاقتصاد نسبيا. والمفروض أن يكون لدراسة التعاون العربى الأولوية قبل أن ننظر إلى التعاون الإقليمى المشترك.

سادسا : أن تجارة العالم الآن ليست سلعاً وخدمات فقط. بل أن السوق المالية العالمية هى أكبر فى حجمها من التجارة البينية عشرات المرات. وحركة رأس المال ـ أو بالأدق رصد المال، مما سببا دون نقلها ماديا تتم الآن فى ثوان وعلى مدار الأربعة وعشرين ساعة فى اليوم. ويشترك فى ذلك الأفراد والبنوك، وشركات التأمين، وبيوت المال، وصناديق الاستثمار والبورصات، ويستخدمون العملة والأوراق المالية وعقود الشراء والبيع المستقبلية Future Market أو الاختياريةoption Market . وكذلك عقود التبادل السلعية مثل البترول والذهب والقطن والورقية فى السوق المستقبلية أو الاختيارية.

ويتم هذا على مدار الأربعة والعشرين ساعة. ومن هنا فإن موقع مصر من عقرب الساعة ـ الوسط ـ هو هبة الموقع. فعندما تنام اليابان فى آسيا، وقبل أن تستيقظ أمريكا الشمالية يبدأ اليوم فى مصر ـ وبالتالى تكمل مصر الأربعة وعشرين ساعة المطلوبة لتجارة الأموال

العالمية بين القارتين ـ وإذا أعدت مصر البنية الأساسية لمثل هذا النوع من التجارة فإنها ستستطيع أن تجذب بعض هذا النشاط. والبنية الأساسية لمثل هذا المشروع لا تحتاج إلى استثمارات طائلة لحسن الحظ ـ فهى تستلزم فقط إنشاء بورصات، ومكاتب، وشبكة مواصلات واتصالات. وقد يدعم التعاون الإقليمى المبادرة المصرية فى هذا المجال. خاصة وأن البورصة المصرية كانت فيما سبق خامس بورصات العالم.

سابعا : أن حركة المعاملات العالمية لا تشمل فقط السلع والأموال ولكن تشمل كذلك السياحة.

واقترح أن نستفيد من نظام «الكارتل» العالمى الذى يطبق بنجاح فى منظمة مثل الأوبك والأوابك للبترول، ويخلق تحالفا له شكل الاحتكار، وأن ننشئ كارتل أو منظمة للسياحة الإقليمية تشترك فيها الدول التى تجذب السياح لرسم استراتيجية لجذبهم والتنافس مع المناطق السياحية العالمية الأخرى. والاستثمار فى البنية الأساسية والثانوية والتنسيق بين أعضاء الإقليم لتنشيط هذا المجال والدفاع عن مصالحهم كأى كارتل أو محتكر اقتصادى.

إن التفاؤل وليد السلام، والتنفيذ وليد المبادرة. وكما قال خالد محمد خالد : من هنا نبدأ . . .

كيف تدخل مصر سوق المال العالمية ؟

الاهرام فى ١٩٩٣

(٩)

يمكن لمصر الآن أن تدخل سوق المال العالمية. وأن يكون الهدف هذه المرة هو اجتذاب رأس المال الأجنبى للإستثمار بمصر وليس بغرض الاقتراض. والسبب فى ذلك أن سوق المال العالمية قد تغيرت خلال الشهور الثمانية عشر الماضية وخاصة شهور الصيف الحالى. وبعد أن كانت سوق المال العالمية مقصورة على التعامل فى الأوراق المالية للدولة المتقدمة اقتصادياً فقط، بدأت هذه السوق فى الشهور الأخيرة تقبل بل وتشجع التعامل فى الأوراق المالية لدول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية. والنتيجة أن هناك الآن أكثر من مائة دولة تشترك فى هذه السوق بشكل أو بآخر. وأن هناك رأس مال يقدره الخبراء بـ ٨ ترليونات (ألف بليون) دولار كلها مخصصة للاستثمار العالمى. وبدأ كثير من بيوت المال والخبرة العالمية تتخصص فى المساعدة الفنية لدول العالم الثالث فى كيفية دخول هذه السوق.

وهكذا اتسعت سوق المال المتاحة الآن للعالم الثالث عما كانت عليه في الماضى من حيث حجم رأس المال ومصادره وسيولته. والدليل على ذلك أنك اذا سألت سمسارا بوول ستريت بنيويورك عما يعتبره أحسن الأوراق المالية للاستثمار هذا اليوم، فلا تتعجب اذا رشح لك الأوراق المالية للمكسيك وشيلى والبرازيل.

وقد كانت هذه هى نفس البلدان التى فجرت أزمة ديون العالم الثالث لعدم قدرتها أو عدم رغبتها ـ فى دفع ديونها الأجنبية. فمثلا كانت البرازيل ترزخ تحت أكبر ديون العالم الثالث وقدرت بحوالى ٩٦ بليون دولار. وكانت نسبة الغلاء بها أكثر من ١٠٠٠٪. وتوقفت البرازيل طبعا عن دفع ديونها. وهذا الوضع هو الذى دعا معظم البنوك العالمية أن توقف أية قروض جديدة لدول العالم الثالث. أما اليوم فإن نفس البنوك مع مجموعة كبيرة من بيوت المال وشركات الاستثمار والمؤسسات الأهلية والحكومية بل والأفراد بدأت تدخل هذه السوق للاستثمار فى العالم الثالث وكأن شيئاً لم يكن. ولذلك يقرر الخبراء أن البرازيل ستحصل على ٧٥٠مليوناً للاستثمار بها هذا العام. وللاستفادة بهذا الوضع دخلت بلدان أخرى إلى الميدان مثل الهند، تركيا، أندونيسيا، والبرتغال وكذلك دول أوروبا الشرقية مثل المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، حتى فيتنام الشمالية تقوم الآن بالتفاوض مع أحد بنوك نيويورك لدخول هذه السوق. وتم معظم هذا خلال عام ١٩٨٩ أو ١٩٩٠ ومازال جاريا هذا العام. وتهدف هذه

البلاد من دخول سوق المال إلى أن تحصل على رأس المال الأجنبى للاستثمار فى مشروعات معينة أو أن تستخدم رأس المال للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو المشترك. وهذا هو بالضبط هدف مصر فى الوقت الحاضر.

ولكن كيف يمكن لمصر أن تدخل سوق المال العالمية؟

هناك سبل عديدة لدخول مصر سوق المال العالمية. أقدمها وأشهرها فى مصر هو ما يسمى بالإصدار Public Offering أو التسجيل بإحدى البورصات العالمية. وعادة تقوم بهذه العملية شركة خاصة أو حكوميةأو حتى البنك المركزى عندما تطرح أسهمها أو سنداتها للتداول العالمى بواسطة الإصدار أو التسجيل ببورصة جنيف.. وهى أسهلها من حيث الشروط - أو لندن أو نيويورك أو غيرها. وعملية الإصدار أو التسجيل لها شروط قد لا تتوافر لكثير من الشركات المصرية. وتتم عادة بمبادرة من إدارة هذه الشركات لبحث الموضوع مع أحد بيوت الخبرة العالمية. ولاشك أن مصر بها عدد من الشركات - ولو كان محدودا - التى يمكنها النجاح باتخاذ هذه المبادرة ويجب تشجيعها على ذلك. ولكن المحصلة النهائية للإصدار أو التسجيل محدودة الفعالية لأنها بالدرجة الأولى فردية ولاترقى لكفاية الاحتياجات القومية من رأس المال الأجنبى إلا اذا ازدادت فعالية سوق المال المصرية داخليا واعتبرت هذا من أهدافها الرئيسية.

ولذلك فان الكاتب يقترح اتباع أسلوب مماثل لما اتخذته بلدان أمريكا اللاتينية مع بعض التعديلات التى تلائم ظروف مصر، ويعتمد هذا الأسلوب على ما يسمى بالانجليزية Country Fund أو «الوعاء الاستثمارى أو صندوق الدولة»، على أن يعد ذلك خطوة أولى تليها خطوات أخرى فى ضوء التجربة ودرجة نشاط سوق المال المصرية. ويتحقق ذلك بقرار محدد وهو انشاء ما يمكن أن نطلق عليه Egypt Fund أو «صندوق مصر» وذلك بالاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية وتحت ادارة مصرية. وأن يكون صندوق مصر هو طريق دخول مصر للسوق العالمية. وأن يلى إنشاء هذه السوق الخطوات العملية التالية:

* **أولاً** : يتم تسجيل صندوق مصر كشركة قابضة بإحدى البورصات العالمية بهدف جذب رأس المال العالمى للاستثمار بمصر.

* **ثانياً** : أن يصدر «صندوق مصر» أوراقاً مالية خاصة به يطرحها ثم تداولها فى البورصات العالمية بالبيع والشراء كأنها أسهم. ويتم التداول بالعملات الأجنبية.

* **ثالثاً** : بعد تلقى رأس المال المتوقع من سوق الأموال العالمية يقوم صندوق مصر بإستثمار هذه الأموال فى مجموعة محددة أو «توليفة» خاصة من الشركات المصرية. وأن يكون هذا الاستثمار مباشراً - أى عن طريق الملكية المباشرة - أو غير المباشرة - أى عن طريق شراء أسهم وسندات هذه الشركات.

* **رابعاً** : يتم إختيار مجموعة الشركات المصرية أو هذه التوليفة من الشركات بناء على معايير مالية معينة تضمن نجاح صندوق مصر وبالتالى قدرته المستقبلية فى اجتذاب مزيد من رأس المال. وتكون هذه الشركات فى قطاعات اقتصادية مختلفة وتشمل شركات القطاع العام والخاص والمشترك بل وأذون الخزانة المصرية وغيرها من الأوراق المالية المصرية.

وهناك مجموعة عوامل تشير إلى أن انشاء صندوق مصر الآن سيقابل بالإيجاب والنجاح وكلها تعود إلى ماتم من تغييرات فى الفترة القصيرة الماضية. وأولها أن سوق المال العالمية نفسها قد تغيرت وأنه قد تم الفصل بين ملكية رأس المال والإدارة. ولذلك لايقترح - وليس من المطلوب أن يعطى صندوق مصر حق التصويت أو الإدارة فى الشركات التى يستثمر بها وذلك للمحافظة على المصالح القومية. وثانياً: أن مصر نجحت فى تخفيض ديونها الأجنبية من ٤٦بليون دولار إلى حوالى ٢٠بليون دولار وبالتالى فإنها تعد الآن مؤهلة للإستثمار أى Credit Worthy وهذا يقلل المخاطرة من وجهة نظر المستثمر الأجنبى ويشجعه على الإستثمار فى مصر. وثالثها أن القوانين الإقتصادية الأخيرة تطلق حرية حركة النقد الأجنبى بمصر وتضمن للمستثمر الأجنبى عدم التأميم أو المصادرة. وإذا لم يكف ذلك لطمأنه هذا المستثمر فأنه يمكنه شراء بوليصة تأمين من عديد من شركات التأمين العالمية ضد أية مخاطر لرأسماله أو عائده.

الملاحــــق

٥ ملايين سهم*
صندوق المال الاسرائيلى الأول
شركة اسرائيل الأولى لاستثمار السندات والأسهم

تعتبر شركة اسرائيل الأولى لاستثمار السندات والأسهم شركة استثمارية ذات نشاط محدود ومقصور أساساً على العمل لزيادة رأس المال الخاص بقيمة السندات الاسرائيلية طويلة الأجل.

وسوف تقوم هذه الشركة، وفى ظل الحالات الطبيعية والمستقرة للسوق، باستثمار معظم ما فى حوزتها من أصول الأسهم العادية والسندات الخاصة بالشركات الاسرائيلية، وقد تستثمر هذه الشركة ما يساوى ٣٠٪ من أصولها فى سندات الشركات الاسرائيلية العادية وغير المسجلة فى البورصة. ومثل هذا الاستثمار ـ كما أفاد اتحاد الخبراء الفنيين BEA وهو الهيئة الاستشارية لشئون الاستثمار للشركة ـ يتيح فرصاً عديدة للنمو. ومن المتوقع أن تكون مثل هذه السندات فى شكل أصول غير سائلة، وفى حدود ماهوغير مستثمر من السندات

* ترجمة بتصرف لنشرة صندوق اسرائيل المنشورة فى الصفحة المقابلة.

العادية، ويمكن للشركة أن تستثمر عدة أنواع من السندات مثل سندات الديون للشركات الاسرائيلية، وأن تستثمر أيضاً فى أغراض الدفاع المؤقتة، وفى أدوات سوق المال ذى المستوى الرفيع على المدى القصير، وبالدولار الأمريكى. وكذلك للشركة أن تستثمر فى مجال السندات التى أصدرتها الحكومة الأمريكية، أو السندات التى قامت بتقديم الضمانات الخاصة بها.

ولابد هنا من الاشارة الى أنه ليس هناك ضمان أكيد بأن تتحقق أهداف الشركة (أو الصندوق). فالخمسة ملايين سهم من الأسهم العادية المطروحة من الشركة يتم بيعها من خلال طرحين متزامنين، ومتوافقين، لتحقيق نفس الهدف، فهناك أربعة ملايين سهم من إجمالى الأسهم (خمسة ملايين) مطروحة للبيع بصفة مبدئية فى الولايات المتحدة وكندا، ويقوم بطرحها أعضاء اتحاد المؤمنين على ضمان تغطية الاكتتاب فى الأسهم بالولايات المتحدة، وهذا ما أطلق عليه تعبير «الطرح الأمريكى»، أما الطرح الثانى وتبلغ كميته مليون سهم من اجمالى الأسهم (خمسة ملايين) فيتم بصفة مبدئية خارج الولايات المتحدة وكندا، ولكن ليس فى اسرائيل. ويقوم بعملية طرح هذه الكمية من الأسهم مجموعة المديرين الدوليين،وهذا ما سمى «الطرح الدولى».

وسوف يشار فى هذه النشرة إلى كل من طائفتى القائمين بطرح الأسهم فى الحالتين (الطرح الأمريكى والطرح الدولى) بأعضاء اتحاد

المؤمنين على ضمانات الاكتتاب فى الأسهم. وسوف يكون سعر الطرح العام المبدئى للأسهم، وكذلك خصومات وعمولات الاكتتاب عن كل سهم متطابقة فى كل من الطرحين.

والاستثمار فى اسرائيل له متطلبات واعتبارات خاصة غير التى تتطلبها الاستثمارات فى الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالقيود المحتملة على الاستثمارات الأجنبية، وبخصوص عمليات استعادة رأس المال الوطنى، وكذلك بخصوص التدخل الحكومى القوى فى كل مايخص الاقتصاد، وتقلب الأسعار، والسيولة المحدودة، والرسملة (اضافة الأرباح إلى رأس المال) فى أسواق السندات الاسرائيلية الصغيرة.

وهناك اعتبارات أخرى مثل تخفيض العملة، والتقلبات الأخرى فى أسعار الصرف، وتاريخ ومعدلات التضخم فى اسرائيل. وكذلك الغموض الذى يحيط بالأوضاع السياسية، ومايتعلق بالاعتماد الكبير على المعونة المالية الخارجية. وبالتالى فإن أى استثمار بالشركة ستكون له خصائص الأصول غير السائلة، وسيعتبر بمثابة استثمار بالمضاربة.

وبخصوص الحصول على وصف دقيق للعوامل المادية فيما يتعلق بأى استثمار للأسهم العادية المطروحة من خلال هذه النشرة، فعلى المهتم بذلك مراجعة بند «عوامل المخاطرة» وكذلك بند «سياسات الاستثمار».

ان شركات الاستثمار ذات النشاط المحدود، والتى تستثمر أموالها فى الدول الأجنبية أصبح لها تاريخ فى المتاجرة بأسهمها بصورة متكررة، وبخصومات من القيمة الصافية لأصول هذه الأسهم، وبخصومات من سعر الطرح العام المبدئى.

وقد تكون المخاطر المتعلقة بمثل هذه الخصائص لشركات الاستثمار ذات النشاط المحدود اكبر وأعظم بالنسبة للمستثمرين الذين يتوقع أن يقوموا ببيع أسهم شركات الاستثمار فوراً عقب اتمام عملية الطرح المبدئى العام لأسهم الشركة.

لم تتم الموافقة بعد على هذه السندات، وكذلك لم يتم الاعتراض عليها من لجنة السندات والمبادلات، أو من أى لجنة سندات أخرى بالدولة. . كذلك لم تتم بعد عملية التحديد الدقيق والاختيار النهائى بخصوص دقة ومواءمة هذه النشرة من لجنة السندات والمبادلات، أو أى لجنة سندات أخرى بالدولة. وتقديم ما هو عكس ذلك، أو منافياً له، يعتبر جريمة، أو فعل يعاقب عليه القانون.

ايرادات للشركة (٢)	الخصومات والعمولات لضمان تغطية الاكتتاب	السعر للجمهور	
١٣,٩٥ دولاراً	١,٠٥ دولاراً	١٥,٠٠ دولاراً	للسهم الواحد
٦٩,٧٥٠,٠٠٠دولارا	٥,٢٥٠,٠٠٠دولارا	٧٥,٠٠٠,٠٠٠دولارا	الاجمالى

يتم طرح الاسهم العادية عن طريق أعضاء المؤمنين على ضمان تغطية الاكتتاب فى الأسهم، الا ان تسليمها يتطلب أن يكون ذلك من خلال «الشركة» وبموافقة أعضاء اتحاد المؤمنين على ضمان تغطية الاكتتاب فى الأسهم على كل من الحالات التالية : البيع المسبق، والانسحاب، والالغاء، وتكييف الطرح، دون اشعار بذلك. ومن المتوقع أن يتم تسليم الأسهم لأعضاء اتحاد المؤمنين فى «مكتب شركة سندات الحكومة» وعنوانها بمدينة نيويورك.. وفى يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢ أو قبله بقليل.

5,000,000 Shares

THE FIRST ISRAEL FUND, INC.

Common Stock

The First Israel Fund, Inc (the "Fund") is a non-diversified, closed-end management investment company that seeks long-term capital appreciation by investing primarily in Israeli Securities. Under normal market conditions, the Fund will invest substantially all of its assets in equity securities of Israeli Companies. The Fund may invest up to 30% of its assets in unlisted equity securities of Israeli Companies that, in the opinion of BEA Associates, the Fund's investment adviser, provide opportunities for growth; such securities are expected to be illiquid. To the extent not invested in equity securities of Israeli Companies, the Fund may invest in Related Securities, in debt securities of Israeli Companies, and for temporary defensive purposes, in high quality, short-term dollar-denominated money market instruments or in securities issued or guaranteed by the United States government. There can be no assurance that the Fund's investment objective will be achieved.

All of the 5,000,000 shares of common stock (the "Common Stock") of the Fund offered are being sold by the Fund in two concurrent offerings (the "Offerings"). Of the 5,000,000 shares of Common Stock being offered hereby, 4,000,000 shares are initially being offered in the United States and Canada by the U.S. Underwriters (the "U.S Offering") and 1,000,000 shares are initially being offered outside the United States and Canada, but not in Israel, by the International Managers (the "International Offering"). The U S Underwriters and the International Managers are collectively referred to herein as the "Underwriters". The initial public offering price and the underwriting discounts and commissions per share for each of the Offerings are identical See "Underwriting".

Investment in Israel involves certain special considerations which are not typically associated with investments in the United States, such as potential restrictions on foreign investment and repatriation of capital, substantial government involvement in the economy, price volatility, limited liquidity and small market capitalization of the Israeli securities markets, currency devaluations and other fluctuations of currency exchange rates, historically high rates of inflation, political uncertainty and substantial dependence upon foreign assistance. Consequently, an investment in the Fund will have illiquid characteristics and should be considered speculative.

See "Risk Factors" and "Investment Objective and Policies" for a description of certain material factors that should be considered in connection with an investment in the Common Stock offered hereby.

Shares of closed-end investment companies that invest primarily in foreign countries have in the past frequently traded at discounts from their net asset value and initial public offering price. The risks associated with this characteristic of closed-end investment companies may be greater for investors expecting to sell shares of a closed-end investment company soon after the completion of an initial public offering of the company's shares.

(Continued on next page)

THESE SECURITIES HAVE NOT BEEN APPROVED OR DISAPPROVED BY THE SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION OR ANY STATE SECURITIES COMMISSION NOR HAS THE SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION OR ANY STATE SECURITIES COMMISSION PASSED UPON THE ACCURACY OR ADEQUACY OF THIS PROSPECTUS. ANY REPRESENTATION TO THE CONTRARY IS A CRIMINAL OFFENSE.

	Price to Public	Underwriting Discounts and Commissions(1)	Proceeds to Fund(2)
Per Share	$15.00	$1.05	$13.95
Total(3)	$75,000,000	$5,250,000	$69,750,000

(See notes on next page)

The shares of Common Stock are offered by the several Underwriters subject to delivery by the Fund and acceptance by the Underwriters, to prior sale and to withdrawal, cancellation or modification of the offer without notice Delivery of the shares to the Underwriters is expected to be made at the office of Prudential Securities Incorporated, 100 Gold Street, New York, New York on or about October 29, 1992.

Prudential Securities Incorporated

Donaldson, Lufkin & Jenrette
Securities Corporation

Lehman Brothers

Merrill Lynch & Co.

October 22, 1992

مصـــر*

	تقدير لسنة ٨٨-٨٩*	تقدير لسنة ٨٩-٩٠*	تقدير لسنة ٩٠-٩١*
الإقتصاد :			
* الناتج المحلى الإجمالى (بالبليون جنيه)	٤٩,٣	٥٢,٣	٥٥,٥
* نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالجنيه)	١٢٧٩	١٤٩١	١٨٢١
* الانفاق الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	٤٢	٤٤	٤٩
* معدل التضخم (٪)	١٧	٢١	١٥
* البطالة (٪)	٩	٩	٩
* احتياطيات النقد الأجنبى(بالبليون دولار)	١,٣	١,١	٠,٩
* متوسط معدل التبادل (جنيه/ دولار أمريكى)	٢,٥٩	٢,٧١	٢,٩٧
* الديون الخارجية (بالبليون دولار)	٤٠,٩	٤٢	٣٠
* معدل خدمة الديون (٪)	١٥,٧	١٦	١٧
* المساعدات الإقتصادية الأمريكية (بالبليون دولار)	١,١٨	١,٢٩	١,٣
* المساعدات العسكرية الأمريكية (بالبليون دولار)	١,٣	١,٣	١,٣
التجــارة :			
* اجمالى الصادرات (بالبليون دولار .F. A. S)	٢,٧	٣,١	٣,٨
* اجمالى الواردات (بالبليون دولار C. I. F)	١٠,٣	١١,٤	١١,٤
* صادرات الولايات المتحدة (بالبليون دولار .F. A. S)	٢,٦	٢,٢	٢,٧
سنة ١٩٩٢ ٢,٨			
* واردات الولايات المتحدة (بالبليون دولار C. I. F)	,٢٢٤	,٣٩٦	,٢٠٦
وسنة ١٩٩٢ ,٤			
* نصيب الولايات المتحدة من الواردات المصرية (٪)	٢٥	٢٠	٢٤

* المصدر : تقرير وزارة التجارة الأمريكية ـ أكتوبر ١٩٩٣ .

* صادرات الولايات المتحدة الأساسية :	القمح والدقيق، أجزاء الطائرات، قطن خام، معدات حقول البترول والغاز، فحم قارى والبولى إيثيلين.
* واردات الولايات المتحدة الأساسية :	بترول خام، مصنوعات جلدية وأثاثات خشبية، مفروشات.

* الميزان التجارى مع الدول الأكثر مشاركة فى التبادل التجارى سنة ١٩٩٠ (بالبليون دولار):

١ـ الولايات المتحدة	-١,٨٥٢
٢ـ فرنسا	-١,٠٠٠
٣ـ ألمانيا	-,٨٠٨
٤ـ ايطاليا	+,٣٠٠

اسرائيل

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢*
الإقتصاد :			
* الناتج المحلى الإجمالى (بالبليون دولار)	٥١,٢	٥٧,٩	٦٦,
* معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٥,٤	٥,٩	٦
* نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار)	١٠٦٢٢,٤	١١٤٦٥,٣	١٢٨٣٢
* الانفاق الحكومى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى	٥,٤	٢,٦	٣
* التضخم (كنسبة مئوية ٪)	١٧,٦	١٨	٩
* البطالة (كنسبة مئوية ٪)	٩,٦	١٠,٦	١١
* احتياطيات النقد الأجنبى(بالمليون دولار)	٦٣١٥,٩	٦٢٩٨	N/A
* متوسط معدل التبادل (شيكل/ دولار أمريكى)	٢,١٦٢	٢,٢٧٩١	٢
* الديون الخارجية (بالمليون دولار)	٢٤٣٥٠	٢٣٨٧٩	N/A
* معدل خدمة الديون (٪)	٢٦	٢٤	N/A
* المساعدات الإقتصادية الأمريكية (بالمليون دولار)	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
* معدل الأجور (المتوسط الشهرى بالدولار)	N/A	N/A	N/A
* معدل الإنتاجية (٪)	٣,١	١,٦	N/A
التجـارة :			
أ ـ اجمالى الصادرات (بالمليون دولار على أساس .F.O.B)	١١٦٠٣,١	١١٢١٩,١	١١٨٣٣
ب ـ اجمالى الواردات (بالمليون دولار على أساس C. I. F)	١٥٠١٧,١	١٦٦٨٨,٤	١٨٠٣٨
جـ ـ صادرات الولايات المتحدة (بالمليون دولار .F.O.B)	٢٧٧٢,٨	٣٢٦١,١	٤٠٥٨
د ـ واردات الولايات المتحدة (بالمليون دولار C. I. F)	٣٤٧٥,٢	٣٥٩٤,٢	٣٨١٩

* تقديريـــة .

* صادرات الولايات المتحدة الأساسية : آلات ومعدات ميكانيكية، منتجات زراعية، مشغولات معدنية، ماس وأحجار كريمة، خشب، منتجات ورقية، كمبيوتر، معدات ووسائل إتصال.

* واردات الولايات المتحدة الأساسية : ماس وأحجاركريمة، كيماويات، قطع غيار، منسوجات وملابس، معادن، آلات معالجة البيانات، منتجات البلاستيك والمطاط، سيارات ومعدات نقل، مجوهرات.

* الميزان التجارى مع الدول الأكثر تعاملاً:

١ـ اليابان، ٣٣٠ مليون دولار سنة ١٩٩١

٢ـ ألمانيا، -١٢٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩١.

٣ـ المملكة المتحدة، -٥١٠ مليون دوار سنة ١٩٩١.

ترتيب الدول بحسب قوتها الاقتصادية**
بناء على الناتج المحلى الإجمالى بالبليون دولار

القوة الإقتصادية

الاقتصاديات الأكثر قوة

الناتج المحلى الإجمالى بالبليون دولار

١	الولايات المتحدة	٥,٤٤٦	١٣	استراليا	٢٩١
٢	اليابان	٣,١٤١	١٤	هولندا	٢٥٩
٣	الاتحاد السوفيتى*	١,٤٦٦	١٥	كوريا الجنوبية	٢٣١
٤	ألمانيا*	١,٤٨٦	١٦	سويسرا	٢١٩
٥	فرنسا	١,١٠٠	١٧	المكسيك	٢١٥
٦	ايطاليا	٩٧١	١٨	السويد	٢٠٢
٧	المملكة المتحدة	٩٢٤	١٩	تايوان	١٥٧
٨	كندا	٥٤٣	٢٠	بلجيكا	١٥٥
٩	أسبانيا	٤٢٩	٢١	النمسا	١٤٧
١٠	الصين	٤١٦	٢٢	ايران	١٣٩
١١	البرازيل	٤٠٣	٣٣	فنلندا	١٣٠
١٢	الهند	٢٩٥	٢٤	الدنمارك	١١٤

* تقديريــــة .

* بتصرف من :

The Economist Books. Pocket world in Figures.
The Economist Books Ltd. 1992.

٢٥	اندونيسيا	١٠١	٤٦	كولومبيا	٤١
٢٦	النرويج	٩٨	٤٧	السودان	٣٩
٢٧	السعودية	٩٢	٤٨	رومانيا	٣٨
	تركيا	٩٢	٤٩	كوبا	٣٤
٢٩	جنوب افريقيا	٩٠		سنغافورة	٣٤
٣٠	تايلاند	٧٩	٥١	ايرلندا	٣٣
٣١	الارجنتين	٧٦	٥٢	الإمارات	٣٢
٣٢	يوغوسلافيا	٧٣	٥٣	مصر	٣١
٣٣	هونج كونج	٦٧		نيجيريا	٣١
٣٤	بولندا	٦٤	٥٥	المجر	٣٠
٣٥	اليونان	٦٠	٥٦	ليبيا	٢٩
٣٦	العراق*	٣٦	٥٧	شيلى	٢٦
٣٧	الجزائر	٥٢	٥٨	بيرو	٢٥
٣٨	اسرائيل	٥١	٥٩	الكويت	٢٤
	البرتغال	٥١		المغرب	٢٤
	فنزويلا	٥١	٦١	بنجلاديش	٢٣
٤١	تشيكوسلوفاكيا	٤٩	٦٢	بورتريكو	٢١
٤٢	الفلبين	٤٤	٦٣	بلغاريا	٢٠
٤٣	نيوزيلندا	٤٣	٦٤	كوريا الشمالية	١٩
	باكستان	٤٣	٦٥	مانيمار Myanmar	١٣
٤٥	ماليزيا	٤٢	٦٦	سوريا	١٢

٦٧	فيتنام	١٢	٨٨	كوستاريكا	٥
	تونس	١٢		السنغال	٥
٦٩	الكاميرون	١١		بورجواى	٥
	لوكسمبورج	١١		بوليفيا	٥
٧١	إكوادور	١٠			
٧٢	اليمن	٩			
	كينيا	٩			
	كوت دفوار	٩			
٧٥	جواتيمالا	٨			
	عمان	٨			
	زائير	٨			
	سرى لانكا	٨			
	أوروجواى	٨			
٨٠	قطر	٧			
٨١	زيمبابوى	٦			
	أثيوبيا	٦			
	جمهورية الدومينيكان	٦			
	غانا	٦			
	السلفادور	٦			
	قبرص	٦			
٨٧	ايسلندا	٥			

النمو الإقتصادى

(أ) ترتيب الدول ذات النمو الإقتصادى السريع من ١٩٨٠ـ١٩٩٠ طبقاً لنسبة المتوسط السنوى للزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

١	كوريا الشمالية	١٠,١	٢١	نيبال	٤,٥
٢	بتسوانا	٩,٩	٢٢	لوكسمبرج	٤,٣
٣	بوتوان	٩,٧		المغرب	٤,٣
٤	الصين	٩,٥	٢٤	بوروندى	٤,٢
٥	أنجولا	٨,٨		كينيا	٤,٢
٦	عمان	٨,٦	٢٦	بوركينا فاسو	٤,١
٧	تايلاند	٧,٦		اليابان	٤,١
٨	تايوان	٧,٣		أوغندا	٤,١
٩	هونج كونج	٧,-	٢٩	ألمانيا الغربية*	٤,-
	سنغافورة	٧,-	٣٠	سيريلانكا	٣,٩
١١	مورشيوس	٦,٤	٣١	مالى	٣,٨
١٢	اندونيسيا	٦,٣	٣٢	بنجلاديش	٣,٧
	باكستان	٦,٣		لاوس	٣,٧
١٤	منغوليا*	٦,٢	٣٤	بهاما	٣,٦
١٥	قبرص	٦,-		فنلندا	٣,٦
١٦	تشاد	٥,٨	٣٦	تونس	٣,٤
١٧	تركيا	٥,٥	٣٧	كندا	٣,٣
١٨	الهند	٥,٤		ملاوى	٣,٣
١٩	ماليزيا	٥,١	٣٩	اسرائيل	٣,٢
٢٠	مصر	٤,٧		الولايات المتحدة	٣,٢

* ١٩٨٠ـ١٩٨٩

(ب) ترتيب الدول ذات النمو الإقتصادى الأكثر بطئاً من ١٩٨٠-١٩٩٠ طبقاً لنسبة المتوسط السنوى للزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

١	قطر	-٦,٦	٢٢	موريتانيا	,٦
٢	العراق*	-٥,٦	٢٣	جواتيمالا	,٧
٣	ليبيا	-٥,٤		جامايكا	,٧
٤	ترينداد	-٤,٣		فنزويلا	,٧
٥	الإمارات	-٣,١	٢٦	زامبيا	,٧
٦	سورينام	-٢,٦		السلفادور	,٨
٧	موزمبيق	-١,٥	٢٨	الجابون	,٨
٨	النيجر	-١,٣		الفلبين	,٩
٩	السعودية	-,٨	٣٠	سيراليون	,٩
١٠	الأرجنتين	-,٥	٣١	رواندا	-١,
١١	هاييتى	-,٤		المكسيك	١,١
١٢	الأردن	-,٤	٣٣	الصومال	١,١
١٣	أورجواى	-,٣	٣٤	اليونان	١,٢
١٤	يوغوسلافيا	-,٢	٣٥	فيجى	١,٣
١٥	البحرين	-,١		بلجيكا	١,٤
١٦	بوليفيا	صفر	٣٧	أفريقيا الوسطى	١,٤
١٧	بنما	,١	٣٨	المجر	-٢,
١٨	كوت دى فوار	,٢	٣٩	إيرلندا	١,٤
	نيجيريا	,٢	٤٠	نيوزيلندا	١,٤
	بيرو	,٢			
٢١	مدغشقر	,٥			

* تقديرية

المساعدات : **

(أ) الدول الأكثر منحاً للمساعدات (بالمليون دولار)

١	الولايات المتحدة a	١١٣٦٦	٢١	البرتغال	١٤٠
٢	فرنسا b	٩٣٨٠	٢٢	نيوزيلاند	٩٣
٣	اليابان a	٩٠٦٩	٣٣	كوريا الشمالية	٧٧
٤	ألمانيا a	٦٣٢٠	٢٤	تايوان	٦٠
٥	السعودية	٣٦٩٢	٢٥	ايرلندا a	٥٧
٦	ايطاليا a	٣٣٩٥	٢٦	العراق	٥٥
٧	المملكة المتحدة a	٢٦٤٧	٢٧	فنزويلا	٤١
٨	هولندا a	٢٥٩٢	٢٨	لوكسمبورج	٢٥
٩	كندا a	٢٤٧٠	٢٩	الجزائر	٧
١٠	السويد a	٢٠١٢	٣٠	ليبيا	٤
١١	الاتحاد السوفيتى	٢٠٠٠			
١٢	الكويت	١٦٦٦			
١٣	النرويج a	١٢٠٥			
١٤	الدنمارك a	١١٧١			
١٥	استراليا a	٩٥٥			
١٦	بلجيكا	٨٨٩			
١٧	الإمارات	٨٨٨			
١٨	فنلندا a	٨٤٦			
١٩	سويسرا a	٧٥٠			
٢٠	النمسا a	٣٩٤			

(a) أعضاء فى لجنة المساعدات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية

(b) تتضمن أقاليم وإدارات عبر البحار

** بتصرف من : المرجع السابق

(ب) الدول الأكثر اعتماداً علي المساعدات

(بالمليون دولار)

١	مصر	٥٥٨٤	٢٣	أوغندا	٥٦٣
٢	بنجلاديش	٢٠٨١	٢٤	بوليفيا	٤٩٩
٣	الصين	٢٠٦٤	٢٥	الكاميرون	٤٧٥
٤	إندونيسيا	١٧١٧	٢٦	غانا	٤٧٠
٥	الهند	١٥٥٠	٢٧	ماليزيا	٤٦٧
٦	إسرائيل	١٣٧٤	٢٨	مالى	٤٦٢
٧	الفلبين	١٢٦٦	٢٩	مالاوى	٤٥٠
٨	تركيا	١٢٥٩	٣٠	هندوراس	٤٤٥
٩	تنزانيا	١١٥٥	٣١	الصومال	٤٣٣
١٠	باكستان	١١٠٨	٣٢	زامبيا	٤٣٠
١١	كينيا	٩٨٩	٣٣	اليمن	٣٩٠
١٢	المغرب	٩٦٥	٣٤	بيرو	٣٨٦
١٣	موزمبيق	٩٢٣	٣٥	نيبال	٣٨٣
١٤	الأردن	٨٨٤	٣٦	غينيا الجديدة	٣٧٦
١٥	إثيوبيا	٨٧١	٣٧	مدغشقر	٣٧٥
١٦	زائير	٨١٦	٣٨	النيجر	٣٥٧
١٧	تايلاند	٧٨٧	٣٩	السلفادور	٣٤٤
١٨	السودان	٧٦٨	٤٠	زيمبابوى	٣٣٦
١٩	السنغال	٧٢٤	٤١	نيكاراجوا	٣١٦
٢٠	كوت دى فوار	٦٧٤	٤٢	تشاد	٣١٤
٢١	سيرى لانكا	٦٥٩	٤٣	تونس	٣١٠
٢٢	سوريا	٦٤٥	٤٤	بوركينا فاسو	٣٠٥

٤٥	رواندا	٢٨١
٤٦	جاميكا	٢٧٧
٤٧	غينيا	٢٧٤
٤٨	بوروندى	٢٥٩
٤٩	بنين	٢٥٤
٥٠	كوستاريكا	٢٢٨
٥١	أفريقيا الوسطى	٢٢٧
٥٢	الجزائر	٢٢٥
٥٣	نيجيريا	٢١٤
٥٤	أنجولا	٢١١
٥٥	الكونغو	٢٠٨
٥٦	موريتانيا	٢٠٧
٥٧	توجو	٢٠٥
٥٨	ماينمار	١٩٦
٥٩	جواتيمالا	١٩١
٦٠	هاييتى	١٧٦

الديون : *

(أ) الدول الأكثر مديونية

بالمليون دولار

١	البرازيل	١١٦١٧٣	٢١	ألمانيا الشرقية*	٢١٢٠٠
٢	المكسيك	٩٦٨٠٩	٢٢	بيرو	٢١١٠٥
٣	الهند	٧٠١١٥	٣٣	يوغوسلافيا	٢٠٦٩٠
٤	إندونيسيا	٦٧٩٠٨	٢٤	باكستان	٢٠٦٨٣
٥	الإتحاد السوفيتى	٦٢٠٠٠	٢٥	البرتغال	٢٠٤١٣
٦	الأرجنتين	٦١١٤٤	٢٦	ماليزيا	١٩٥٠٢
٧	الصين	٥٢٥٥٥	٢٧	جنوب أفريقيا	١٩٣٨٣
٨	بولندا	٤٩٣٨٦	٢٨	شيلى	١٩١١٤
٩	تركيا	٤٩١٤٩	٢٩	كوت دى فوار	١٧٩٥٦
١٠	العراق	٤٣٠٠٠	٣٠	كولومبيا	١٧٢٤١
١١	مصر	٣٩٨٨٥	٣١	السعودية	١٦٩٩٨
١٢	نيجيريا	٣٦٠٦٨	٣٢	سوريا	١٦٤٤٦
١٣	كوريا الشمالية	٣٤٠١٤	٣٣	السودان	١٥٣٨٣
١٤	فنزويلا	٣٣٣٠٥	٣٤	تايوان	١٤٠٠٤
١٥	الفلبين	٣٠٤٥٦	٣٥	بنجلاديش	١٢٢٤٥
١٦	الجزائر	٢٦٨٠٩	٣٦	إكوادور	١٢١٠٥
١٧	تايلاند	٢٥٨٦٨	٣٧	بلغاريا	١٠٩٢٧
١٨	إسرائيل	٢٥٠٥٠	٣٨	الكويت	١٠٩٢٦
١٩	المغرب	٢٣٥٢٤	٣٩	نيكاراجوا	١٠٤٩٧
٢٠	المجر	٢١٣١٦	٤٠	هونج كونج	١٠٣٧٠

* ١٩٨٩

** بتصرف. المرجع السابق

(ب) الدول ذات خدمة الدين المرتفعة

بالمليون دولار

١	الإتحاد السوفيتى	١٣٥٠٠	٢٢	الفلبين	٢٨٢٣
٢	المكسيك	١٢١٢١	٢٣	شيلى	٢٧٣٠
٣	إندونيسيا	٩١٥١	٢٤	جنوب أفريقيا	٢٤٧٠
٤	كوريا الجنوبية	٨٣١٥	٢٥	السعودية	٢٢٠٥
٥	الجزائر	٨٢٥٦	٢٦	العراق	٢١٧٥
٦	البرازيل	٧٤٠٥	٢٧	المغرب	١٩٤٨
٧	الهند	٧١٤٢	٢٨	باكستان	١٨٨٩
٨	تركيا	٧١٠٢	٢٩	هونج كونج	١٨٧١
٩	الصين	٧٠٠٦	٣٠	شيكوسلوفاكيا	١٥٤٥
١٠	تايلاند	٥٤٣٤	٣١	تونس	١٥١٩
١١	الأرجنتين	٥١٤٢	٣٢	سوريا	١٤٦٧
١٢	ألمانيا الشرقية*	٤٩٥٠	٣٣	تايوان	١٤٥٩
١٣	البرتغال	٤٨٣٠	٣٤	كوت دى فوار	١٤٢١
١٤	اسرائيل	٤٦١٥	٣٥	الكويت	١٣٦٥
١٥	فنزويلا	٤٣٣٩	٣٦	بلغاريا	١٣٤١
١٦	المجر	٤٢٨٣	٣٧	إكوادور	١٠٨٢
١٧	يوغوسلافيا	٤٢١٩	٣٨	سنغافورة	١٠٠٦
١٨	ماليزيا	٤٠٨٨	٣٩	ليبيا	١٠٠٠
١٩	كولومبيا	٣٦٥٥	٤٠	أورجواى	٩٧٦
٢٠	مصر	٣٤٠٥			
٢١	نيجيريا	٣٠١٤			

* ١٩٨٩

التضخم : **

(أ) أعلى معدلات التضخم ١٩٩٠-١٩٩١

النسبة المئوية للتضخم في أسعار المستهلك

١	نيكاراجوا*	٥٠٠٠٠,٠	٢١	إكوادور	٤٩,٥
٢	الأرجنتين*	٢٣١٤,٠	٢٢	العراق*	٤٥,٠
٣	يوغوسلافيا*	٥٨٣,١	٣٣	أفغانستان*	٤١,٩
٤	بلغاريا	٤٥٠,٠	٢٤	فنزويلا*	٤٠,٨
٥	البرازيل	٤٤٠,٨	٢٥	كولومبيا*	٢٩,١
٦	بيرو	٤٠٩,٥	٢٦	كوستاريكا	٢٨,٧
٧	الاتحاد السوفيتي	٢٥٠,٠	٢٧	المجر*	٢٨,٣
٨	رومانيا	٢٠٠,٠	٢٨	مصر	٢٥,٠
	الصومال*	٢٠٠,٠	٢٩	تنزانيا	٢٤,٤
١٠	أورجواى*	١١٢,٥	٣٠	باراجواى	٢٤,٣
١١	سيراليون*	١١١,٠		زيمبابوى	٢٤,٣
١٢	السودان	١٠٠,٠	٣٢	جواتيمالا	٢٤,٢
	زامبيا*	١٠٠,٠	٣٣	هندوراس*	٢٣,٣
١٤	زائير*	٨١,٣	٣٤	امكسيك	٢٢,٧
١٥	بولندا	٧٠,٣	٣٥	جاميكا*	٢٢,٠
١٦	تركيا*	٦٣,٦	٣٦	شيلى	٢١,٨
١٧	تشيكوسلوفاكيا	٦٠,٠	٣٧	سيريلانكا*	٢١,٥
	لبنان*	٦٠,٠	٣٨	بوليفيا	٢١,٠
١٩	جمهورية الدومينيكان	٥٩,٤	٣٩	رواندا	١٩,٦
٢٠	سورينام*	٥٠,٠	٤٠	سوريا*	١٩,٤

* سنة ١٩٨٩-١٩٩٠.

٤١	اليونان	١٨,٩
٤٢	الفلبين	١٧,٧
٤٣	مينمار*	١٧,٦
٤٤	اسرائيل*	١٧,٢
٤٥	غانا	١٧,٠
٤٦	الجزائر*	١٦,٧
٤٧	الأردن	١٦,٢
٤٨	جنوب أفريقيا	١٥,٣
٤٩	هاييتى*	١٣,٧
٥٠	هونج كونج	١٢,٥
٥١	ناميبيا*	١٢,٠
	أوغندا*	١٢,٠
٥٣	بتسوانا	١١,٨
	مدغشقر*	١١,٨
	مالاوى*	١١,٨
٥٦	كينيا*	١١,٧
٥٧	البرتغال	١١,٤
٥٨	ترينداد وتوباجو*	١١,٠
٥٩	السويد*	١٠,٥
٦٠	ألمانيا الشرقية*	١٠,٠

(ب) أعلى معدلات التضخم ١٩٨٦-١٩٩١

نسبة مئوية للمتوسط السنوى للتضخم فى أسعار المستهلك

١	نيكاراجوا*	٢٦٠٤,٤	٢٢	جمهورية الدومينيكان*	٣٣,٦
٢	بيرو	١٠٤٠,١	٢٣	الاتحاد السوفيتي	٣١,٤
٣	البرازيل	٧٩٩,٢	٢٤	سوريا*	٣١,٢
٤	الأرجنتين*	٥٨٣,٨	٢٥	غانا	٢٩,٩
٥	يوغوسلافيا	٣٠٧,٨	٢٦	تنزانيا*	٢٩,٢
٦	لبنان*	١٥٥,٤	٢٧	أفغانستان*	٢٨,١
٧	بولندا	١٤١,٥	٢٨	رومانيا	٢٦,٧
٨	أوغندا*	١٢٢,٨	٢٩	برجواى	٢٦,٥
٩	سيراليون*	٨٧,٢	٣٠	كولومبيا*	٢٥,٠
١٠	الصومال*	٨٠,٥			
١١	زائير*	٨٠,٠			
١٢	أورجواى	٧٨,٢			
١٣	زامبيا*	٦٧,٧			
١٤	المكسيك	٥٦,١			
١٥	تركيا*	٥٥,٥			
١٦	السودان*	٥٣,٥			
١٧	الإكوادور	٥١,٥			
١٨	بلغاريا	٤٨,٩			
١٩	سورينام*	٤٣,٦			
٢٠	العراق*	٤٢,٦			
٢١	فنزويلا*	٣٦,٨			

* سنة ١٩٨٥-١٩٩٠

(جـ) أدنى معدلات التضخم ١٩٩٠ـ١٩٩١

النسبة المئوية للتضخم فى أسعار المستهلك

١	النيجر*	-٠,٨	٢٦	لوكسمبورج	٣,٧
٢	بوركينا فاسو*	-٠,٥	٢٧	هولندا*	٣,٩
٣	أفريقيا الوسطى*	٠,٠	٢٨	قطر*	٤,٠
٤	السنغال*	٠,٣	٢٩	فنلندا	٤,١
٥	تشاد*	٠,٦		تايوان*	٤,١
	بنما*	٠,٦	٣١	الولايات المتحدة	٤,٢
٧	البحرين*	٠,٩	٣٢	قبرص	٥,٠
٨	توجو*	١,٠		جزر الأنتيل	٥,٠
٩	كوت دى فوار	١,٥	٣٤	أثيوبيا	٥,٢
١٠	الكويت*	٢,٠	٣٥	كندا	٥,٦
١١	الصين*	٢,١	٣٦	سويسرا*	٥,٨
	السعودية*	٢,١	٣٧	بيرمودا*	٥,٩
١٣	الدنمارك	٢,٤		اسبانيا	٥,٩
١٤	ماليزيا*	٢,٦		تايلاند*	٥,٩
١٥	مالطا*	٣,٠		المملكة المتحدة	٥,٩
١٦	باربادوس	٣,١	٤١	الكاميرون*	٦,٠
	فرنسا	٣,١	٤٢	نيوزيلندا*	٦,١
١٨	استراليا	٣,٢	٤٣	فيجى	٦,٥
	بلجيكا	٣,٢		ايطاليا*	٦,٥
	ايرلندا	٣,٢		موريتانيا*	٦,٥
٢١	النمسا	٣,٣	٤٦	باكستان	٦,٧
	اليابان	٣,٣	٤٧	ايسلندا	٦,٨
٢٣	النرويج	٣,٤		تونس*	٦,٨
	سنغافورة*	٣,٤	٤٩	المغرب*	٦,٩
٢٥	ألمانيا الغربية	٣,٥		غينيا الجديدة	٦,٩

* سنة ١٩٨٩ـ١٩٩٠

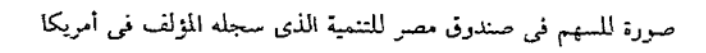
(S) أدنى معدلات التضخم ١٩٨٦-١٩٩١

نسبة مئوية للمتوسط السنوى للتضخم فى أسعار المستهلك

١	النيجر*	٣,٠-	٢٢	الجابون	٢,٤
٢	تشاد*	٢,٠-	٣٣	النمسا	٢,٥
٣	أفريقيا الوسطى*	١,٧-		بلجيكا	٢,٥
٤	بوركينا فاسو*	٠,٤-	٢٥	هاييتى*	٣,١
٥	البحرين*	٠,٣-	٢٦	ايرلندا	٣,٢
٦	السعودية*	٠,٢-		فرنسا	٣,٢
٧	السنغال*	٠,١		قطر*	٣,٢
٨	بنما*	٠,٤	٢٩	جزر الأنتيل*	٣,٣
٩	توجو*	٠,٩	٣٠	سويسرا	٣,٥
١٠	سنغافورة*	١,٣			
١١	أثيوبيا*	١,٤			
	مالطا*	١,٤			
١٣	هولندا	١,٥			
١٤	الكويت*	١,٧			
١٥	لوكسمبورج*	١,٨			
	ماليزيا*	١,٨			
١٧	كوت دى فوار	١,٩			
	اليابان	١,٩			
١٩	المانيا الغربية	٢,١			
٢٠	تايوان*	٢,٢			
٢١	ألمانيا الشرقية*	٢,٣			

* سنة ١٩٨٥-١٩٩٠

ملحوظة : تم قياس التضخم كنسبة الزيادة في الرقم القياسى لأسعار المستهلك بين فترتين. والأرقام السابقة محسوبة على أساس متوسط الرقم القياسى لأسعار المستهلك خلال السنوات السابقة.



صورة للسهم فى صندوق مصر للتنمية الذى سجله المؤلف فى أمريكا

NUMBER

SHARES

INCORPORATED UNDER THE LAWS OF THE STATE OF DELAWARE

EGYPT GROWTH FUND, INC.

The Corporation is authorized to issue 1,000 Common Shares - No Par Value

This Certifies that ______ is the owner of ______ fully paid and non-assessable Shares of the above Corporation transferable only on the books of the Corporation by the holder hereof in person or by duly authorized Attorney upon surrender of this Certificate properly endorsed.

In Witness Whereof, the said Corporation has caused this Certificate to be signed by its duly authorized officers and to be sealed with the Seal of the Corporation.

Dated ______

Michel [illegible] — SECRETARY-TREASURER

MAHMOUD A. WAHAB — PRESIDENT

صورة للوثيقة المسجلة وفقاً للقانون الأمريكى لصندوق مصر للتنمية

INCORPORATED UNDER THE LAWS OF THE STATE OF DELAWARE

EGYPT GROWTH FUND, INC.

The Corporation is authorized to issue 1,000 Common Shares – No Par Value

SHARE CERTIFICATES

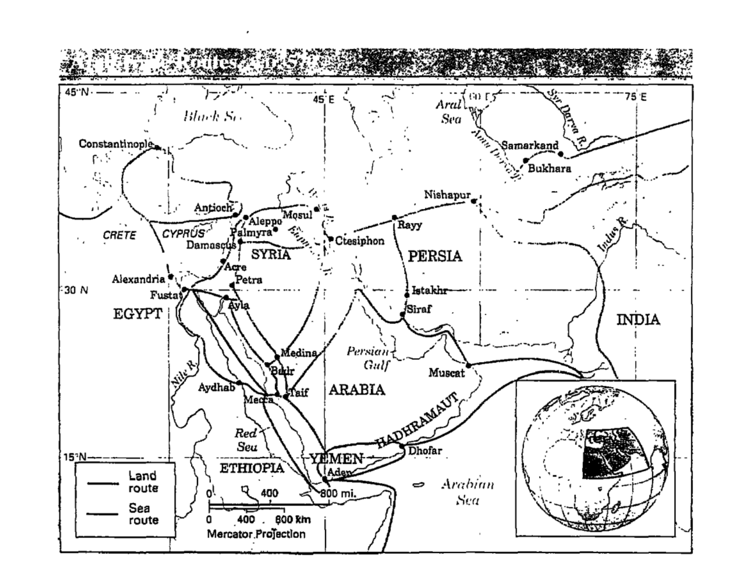
MICHEAL PANASINI	MAHMOUD A WAHBA
SECRETARY-TREASURER	PRESIDENT

- Annual and Monthly Reports, Suez Canal Authority, Cairo
- Annual Reports and *Economic Bulletin* (EB), National Bank of Egypt (NBE), Cairo
- Annual Reports and Economic Reviews (quarterly), Central Bank of Egypt (CBE), Cairo
- *Business Monthly*, Journal of the American Chamber of Commerce in Egypt, Cairo
- *The Detailed Frame of the Five Year Plan for Economic and Social Development, 1982/83-1986/87*, Ministry of Planning, Cairo
- *Egypt, Economic Management in a Period of Transition*, Khalid Ikram, A World Bank Country Economic Report, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1980
- *Egypt: Economic Trends* (annual), United States Embassy, Cairo
- *Egypt—Facts and Figures*, Ministry of Information, Cairo, 1991
- *Egypt from Nasser to Mubarak*: a Flawed Revolution, Anthony McDermott, Croom Helm, London, 1988
- *Egypt in the 1980s: The Challenge*, Clive Daniels, EIU Special Report No 158, London, 1983
- *Egypt: Internal Challenges and Regional Stability*, Lillian Craig Harris (ed), Chatham House Papers: 39, Routledge & Kegan Paul, London, 1988
- *Egypt: Politics and Society 1945-1984*, Derek Hopwood, Allen & Unwin, London, 1985
- *Egypt: Profile of a Market in Transition*, Business International SA, Geneva, 1989
- *Egypt: Remaking the Arab Connection*, David Butter, Middle East Economic Digest, London, 1989
- Energy Data Associates, 1 Regent Street, London SW1Y 4NR
- *Main Economic Indicators*, Monthly, Cabinet Information and Decision Support Centre, Cairo
- *The History of Egypt*, P J Vatikiotis, Second Edition, Weidenfeld and Nicolson, 1980
- *The Five Year Plan for Economic and Social Development 1992/93-1996/97*, Ministry of Planning, Cairo
- *Industrial Programme of the Ministry in the Economic and Social Development Plan, 1980/81-1984/85*, Ministry of Industry & Mineral Wealth, Cairo
- *Statistical Yearbook, Arab Republic of Egypt*, Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (Capmas), Cairo
- *Summary of the 1987/88-1991/92 Plan*, Ministry of Planning, Cairo
- *Ten Years of Achievement*, Ministry of Electricity and Energy 1981-90, Cairo
- *The Postwar Gulf—New Businesss Realities in the Middle East*, Business International, London, 1991

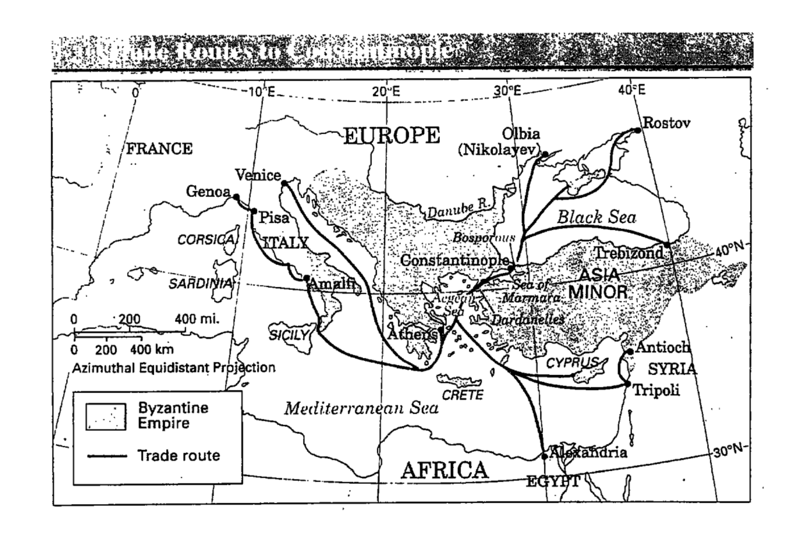
- *Annual Report*, Bank of Israel, Jerusalem
- Energy Data Associates, 1 Regent Street, London SW1Y 4NR
- *Israel Foreign Trade Statistics Quarterly*, Central Bureau of Statistics, Jerusalem
- *Israel to 1991: Reform or Relapse*, P Landau, EIU Special Report No 1078, London, 1987
- *Israel to 2000: Will Immigration Drive Growth?*, P Landau, EIU Special Report No M203, London, 1992
- *Monthly Bulletin of Statistics*, Central Bureau of Statistics, Jerusalem
- *Statistical Abstract of Israel* (annual), Central Bureau of Statistics, Jerusalem

- Abu-Shokor, Abdelfattah *Palestinian Labor Mobility and Work Conditions*. Jan. 1993, mimeo
- Angrist, J. *Wages and Employment in the West Bank* Hebrew University, Jerusalem, June 1992, mimeo.
- Blampain [1992]: *Labor Law and Industrial Relations of the European Union*. Kluwer Law and Taxation Publishers, Deventer, Boston.
- *International Encyclopedia for Labor Law and Industrial Relations*. (Kluwer).
- El-Ahmad, Ahmad Qassem. *The Jordanian Labor Market* March 1993, mimeo.
- Farus, Amin; Gideon Fishelson, Raymond Jubran, Roby Nathanson. *The Labor Market in the Territories*. Histradut General Federation of Labor In Israel Institute for Economic and Social Research Discussion Paper, Tel Aviv, April 1993.
- Feiler, Gil; Gideon Fishelson, Roby Nathanson. *Labor Force and Employment in Egypt, Syria, and Jordan*. Histradut General Federation of Labor In Israel Institute for Economic and Social Research Discussion Paper, Tel Aviv, April 1993.
- International Labor Office. *Report of the Director General. ILO Conference, 78th session*. Appendices, vol. 2. Report on the Situation of Workers of the Occupied Arab Territories, 1991.
- International Labor Office. *Report of the Director General, ILO Conference, 79th session*. Appendices, vol. 2: Report on the Situation of Workers of the Occupied Arab Territories.
- Kleiman, E. *The Flow of Labour Services from the West Bank and Gaza to Israel*. Hebrew University, Department of Economics, Working Paper #260, July 1992.
- Roy, Jean Louis [1991]: *A Guide to the European Economic Community Charter*, Colliers.
- Semyonov M. and Levin-Epstein, N. *Hewers of Wood and Drawers of Water*. Cornell, 1987.
- Venturini, Patrick *1992. The European Social Dimension*. Commission of the European Communities, Document. 1988.
- US Department of Health and Human Services *Social Security Programs Throughout the World - 1989*. Research Report #62, May 1991.
- World Bank. *World Development Report 1992* Washington DC, 1992.
- ***EIU Country Refference. Ivesting, Licensing & Trading Conditions Abroad. The Economist Intelligence unit Limited 1993.***

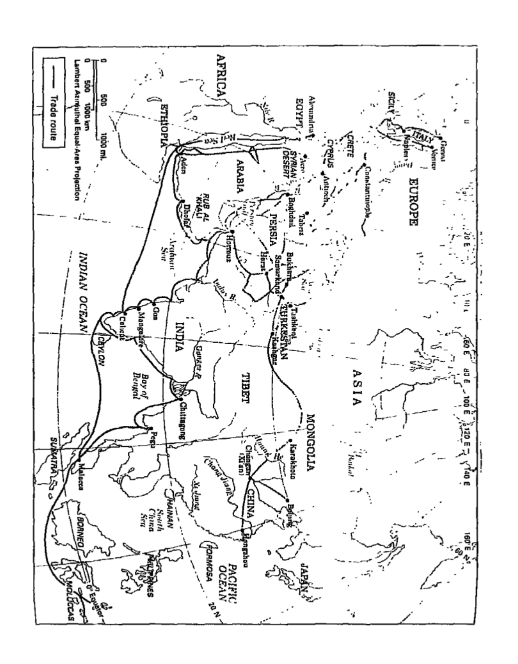
US



Black Sea
Constantinople
CRETE
CYPRUS
Antioch
Aleppo
Mosul
Palmyra
Damascus
SYRIA
Acre
Petra
Alexandria
Fustat
EGYPT
Ayla
Nile R.
Aydhab
Mecca
Badr
Medina
Taif
Red Sea
ETHIOPIA
YEMEN
Aden
ARABIA
Persian Gulf
HADHRAMAUT
Dhofar
Arabian Sea
Ctesiphon
Rayy
PERSIA
Istakhr
Siraf
Muscat
Nishapur
Aral Sea
Samarkand
Bukhara
Syr Darya R.
Indus R.
INDIA
45°N
30 N
15°N
45°E
75°E
Land route
Sea route
0 400 800 mi.
0 400 800 km
Mercator Projection



EUROPE
FRANCE
Genoa
Venice
Pisa
ITALY
CORSICA
SARDINIA
Amalfi
SICILY
Athens
Aegean Sea
CRETE
Mediterranean Sea
AFRICA
EGYPT
Alexandria
Olbia
(Nikolayev)
Rostov
Danube R.
Black Sea
Bosporus
Constantinople
Sea of Marmara
Dardanelles
Trebizond
ASIA MINOR
CYPRUS
Antioch
SYRIA
Tripoli
0
10°E
20°E
30°E
40°E
40°N
30°N
0 200 400 mi.
0 200 400 km
Azimuthal Equidistant Projection
Byzantine Empire
Trade route


EUROPE
ASIA
AFRICA
Genoa
Venice
ITALY
Naples
SICILY
Constantinople
CRETE
CYPRUS
Antioch
Alexandria
EGYPT
Acre
SYRIAN DESERT
Tabriz
Baghdad
PERSIA
Bukhara
Samarkand
Tashkent
TURKESTAN
Kashgar
Herat
ARABIA
Hormuz
Red Sea
Nile R.
RUB AL KHALI
Aden
Dhofar
ETHIOPIA
Arabian Sea
Indus R.
INDIA
Ganges R.
Goa
Mangalore
Calicut
CEYLON
Bay of Bengal
Chittagong
Pegu
TIBET
MONGOLIA
Karakhoto
Beijing
Changan (Xi'an)
CHINA
Hangzhou
Chang Jiang
Huang He
Xi Jiang
JAPAN
PACIFIC OCEAN
FORMOSA
HAINAN
South China Sea
PHILIPPINES
Malacca
SUMATRA
BORNEO
MOLUCCAS
0° Equator
20 N
60 N
20 E
60 E
80 E
100 E
120 E
140 E
160 E
INDIAN OCEAN
0 500 1000 mi.
0 500 1000 km
Lambert Azimuthal Equal-Area Projection
Trade route

تقسيم الدول بحسب قدرتها على مواجهة القروض

القدرة على مواجهة القروض

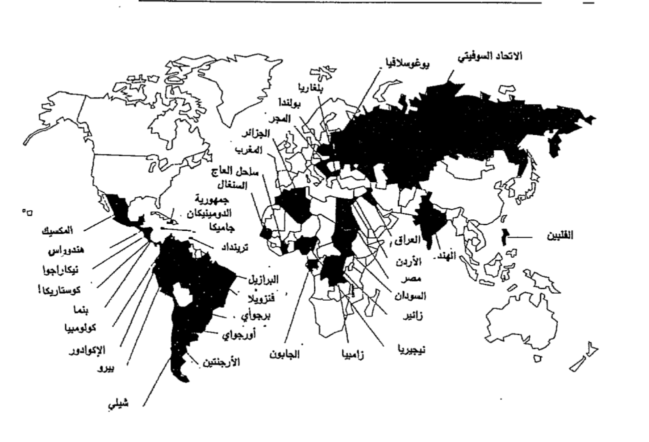
مرتفعة
متوسطة
منخفضة

شيلي
المجر
المكسيك
فنزويلا
المغرب
الأرجنتين
الفلبين
بولندا
البرازيل
إكوادور
بنما
بلغاريا
روسيا
كوبا

إدارة اقتصاد ضعيف وزيادة الإقتراض
أزمة الديون والإمتناع عن السداد
مفاوضات مع البنوك بإعادة الجدولة ودفع جزء أو عدم دفع الفوائد
بداية الإصلاح الإقتصادى
صندوق النقد الدولي - برامج، اجتماعات، أهداف
خطة برادى لمواجهة مديونية الدول النامية
تعميق الاصلاح الاقتصادى والعودة إلى اقتصاديات السوق
مستوى الاستثمار

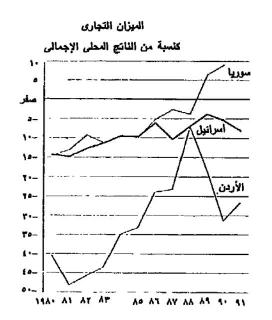
تقسيم الدول بحسب قدرتها على مواجهة القروض

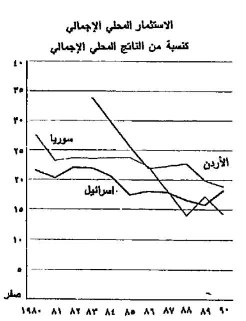
* Universe of Emerging Markets

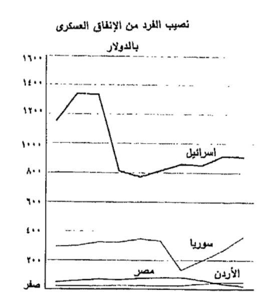


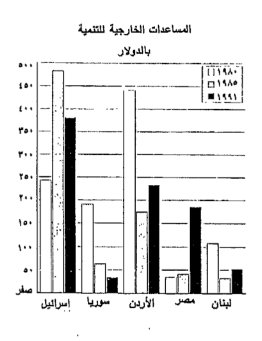
* Emerging Markets Income fund, Presentation to Smith Barney Conference, April 29, 1993.

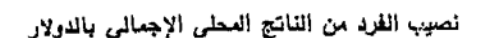
اسرائيل : مؤشرات إقتصادية مقارنة

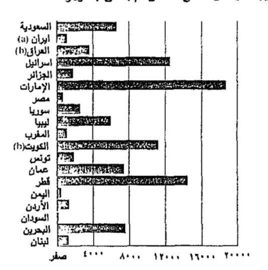





نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى
بالدولار
١٦٠٠
١٤٠٠
١٢٠٠
١٠٠٠
٨٠٠
٦٠٠
٤٠٠
٢٠٠
صفر
اسرائيل
سوريا
مصر
الأردن

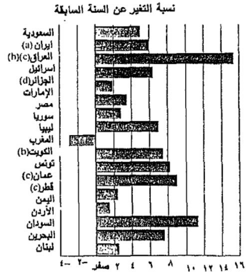

المساعدات الخارجية للتنمية
بالدولار
٥٠٠
٤٥٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
صفر
١٩٨٠
١٩٨٥
١٩٩١
إسرائيل
سوريا
الأردن
مصر
لبنان





الناتج المحلى الإجمالى

نسبة التغير عن السنة السابقة

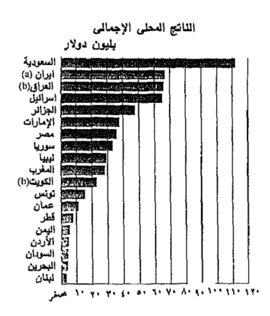


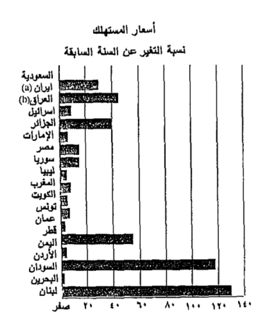
(a) السنة المالية تبدأ ٢١ مارس (c) إسمي

(b) ١٩٨٩ (d) الناتج القومي الإجمالي

* The Economist Intelligence unit Limited. 1993

* Eiu Country Report 3rd quarter 1993. The Economist Intelligence unit Limited. 1993.





(a) السنة المالية تبدأ ٢١ مارس (c) إسمي
(b) ١٩٨٩ (d) الناتج القومي الإجمالي

* The Economist Intelligence unit Limited. 1993

* Eiu Country Report 3rd quarter 1993. The Economist Intelligence unit Limited. 1993.

فهرس المواضيع

الصفحة

* اهداء ٥
* مقدمــة ٩
* الاقتصاد الإسرائيلى فى ظل الحرب والسلام ٢٩
* الإقتصاد الإسرائيلى والعالم ٤٣
* مقارنة بين المعونة الأمريكية لمصر واسرائيل ٥٩
* الإقتصاد الإسرائيلى والسوق الشرق أوسطية ٧١
* الاقتصاد الإسرائيلى والتعاون الإقليمى ٨٧
* حقيقة المعونة الأمريكية ١٠٥
* ضمانات القروض الإسرائيلية ومستقبل المعونة الأمريكية ١١٧
* مصر بين السوق الشرق أوسطية والسوق العربية المشتركة ١٢٧
* كيف تدخل مصر سوق المال العالمية ١٤٥
* الملاحــق ١٥٣

المؤلف

* الدكتور محمود وهبة.
* خريج كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ قسم إدارة الأعمال عام ١٩٦٢.
* معيد بكلية التجارة ـ جامعة القاهرة عام ١٩٦٣ـ١٩٦٤.
* حصل على دبلوم معهد التخطيط القومى بالقاهرة ١٩٦٣، والماجستير والدكتوراة فى إدارة الأعمال من جامعة منيسوتا بأمريكا عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠.
* أستاذ إدارة الأعمال بجامعة مدينة نيويورك ١٩٧٠.
* عميد كلية الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك ١٩٧٧ـ ١٩٨٠.
* عميد معهد الأبحاث التطبيقية بنفس الجامعة عام ١٩٨٠ـ ١٩٨٢.
* نشر فى أمريكا مايقرب من مائة بحث ميدانى وتجريبى فى أهم الدوريات العلمية فى إدارة الأعمال وكتابين فى موضوع التنظيم وإعادة التنظيم الإدارى.

* أنتخب رئيساً لأكاديمية إدارة الأعمال فى شرق أمريكا وعضويتها شملت آلاف من أساتذة إدارة الأعمال بالجامعات الأمريكية.

* تحول إلى الأعمال الحرة عام ١٩٨٢ بتأسيس شركة شامبيون للبترول - ثم شركة شامبيون للطاقة ١٩٨٦ - وأصبحت ثالث كبريات شركات توزيع المنتجات البترولية الخاصة فى أنحاء أمريكا.

* مؤسس عدة شركات فى مجالات العقار والإنشاءات - تنقية البيئة - تصنيع منتجات التعبئة والتغليف الدقيقة.

* مؤسس - مع شريك ألمانى وتكنولوجيا ألمانية - شركة استثمارية وهى «أوبتيكا» لصناعة البصريات فى مدينة ٦ أكتوبر بمصر منذ عام ١٩٨٦. ثم استقل بالشركة عام ١٩٩٠.

* مؤسس شركة شامبيون القابضة عام ١٩٩٠ وتهدف لشراء الشركات الأمريكية المتعثرة وإعادتها إلى الربحية - وقامت فعلاً بشراء ٦ شركات حتى عام ١٩٩٣.

* أحد مؤسسى جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين بنيويورك. ورئيس مجلس الإدارة.

* متزوج من أمريكية - أستاذة ورئيسة قسم إدارة الأعمال بجامعة ييس الأمريكية - ولديه أربعة أولاد مى، طارق، بيرم، وتيمور.

* من مواليد العلامية مركز بيلا محافظة كفر الشيخ.

رقـم الإيـداع

٩٤/١٨٢٦

مطابع المكتب المصرى الحديث
MODERN EGYPTIAN PRESS
ت : ٢٢١١٠٧١ - ٢٢١١٠٧٢ - فاكس ٢٢١١٠٧٣

هذا الكتاب

عندما تم توقيع الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى بداية أغسطس عام ١٩٩٣، بدأ الحديث عن السوق الشرق أوسطيه. عندئذ قرر المؤلف أن يكتب سلسلة مقالات (نشرت بجريدة الاهرام) عن الاقتصاد الإسرائيلى ومقارنته بالاقتصاد المصرى لأنه رأى أن هذا الموضوع لم يطرح بموضوعيه فى الأعلام العربى. والكتاب الذى بين يديك عزيزى القارئ يشتمل على هذه المقالات، كما يشتمل أيضاً على مقال عن كيفيه دخول مصر سوق المال العالمية والحاجة إلى صندوق مصر للاستثمار "Country Fund" كما يشمل مقال يتناول مقارنه بين المعونة الأمريكية لكل من مصر واسرائيل ويوضح هذا المقال إعتماد إسرائيل الأساسى على هذه المعونة ويبين مخاطر توقف هذه المعونة على الاقتصاد الاسرائيلى.

كما يشمل الكتاب ملاحق مترجمة لبعض الاحصائيات والوثائق التى اعتمد عليها المؤلف فى كتابته لهذه المقالات مما يتيح بين يدى القارئ مرجعًا للمعلومات والبيانات التى قد لا يتاح تجميعها فى مصر.

وأخيراً. آمل أن نكون قد أضفنا إلى المكتبة العربية كتابا جديداً غاية فى الأهمية فى ظل المتغيرات التى يعيشها عالمنا العربى.

وبالله التوفيق،

الناشــر

احمد أمــين

ISBN: 977- 5201- 56-x

ACADEMIC BOOKSHOP 